بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الطارئ في العربية

الطارئ في العربية

الدكتور
فالح حسن كاطع الأسدي

الطبعة الأولى
2014م – 1435هـ

دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان

للنشر والتوزيع

الطارئ في العربية

د.فالح حسن كاطع الأسدي

الواصفات:

اللسانيات//علم الدلالة//اللغة العربية/

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/4/1362)

ردمك ISBN 978-9957-76-281-0

المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - الاردن - العبدلي - شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118
هاتف: 4616436 6 962+ فاكس: 4616435 6 962+
ص. ب. :926414 عمان 11190 الأردن
E_mail:gm@redwanpublisher.com
:gm.redwan@yahoo.com
www.redwanpublisher.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة يوسف الاية: 76)

الاهداء

إلى الدماء الزاكيات

شهداء العراق والعرب والإسلام

إلى الرؤوس العاليات

أساتذتي الكرام

إلى القلوب الرقيقات

أُسرتي الكريمة

حبّاً واعتزازاً

الفهرس

الفصل الرابع

الطارئ الدَّلالي

المقدمة

الحَمْدُ للّه الذَي عَلَّمَنَا بالقَلَمِ، وَهَدَانا لِسَبِيلِهِ، وَوَفْقَنَـا لِذِكْرِهِ، وصَلَّى اللّهُ عَلَى سَيْدِنا مُحَمَّدٍ وآلِهِ الأَطْهَارِ وصَحْبِهِ الأَخْيارِ.

أمَّا بَعْدُ:

فكيـف لـي أنْ أشـكرَ فضـلاً أجهلُ عـدَّه ولا أعلـمُ حـدَّه، ولكـنَّ صـاحبَ الفضلِ يُشكرُ وإنْ كان في الشُّكر تقصيرٌ، فابتدئ شكري الجزيل وامتناني الكبير لأساتذتي الذين درست على أيديهم في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، فكانوا كبحيرة تفيض علماً وعطاءً كلَّ حين، وهم أساتذتي الأفاضل: الأستاذ الدكتور علي ناصر غالب، والأستاذ الدكتور صباح عباس السالم، والأستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود، والأستاذ الدكتور رحيم جبر الحسناوي، والأستاذ الدكتور عبد الوهاب حسن حمد، والأستاذ الدكتور سعدون أحمد علي حفظهم اللّه جميعًا ونفعنا بعلومهم.

و أسجل شكري الوافر وامتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور حامد عبد المحسن كاظم رئيس قسم اللغة العربية، فجزاه اللّه عني خير الجزاء.

وسأبقى مدينًا ما حييت لأخي وزميلي الدكتور أمين عبيد جيجان الذي زودني بكل ما أحتاجه من مصادر ومراجع، فكان نعم العون، وأشكره على مراجعة ما كتبتُهُ.

وأُقدّم شكري أيضاً لأسرتي الكريمة على ما أولتنيه من عناية ورعاية، فكانوا مثالاً للعطاء الذي يُعجزُ وصفُه، وأقدِّم شكري لكل من أعانني في انجاز هذا الكتاب راجياً من اللّه تعالى أن يوفِّق الجميع لخدمة اللغة العربية وأهلها.

إنَّ مهمة المؤلف هي تحرِّي الظواهر العامَّة والخاصَّة في اللغة، ومن الصعوبة والعسر أن يكتب في ظاهرةٍ لم يُكتَب فيها من قبلُ وإن كانت موجودةً، فليس

بالسهل الخوض في مفهوم لم يكن شائعاً ، وقد يزيد الأمرَ تعقيداً عدمُ وجود هذا المفهوم في المعجمات الخاصَّة بالمصطلحات قديمِها وحديثِها.

إنَّ إحدى متطلبات التأليف تفضي إلى اختيار موضوع جديد ، فطفقت أقلِّب الطرف وأجيل النظر في لغة حملت كتاب اللّه العظيم، وقيَّض اللّه جلَّ وعلا لها في كل عصر عباقرةً وأفذاذاً يخدمونها بالدرس والتحليل، والتأويل والتعليل، فأحسست بكبر المسؤولية وخطر الأمر أن يكون لي موطئ قدم مع السابقين، ويكون قلمي مع أقلام المؤلفين، وقد نظرت فيها فوجدتها أشبعت درساً وتمحيصاً من كلِّ وجه وفي كلِّ باب، ورحت أنظر باحثاً عن ظاهرة لم تنل حظها من الدرس، فمنَّ اللّه سبحانه بها عليَّ، تلك هي كتابي (الطارئ في العربية)، وقد حبست نفسي وأنا أُقلِّب صفحات المعجمات، والكتب اللغوية المتخصصة، أفتشُ عن مفهوم الطارئ بين أوراق المصنفات وسطورها ، فوجدتُهُ ظاهرةً لغويةً في أصل اللغة، سواءٌ أكانت محلَّ انتباه عالمٍ أم غفلةً من آخر، ولعل منتبهاً لها غير مصطلحٍ عليها، ولكنها ظاهرةٌ واضحةٌ وجوداً واصطلاحاً عند ابن جني، فوجدته مبدع مصطلحها، وعدت إلى سابقيه فلم أجدْها، فخلا منها كتاب سيبويه وشروحه، وكتاب المقتضب للمبرد، وكتاب الأصول لابن السراج، ولم يذكرها أبو علي الفارسي في كتبه، وتابع ابنَ جني من جاء بعده من العلماء في ذكر هذه الظاهرة والاصطلاح عليها كالشلوبين، والرضي، وغيرهما.

والطارئ ظاهرة لغوية عامَّة استوعبت مستويات العربية كلَّها، فهي ليست باباً نحويَّاً معروفاً ولا مبحثاً صرفيَّاً مألوفاً ولا هي ظاهرة دلالية بارزة، ولو كانت كذلك لوجدت من سبقني إليها، بيد أنها تدخل في جميع ما تقدَّم، فوجدت مباحث هذه الظاهرة درراً تناثرت في بحر العربية الزاخر، فكان عليَّ أن انظمها عقداً، فالطارئ يكون في الباب النحوي فيغيِّر قواعده، ويدخل في المسألة الصرفية فيبدل أقيستها، ويدخل الظاهرة الدلالية فينوِّع في دلالاتها.

ويعدُّ هذا أول كتاب يتناول الطارئ مصطلحا، إذ كان الطارئ مغموراً لم تتناوله الكتب على اختلافها بالشرح والتفصيل، لكن هذا الحبيس أطلق سراحه في تاريخ إصدار هذا الكتاب.

ومشكلة الطارئ هي معرفة ميدان بحثه، وهي من أهمِّ خطوات البحث العلمي، وقد منَّ الله تعالى عليَّ متعةَ الوصول إلى ميدان البحث في مصطلح الطارئ، وهو: (التضادّ) بأنواعه، وزادني متعةً وإقبالاً على تأليفي هذا الكتاب هو معرفتي بعدم وجود كتاب متخصِّص بهذا المصطلح، معترفاً ومُقِرًّا بجهود العلماء الأقدمين والمحدثين التي سهَّلت الصَّعب وقصَّرت الشَّوط، فبفضلهم كان شهيًّاً، وبجهودهم كان لذيذاً، ولولاهم لغصصتُ به، واختنقت بهمزته.

وليس غريبا أن يُؤلَّف في مصطلحٍ لم يُؤلَّف به من قبل، فلغتنا العربية غنية بمصطلحاتها؛ لذلك حظيت هذه اللغة بعناية العلماء والدارسين والباحثين المتخصصين على مرِّ العصور، وهذا ما يؤكِّد قيمتها، وقد كتبت في مصطلح الطارئ إيماناً مني بأنَّ الرؤية للنحو والصرف يجب أن تكون أكثر شمولاً، وأن تتجاوز الحدود الشكلية لأواخرَ الكلمات وبنيتها إلى البحث في الآثار الدلالية؛ لأنَّ الغاية الحقيقية لدراسة اللغة هي إظهار قوانينها وكشف مفاهيمها.

والحقُّ أنَّ المؤلف لا يريد أن يؤسس لنظرية لغوية جديدة، وإنَّما يسعى للكشف عن ظاهرة لم تُعط الأهمية المناسبة عند المحدثين، فجاء هذا الكتاب ليُعبِّر عن التواصل مع القدماء، وقد بذلت فيها وسعي واستفرغت لها طاقتي.

وجاء الكتاب على أربعة فصول، يسبقها تمهيد، وتتلوها خاتمة أجملت فيها ما توصلت إليه من نتائج، وقد تناولت في التمهيد المعنى اللغوي للطارئ بشيء من الإيجاز، أمَّا الفصل الأول فقد تضمَّن دراسة الطارئ دراسة تفصيلية شاملة بالشرح والتحليل؛ لكونه مصطلحاً لم يُعْنَ به عناية كافية عند المشتغلين بعلوم اللغة وفي مصنفاتهم، ممَّا جعله يشكِّل فصلاً منفرداً لا يمكن تلخيصه ووضعه في المدخل أو التمهيد، وقد عرضت فيه الطارئ في فكر ابن جني وغيره من

العلماء، وعرضت فيه أيضاً الفروق بين الطارئ والعارض، وذكرت علامات الطارئ، وتحدَّثت على علاقة الطارئ بالتضادِّ، ودرست في الفصل الثاني الطارئ الصَّرفي، وقد درست فيه: (الطارئ في التذكير والتأنيث) و (الطارئ في الحذف) و(الطارئ في الإعلال) (الطارئ في الصِّيغة)، وقد عالجت فيه أيضاً بعض خلافات النحاة قديماً في ضوء نظام الطارئ، وخصصت الفصل الثالث بدراسة الطارئ النحويِّ، ودرست فيه: (الطارئ في التعريف والتنكير) و(الطارئ في البناء والإعراب) و(الطارئ في العلمية) و (الطارئ في الشرط) و(الطارئ في التَّضامِّ) و(الطارئ في التركيب) و(الطارئ في معنى أحرف الصَّرف) و(الطارئ في المقيِّدات الزمنية) و(الطارئ في العرف والوضع) و(الطارئ في الاختصاص والعموم) و (الطارئ في اللبس) و (الطارئ في الشك)، وكان المعيار في ترتيب مطالب الفصلين: الثاني والثالث هو كثرة ورود الطارئ فيهما، واتجه الفصل الرابع إلى دراسة المعاني الطارئة في: (المشترك اللفظي) و(الأضداد) و (الترادف)، أما المصادر والمراجع فهي كثيرة ومتنوعة تشهد لها هوامش البحث.

وقد اعتمدت في عموم الدراسة منهجاً يتمثل في وصف المسألة اللغوية، ثم تفسيرها في ضوء ظاهرة الطارئ المبنية على قاعدة التضادِّ.

ويلاحظ أنَّ بعض النصوص تأتي شديدة الإيجاز في الفصل الأول، وذلك لسببين، الأول: لحاجة البحث إلى كلمة واحدة في النصِّ من دون غيرها، والثاني: لأنَّي سأتناول هذه النصوص بالشرح والتفصيل في الفصول اللاحقة.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر للمولى القدير الذي ألهمني الصبر على معاناة البحث والدراسة، وأسأله أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، ويمنحني به حسن القبول.

وفي الختام: فإنني أحمدُ اللّهَ تعالى الحمدَ كلَّه، وأشكرُهُ الشكرَ كلَّه على ما هداني إليه، وأعانني عليه، وما توفيقي إلا باللّه عليه توكلت وإليه أنيب.

التمهيد

الطَّارئ لغةً واصطلاحاً

الطُّرُوء لغة: الخُرُوج على نحوٍ مُفَاجِئ، قال الخليل (ت: 175هـ): ((طَرَأَ فُلان عَلَيْنا يَطْرَأ طُرُوءاً، أي: خَرَجَ عَلَيْنا مُفَاجَأَة مِنْ مَكَانٍ بَعِيْد))[1]، وأعاد الزمخشري (ت: 538 هـ) المعنى نفسه[2].

وذهب ابن فارس (ت: 391 هـ) إلى أنَّ الأصل فيها: درأ[3]، وقد أُبدِلت الدالُ فيها طاءً فصارت (طرأ)، وما ذهب إليه ابن فارس ليس بعيدا وممَّا يقوِّي ما ذهب إليه أمران:

أحدهما: أنَّ معنى (طرأ) و(درأ) في المعاجم واحد وهو: ((الخروج مفاجأة))، قال الخليل: ((درأ فلان علينا دروءاً: خرج علينا مفاجأة))[4]، وهو معنى: (طرأ) وقد مرَّ، غير أنَّه زاد معنى آخر، فقال: ((التدارؤ: التدافع))[5]، وقال الزمخشري: ((دارأه: دافعه))[6]، وهذا المعنى سنحتاجه في المعنى الاصطلاحي، وقال ابن فارس: ((طرأ فلان أو طلع))[7]، وقال في درأ: ((درا فلان إذا طلع مفاجأة))[8]، والمعنيان ذكرهما ابن منظور[9] (ت: 711هـ).

---

(1) العين، مادة (طرأ): 2 / 1071.

(2) ينظر: أساس البلاغة، مادة (طرأ): 459.

(3) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (طري): 3 / 454.

(4) العين: مادة (درأ): 1 / 562.

(5) المصدر نفسه: مادة (درأ): 1 / 561.

(6) أساس البلاغة: مادة (درأ): 216.

(7) معجم مقاييس اللغة: مادة (دري): 2 / 272.

(8) المصدر نفسه: مادة (طرأ): 636.

(9) ينظر: لسان العرب: مادة (درأ): 5 / 234.، ومادة (طرأ): 9 / 98.

والآخر: وقوع الإبدال بين هذين الحرفين، فالإبدال يقع بين الأصول المتقاربة مخرجاً أو صفةً، والدال والطاء يتحدَّان صفةً ومخرجا[1]، وإبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ظاهرة تنبَّه لها اللغويون قديما[2]، ومن المرادفات للفعل طرأ: باغت، وفاجأ، وداهم، وضد الطارئ: الأصل، والدائم، والأساسي، والمتوقع[3]، والذي يهمُّنا من المعنى اللغوي للطارئ لفظتا (الخروج) و(التدافع)؛ لأنَّ المعنى الاصطلاحي سيُبنى عليهما.

وقد ذُكِر الطارئُ بمعناه اللغويِّ في كتاب (نهج البلاغة)، فقد ورد عن الإمام علي (عليه السلام) (ت: 40 هـ) قوله: ((حتى إن كانوا ليحبُّون أن يجيء الأعرابي والطارئ، فيسأله، حتى يسمعوا))[4]، وورد في كتب البلاغة والأدب أيضاً، فقد ذكره أبو منصور الثعالبي (ت: 429 هـ) في اليتيمة، ولم يكن ذكراً يتيماً، فقد نصَّ عليه في أبياتٍ مختلفة، منها:

البيت الذي أنشده أبو الحسن أحمد بن المؤمَّل[5]:

طرا عليَّ رسولٌ في الكرى طاري

من الطيور وأعطاني بمنقار

---

(1) أما من حيث الصفة فهما حرفان شديدان، وأما من حيث المخرج فمخرجهما طرف اللسان وأصول الثنايا: ينظر: كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن بحر أبو بشر (ت:180هـ): 4 / 433 – 234.

(2) ينظر: الصاحبي، أحمد بن فارس: 333.

(3) ينظر: معجم المترادفات والأضداد، تأليف: الدكتور سعدي الضناوي، والأستاذ جوزيف مالك، باب (الطاء)، مادة (طرأ): 399.

(4) نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي (ت: 404) من كلام الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، شرحه الشيخ محمد عبدَه: 2 / 191.

(5) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، شرح وتحقيق: الدكتور مفيد محمد قميحة: 4 / 168.

وقوله[1]:

طرا طارئٌ عند العشاء فجئتُهُ

بقرصٍ عضيضٍ من شِواء ابن زُنْبورِ

وعقد باباً بعنوان: (في ذِكْرِ الطارئين على نيسابور من بلدان شتى على اختلاف مراتبهم)[2]، ويلاحظ من النصوص التي ذكرها الثعالبي أنَّ الطارئَ يأتي على نحوٍ مفاجئ، فيُبعدُ شيئاً كان معتاداً وأصلاً.

وورد الفعل (طرأ) في مقامات بديع الزمان الهمذاني (ت: 398 هـ) أيضاً، ومنها:((غريب طرأ لا أعرف شخصه))[3]،وذكره أبو الفرج الأصفهاني (ت:576 هـ)، فقال: ((وطرأ عليهما طارئ لا يعرفانه))[4]، وقال: ((طرأ إلينا طارئ من أهل العراق))[5].

أما المعنى الاصطلاحي فانه لم يرد في تراثنا اللغوي؛ ولمَّا كان المعنى الاصطلاحي هو بيان ماهية الشيء وما يميُّزه من غيره وتعداد خصائصه[6]، فقد وجدت أنَ ماهية الطارئ وما يميزه من غيره هو: قيامه على التضادِّ والتدافع بين عنصريِّ التضادِّ في المقام الأول، فيزيل الطارئ حكم المطروء عليه، وسوف نتلمس هذا المعنى في فكر ابن جني ومن جاء بعده، وقد أفردت لذلك فصلاً كاملاً من الكتاب، وهو: (الفصل الأول).

---

(1) المصدر نفسه: 4 / 209.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 4 / 441.

(3) مقامات بديع الزمان الهمداني، احمد بن الحسين بن يحيى، تح: الدكتور سمير شمس: 147.

(4) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني: 8 / 324.

(5) المصدر نفسه: 20 / 155.

(6) ينظر: معجم المصطلحات الصرفية، الدكتور، علي جميل السامرائي: 5، وتحليل النص النحوي، الدكتور، فخر الدين قباوة: 106.

الفصل الاول
الطارئ، مفهومه ومظاهره

وفيه:

الطارئ عند القدماء والمحدثين

الطارئ في فكر ابن جني

الفرق بين الطارئ والعارض

علامات الطارئ

الطارئ والتضادُّ

التضادُّ في علم الدلالة

1



الفصل الأول

الطارئ، مفهومه ومظاهره

1- الطَّارئ عند القدماء والمحدثين

يبدو أنَّ النُّحاةَ القُدامى قبلَ ابنِ جنِّي (ت: 392هـ) لم يطلقوا مصطلحَ (الطارئ) على ما يندرجُ تحتَه من مظاهرَ، فقد اختفى المصطلحُ ولم تختفِ مظاهرُه.

والذي يبحثُ في أهمَّ مصنَّفاتِ العربيةِ الأُوَل وشروحِها قبلَ ابنِ جنِّي لا يجدُ لمصطلحِ الطارئ ذِكْراً، فكتابُ سيبويهِ صاحبُ المنزلةِ الكبيرةِ في تاريخِ النَّحوِ خلا من ذكرِه، وخلا منه كتابُ (المقتضَب) للمبرِّد (ت: 285هـ) أيضا، فالمبرد لا يخرج عن مصطلحات الكتاب إلا قليلاً [1]، وكتابُ سيبويهِ والمقتضبُ أقدمُ وأضخمُ ما وصلَ إلينا من كتبِ النَّحوِ والصَّرفِ[2]، وخلا منه كتابُ: (الأُصُول في النحو) لابنِ السَّرّاج(ت: 316 هـ)، وهو ((أولُ كتابٍ جمعَ أُصُولَ العربيةِ معتمدا ًعلى كتابِ سيبويه))[3]، وفتشتُ في نُصُوصِ(التصريف) لأبي عُثمان المازنيِّ (ت:

(1) قال الدكتور حمد عوض القوزي: ((تقيَّدَ المبرد بمصطلح سيبويه حتى قارب أن يكون نسخة منه))، وقال أيضا: ((لا يخرج عن مصطلحات الكتاب إلا قليلاً))، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: 156.

(2) عبارة كررها الدكتور عبد الخالق عضيمة في موضعين، وقدَّم كتاب المقتضب على كتاب سيبويه في الموضع الثاني، ينظر: المقتضب، أبو العباس المبرِّد، تح: الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، المقدمة: 5- 6.

(3) الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، المقدمة: 6.

247هـ) ؛ لأنَّ أبا الفتحِ بنِ جنيٍّ شرحَ الكتابَ وعَدَّه ((من أنفسِ كُتُبِ التَّصريفِ وأَسَدَّها وأَرْصَنَها))[1]، لكنِّي لم أجدْ فيه لفظَ الطارئ، وما أُشْتُقَّ منه.

ولم أجدْهُ أيضاً في أقدم شرح وصل إلينا لمصنَّفات اللغة في البيئة العربيَّة اللغويَّة فـ: ((أوَّل اشراقة فجرٍ لهذه الشروحات في البيئة العربية اللغوية كانت في شرح السِّيرافي لكتاب سيبويه))[2]، وشرْحُ أبي سعيد السِّيرافي (ت: 368 هـ) ((من أجلِّ شروح الكتاب إن لم يكن أفضلها))[3].

وكنت أظنُّ أنّ ابن جني اقتفى أثرَ شيخهِ أبي علي الفارسيِّ (ت: 377 هـ) وأخذ عنه

الطارئ، فابن جني كان ((يظهر من التعلق به والتقبُّل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يظهر تلميذٌ لأستاذه، وهو لا يفتأ في كتبه يذكر أبا علي وعلمه))[4]، وكان ابن جني في نقوله عن أبي علي يُشبه سيبويه في نقوله عن الخليل[5]، لكنّي وأنا أفتش في أغلب كتب أبي علي أوراقاً وأسطراً لم أجد الطارئ في كتبه، مثل: (الإيضاح)، (التكملة)، و(المسائل العضديات) و(المسائل العسكريات في النحو العربي)، و(المسائل المشكلة المعروفة بـ (البغداديات) و(شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمَّى: إيضاحالشعر)، أمَا كتاب (الحجة للقرَّاء السَّبعة) فقد ورد فيه لفظ (الطارئ) في موضع واحد فقط، وهو لا يعني به سوى المعنى اللغوي ؛ لأنَّه تحدَث فيه على مكة وأمنها في قوله تعالى:﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ﴾[آل عمران: 97]، فقال: ((والمعنى على مَنْ فيه من طارئ،

---

(1) المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين: 1 / 5.

(2) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، المقدمة: 5.

(3) منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، الدكتور محمد عبد المطلب البكّاء: 30

(4) الخصائص، تح: الدكتور محمد علي النجار، المقدمة: 1 / 18 - 19.

(5) ينظر: المصدر نفسه، المقدمة: 1 / 21.

وقاطن، وهذا آمنٌ في حكم الشرع لا يهاجفيه))[1]، فقد ورد في معجمات اللغة أنَّ معنى القاطن: الساكنون فيه، غير المنتقلين عنه، أمَّا معنى الطارئ: فهو الغرباء من غير أهل البلد[2].

وخلت منه كتبٌ مهمة عنيت بالمصطلحات القديمة من مثل: كتاب (التعريفات)، للشريف الجرجاني (ت: 826 هـ)، وكتاب (كشَّاف اصطلاحات الفنون) للتهانويِّ [3](ت: 1158 هـ).

وبناءً على ذلك فإنّ الطارئ لم يمرّ بمراحل نموٍّ مختلفة، فقد ولد كبيراً وناضجاً عند ابن جني، وليس ذلك غريباً عليه، فابن جني كان ((إماماً في النحو والصرف)) [4]، و ((فقيه اللغة الفذ))[5]، وقال فيه الدكتور حسام سعيد النعيمي: ((القارئ لكتب ابن جني يرى عقلية منظمة غاية التنظيم، فهو لا يكاد يغادر مسألة إلا بعد أن يشبعها بحثاً ويوضحها بصورة وافية، ويجرِّدها من غيرها، فلا

---

(1) الحجة للقرَّاء السَّبعة، أبو علي الفارسي: 2/ 407.

(2) ينظر: أساس البلاغة، مادة (طرأ): 459، ومادة (قطن): 615، و لسان العرب، جمال الدين بن منظور (ت: 711 هـ)، مادة (طرأ): 9 / 98، ومادة (قطن): 12 / 145، والقاموس المحيط، الفيروز آبادي (ت: 817 هـ)، مادة (طرأ): 1200، وباب النون، فصل القاف، مادة (قطن): 1128.

(3) ينظر: كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني ، باب (الطاء): 80 - 81، وكشَّاف اصطلاحات الفنون، تأليف محمد أعلى بن علي التهانوي، باب (الطاء): 2 / 899، والجدير بالذكر أنَّ الكتاب الذي ألَّفه الدكتور عوض حمد القوزي، الذي درس فيه نشأة المصطلح النحوي وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري قد خلا من ذِكْرِ مصطلح الطارئ أيضاً، ينظر: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: حرف (الطاء): 218.

(4)الخصائص: مقدمة التحقيق: 49.

(5) وهو لقب أطلقه الدكتور صاحب أبو جناح، ينظر: دراسات في نظرية النحو العربي: 78.

تلتبس بشيء))[1]، أما أثر ابن جني في كتب المحدثين فواضحٌ، فـ ((لابن جني جهود لا تغفل في الدرس العربي، فهو قد امتلك عقلية فذة من طراز عقلية الخليل، لذا تناول المحدثون مصنفاته بالدرس والتحليل، فجاء أكثر نتاجهم في رسائل جامعية، منها: (ابن جني وعلم الدلالة)، و(الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني)، و(ابن جني النحوي)، و(أصول النحو في الخصائص لابن جني)، و(الخصائص لابن جني دراسة وتحليل)، و(التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة في كتاب المحتسب)، و(الدراسات الصرفية عند ابن جني)، و(ابن جني بلاغيا).))[2]، ولعل الدكتور حسام سعيد النعيمي لم يكن مغالياً حينما قال: ((لا نكاد نجد كتاباً حديثاً في القراءات أو اللغة أو اللهجات أو الأصوات يخلو من ذكر ابن جني وآرائه))[3]،وذهب الدكتور محمود عكاشة إلى أنَّ بعض النظريات التي توصَّل إليها بعض العلماء صدى لجهود ابن جني، وأنَّ النتائج التي توصَّلوا إليها ثمرةُ القضايا اللغوية التي عالجها في كتابه الخصائص، مثل نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، ونظرية تشو مسكي[4].

وبناء على ذلك فلا غرابةَ في أنْ يكون ابن جني أولَ مَنْ ذكر الطارئ مصطلحاً، فقد افرد للطارئ بابين في موضعين مختلفين من كتابه: (الخصائص)، احدهما: (باب في أن الحكم للطارئ)[5]، والآخر: (باب في نقض الأوضاع إذا ضامَّها طارئ عليها)[6]، وحتى يستوفي حقَّ الطارئ من البيان ؛ فإنَّه يستشهد بأمثلة من (كتاب سيبويه) ليؤكِّد أن الطارئ يتمتع بخصائص واضحة

---

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 17.

(2) ابن جني، ناقداً لغوياً، الدكتورة إسراء عريبي فدعم الدوري، أطروحة دكتوراه : 1.

(3) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 20.

(4) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: 133.

(5) الخصائص: 3 / 64.

(6) المصدر نفسه: 3 / 272.

في متون القدماء، ولاسيَّما نصوص سيبويه، فيشعرك بهذه الاستشهادات أنه يستقصي الظاهرة ويتلمسها في نصوص القدماء، ولا يغادر هذه النصوص إلا وقد انتهى إلى نتيجة صحيحة أو استدلال سديد، ومن هذه الأمثلة ما ورد عند سيبويه من تكسير (فُعْل) على (فُعْل)، وذلك نحو: (فُلْك) الذي يستعمل للمفرد والجمع[1]، بمعنى السفينة أو السفن، واستشهد سيبويه للمفرد والجمع بآيتين كريمتين[2]، وتدافعُ معنيين على اللفظ الواحد يعدُّ طارئاً، وسيتضح ذلك لاحقاً، وتناول ابن جني قول سيبويه في باب عنونه بـ: ((باب في أن الحكم للطارئ))، قال فيه: ((فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ، فأزال الأول، وذلك كـ: لام التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه... وكذلك ما جاء عنهم من تكسير(فُعْل) على (فُعْل)، كالفُلْك في قول سيبويه... إلاَ أن صورة ذلك في الواحد هي صورته في الجمع لم تنقض منه رسماً، وإنما استحدثت لها اعتقاداً وتوهماً))[3]، ويلاحظ أن في (فُعْل) قضيتين متدافعتين متضادَّتين هما: الإفراد والجمع[4] في الشيء الواحد، والطارئ مصطلحٌ لغويٌّ يقوم على التدافع بين ضدّين كما سيتضح.

---

(1) هناك ألفاظٌ في العربية واحدُها وجمعُها سواءٌ في الحروف والحركات، نحو: الفُلْك للواحد والجمع، وناقةٌ هِجَان ونوقٌ هِجَان، ودرعٌ دِلاص وأدرع دلاص، ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 2 / 147، 3 / 12.

(2) قال سيبويه:((وذلك قولك للواحد: هو الفلك فتذكَر، وللجميع: هي الفلك، وقال عزَ وجلَ: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ [الشعراء:119] فلمَا جمع قال:﴿ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ ﴾ [البقرة: 164]))، كتاب سيبويه: 3 / 577.

(3) الخصائص: 3 / 64 - 65، وينظر: كتاب سيبويه: 3 / 577.

(4) عقد ابن سيده (ت: 458 هـ) باباً في ذلك، سمَّاه: (باب ما يكون للمذكر والمؤنث، والجمع بلفظ واحد، ومعناه في ذلك مختلف)، ينظر: المخصص، تقديم: الدكتور خليل إبراهيم جفال: 16 / 150.

وبذلك سلك ابن جني في دراسة الطارئ منهجا توثيقياً يعتمد المتون اللغوية القديمة، فينظر في النصوص ويضعها موضع التحليل، فيستنطق جزئياتها ليرصد الطارئ ويميزه ويستخلص قواعده، وأهمُّ قواعده: قيامه على التدافع بين شيئين متضادَّين. فتأصيل ابن جني لهذه المظاهر الطارئة من كتاب سيبويه يؤكد أنَّ هذه الظاهرة حاضرة في مصنفات القدماء وإن خلت من ذكر المصطلح.

وتحدَّث ابن جني على الطارئ بوضوح ونضج كبيرين وسيتضح ذلك، ثم شاع بعده، فاستعمله الزمخشري[1]، وأبو البركات الأنباري[2] (ت: 577هـ)، ثم ظهر عند أبي علي الشلوبين (ت: 645 هـ)في كتابه (شرح المقدمة الجزولية الكبير)' متأبطاً كتابَ (الخصائص)[3]، مقتدياً بمؤلِّفه[4]، مهتدياً بنصوصه،[5]، ليجعل الطارئ نظاماً يفسِّر به بعضَ ظواهرِ اللغةِ، فقد استعمل مادة: (ط رأ) وما اشتُقَّ منها في أربعة وثلاثين موضعا[6]، ثم أصبح أكثر ظهوراً عند الرضي الاسترابادي (ت: 688 هـ)، ليعطيه أبعاداً جديدة، وفهماً أوسع، يدل على ذلك كثرة دورانه في أبواب شرحيه على (الكافية والشافية لابن الحاجب)، فقد

---

(1) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري: 462.

(2) ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري: 306، 325، 341.

(3) نصَّ الشلوبين على كتاب (الخصائص) في موضعين من كتابه، هما: 1 / 225 ـ292.

(4) نصَّ على اسم ابن جني في عشرة مواضع منه، وهي: 1/ 225 - 242 – 292 – 343 – 379 – 405 – 406 - 421، 2 / 520 - 696.

(5) في مواضع كثيرة، منها على سبيل التمثيل: 1 / 379 – 422 – 426 - 439، 2 / 461- 520 – 788.

(6) وهذه المواضع: 224/1 (تكرر مرتين)، 1 / 225، 1 / 254 (مرتين)، 1 / 255 (مرتين)، 1 / 263، 1 / 264 (مرتين)، 1 / 265، 1 / 364 (ثلاث مرات)، 1 / 399، 1 / 437، 2 / 538 (مرتين)، 2 / 543، 2 / 564 (ثلاث مرات)، 2 / 564 (مرتين)، 2 / 581، 2 / 582، 2 / 689، 2 / 823 (ثلاث مرات)، 3 / 982، 3 / 1040، 3 / 1041 (مرتين).

استعمله اسماً وفعلاً، وقد أكثر من استعمال المصدر: (طرءان)، حتى علّق الأستاذ يوسف حسن عمر على ذلك قائلاً: ((استعمل الرضي هذا اللفظ مصدراً لـ " طرأ "، وهو مصدر نادر، ولم أجده في القاموس، ولا في الصحاح، ولا في اللسان، والرضيُّيستعمله كثيراً في هذا الكتاب))[1]، فقد استعمل مادة (ط ر أ) في سبعة وستين موضعاً[2]، ثم استعمله التالون لهم، أمثال الحسن بن أمِّ قاسم المرادي[3](ت: 749 هـ)، وابن هشام[4](ت: 761 هـ)، وابن عقيل[5] (ت: 769 هـ)، ثم جاء من بعدهم السَّيوطي (ت: 911 هـ) ليفرد له باباً عنَّونه بـ: (الطارئ يزيل حكم الثابت)[6]، وذكره المفسرون في تفاسيرهم أيضا[7]، أما المحدثون فكانوا على

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية، هامش رقم (1): 1/ 61.

(2) استعمله في شرحه على الكافية في خمسين موضعاً، وهي: 26/1 (تكرر ثلاث مرات)، 61/1 (ثماني مرات)، 62/1 (ثلاث مرات)، 1/ 64 (أربع مرات)، 1 / 85، 2 / 127 (مرتين)، 1 / 135، 1 / 136، 1 / 137، 1 / 138، 1 / 142، 1 / 170، 1 / 171، 1 / 173، 1 / 174 (أربع مرات)، 1 / 229 (مرتين)، 2 / 311، 2 / 312، 3 /200، 3 / 290 (مرتين)، 3 / 339، 3 / 342، 3 / 344، 3 / 404، 4 / 8، 4 / 28، 4 / 54، 4 / 115، 4 / 427، 4 / 458. أما في شرحه على الشافية فقد استعمله في سبعة عشر موضعاً، وهي: 1 / 9، 1 / 10، 1 / 14، 1 / 161 (تكرر سبع مرات)، 1 / 162، 1 / 170 (مرتين)، 2 / 242، 2 / 255، 2 / 258، 2 / 343.

(3) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 531، 569.

(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:1 / 157، 253، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :4 / 117.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل: 1 / 263، 1 / 397، 1 / 542.

(6) الأشباه النظائر في النحو: 1 / 259.

(7) ينظر على سبيل التمثيل: الكشاف، جار الله الزمخشري: 4/ 569، ومجمع البيان، الطبرسي (ت: 548 هـ): 5 / 100 - 238 - 274، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (ت: 606 هـ): 6 / 32، 7 / 45، 10 / 39، 27 / 231، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت: 745 هـ): 8/ 297، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الآلوسي (ت: 1270 هـ): 1 / 79، 7 / 18، 10 / 32، 15 / 3.

قسمين في تعاملهم مع هذا المصطلح، الأول: لم يستعمل هذا المصطلح البتة، على الرغم من اشتغاله بدراسة المصطلحات اللغوية وتصنيف معجمات في ذلك، غير أنَّنا لا نجد في صفحـات معجماتهم ذِكراً لمصطلح الطارئ، إذ لم نجد معجماً واحداً يذكره [1].

والثاني: لم يفرِّق بين مصطلح الطارئ ومصطلح العارض، فقد تساوت دلالة المصطلحين لديه، ونظر إليهما على أنَّهما مترادفان [2]، فقالوا: ((عرضي طارئ))[3]، و((عرضاً طارئاً))[4]، ((ولا يطرأ العارض))[5]، و((العروض هو الطروء))[6]، وعقد الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف فصلا سمَّاه: (عوارض بناء الجملة)، واستعمل لفظ الطارئ وما اشتُقَّ منه في شرحه لهذه العوارض[7]، واستهلَّ السيد غانم عبد الحسن رسالته الموسومة بـ (العارض في اللغة) في السطر الأول بقوله: ((تتمثل فكرة العارض في الدرس اللغوي عند علماء العربية القدامى

---

(1) ينظر: تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، و معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، الدكتور مجدي وهبه والدكتور كامل المهندس، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، والمصطلح الصرفي، مميزات التذكير والتأنيث، الدكتور عصام نور الدين، ومعجم المصطلحات الصرفية، الدكتور علي جميل السامرائي، ومعجم علوم اللغة العربية، الدكتور محمد سليمان عبد الله الأشقر.

(2) ينظر: العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه، الدكتور عبد الفتاح الحموز، بحث: 47، والعارض في اللغة، غانم عبد الحسن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد: 22- 48.

(3) النحو الوافي: 1 /93.

(4) الجملة الاسمية، الدكتور علي أبو المكارم: 94.

(5) دراسات في النحو، الدكتور صلاح الدين الزعبلاوي: 60، 64.

(6) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 150.

(7) ينظر: بناء الجملة العربية: 246، 247، 254.

والمحدثين بالأحوال الطارئة على اللغة))[1]، ثم عاد في الصفحة نفسها ليقول عن العارض: ((وبدأت أول ما بدأت هذه الفكرة بعد أن أدرك علماء العربية صعوبة تحديد الأصول بسبب ما يعتريها منمظاهر طارئة))[2]، وتناوب المصطلحان على صفحات رسالته بكثرة[3]، ومردُّ ذلك أنَّهم ظنُّوا أنَّ المصطلحين يدلان على شيءٍ واحدٍ بعينه، وهو: التغيير الذي يصيب أصل الألفاظ، قال الدكتور فخر الدين قباوة: ((والتغييرات الطارئة))[4]، وقال أيضاً: ((فمجاري الأصوات منها ضرب ثابت لازم للكلمات... وضرب طارئ على أواخر الكلمات))[5]، وقال الأستاذ عباس حسن:((لا يطرأ على حروفها تغيير في الزيادة))[6]، وقال الدكتور محمد حماسة: ((وأما إذا طرأ ما يوجب غير الإعراب... فهو من متغيرات البناء الظاهري))[7]، وقد قرن المستشرق (أ. ولفنسُون) الطارئ بالتغييرات التي تصيب الأصل في خمسة مواضع من كتابه[8]،وذكر الدكتور تمام حسان أنَّ زمن الفعل الصرفي باق على معناه ما لم تطرأ على الجملة أدوات أُخر[9]،وذكرت الدكتورة خديجة محمدالصافي أن بعض التراكيب تشوبها تغييراتٌ تُعد طارئةً على أصل الجملة[10].

---

(1) العارض في اللغة: 4.

(2) المصدر نفسه: 4.

(3) ينظر: المصدر نفسه على سبيل التمثيل: (9 – 12- 19 – 22 - 30 – 33 - 34 – 35 – 36 - 37 -38- 48).

(4) تحليل النَّص النَّحويَّ: 101.

(5) المصدر نفسه: 104.

(6) النحو الوافي: 1 / 49.

(7) بناء الجملة العربية: 246.

(8) ينظر: تاريخ اللغات السَّامية: 181، 195، 212، 220، 221.

(9) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 246.

(10) ينظر: نسخ الوظائف النحوية، الدكتورة خديجة محمد الصافي: 6.

والواقع أن وسم الطارئ بـ (التغييرات التي تطرأ على الأصل) فيه نظر ؛ لأنَّها عبارة مطلقة، وغير الطارئ يدخل فيها، ولذلك ظهر لفظ الطارئ عندهم مرادفاً للعارض، وهذا يعني أنَّ العلماء الأفاضل فهِموا الطارئ على أساس معناه المعجمي فقط، أما معناه الاصطلاحي فقد غاب عنهم.

وفَهْمُ الطارئ في ضوء معناه المعجمي فقط واضحٌ في استعمالات اللغويين المحدثين مثل قولهم: ((خلل طارئ))[1]، و((تطور طارئ))[2]، و((فساد طارئ))[3]، ((انحراف طارئ))[4]، ((تنوعطارئ))[5]، و((اتساع طارئ))[6]، و ((عُرفطارئ))[7]، و ((جديد طارئ))[8]، و((ضرب طارئ))[9]، و ((وضع طارئ))[10]، وغير ذلك كثير، والصواب أن يقولوا: (عارض)، إذا لم تكن وظيفته الطروء، وسيتبين ذلك في الفرق بين الطارئ والعارض، ويمكن أن نلتمس لهؤلاء الأساتذة العذر في أنهم شُغِلوا عن المعنى الاصطلاحي ؛ لأنَّه ليس مدارُ بحثهم، ولذلك بقي هذا المصطلح بعيداً عن أيدي الدارسين المحدثين.

والحقُّ أنَّي لم أقرأ فيما اطلعت كتابا مطبوعا أو بحثا منشورا يحمل عنوان (الطارئ)[11] إلا البحث الموسومبـ (الطارئ في النحو)[1]، للدكتور حميد

(1) بحوث في اللغة: 67.
(2) المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: 156.
(3) بحوث في اللغة:71.
(4) المصدر نفسه: 83.
(5) المصدر نفسه: 84.
(6) دراسات في النحو: 60.
(7) المصدر نفسه: 64.
(8) المصدر نفسه:104.
(9) المصدر نفسه: 104.
(10) الأسلوب والأسلوبية، الدكتور عبد السلام المسدَّي: 83.
(11) أقول: كتابا مطبوعا، وبحثا منشورا ؛ لأنَّ معظم كتب التراث العربي، لاسيّما المؤلفات النحوية والصرفية منها ما زال مخطوطا تحتفظ به خزائن المكتبات العامة والخاصة في مشارق الأرض ومغاربها.

عبد الحمزة الفتلي، فقد ذكر الطارئ والعارض عشرات المرات في بحثه، والمصطلحان يتبادلان موقعيهما عنده، وهو لا يفرق بينهما البتة.

ولم تكن دراستي هذه منطلقاً من هذا البحث مع التطابق في جزء من العنوان، بدليل ما يأتي:

أولا: لم يذكر الدكتور الفتلي نصَّاً واحداً للنحاة - قدامى ومحدثين – يذكر فيه مصطلح الطارئ، ولم يُشِرْ تصريحاً أو تلميحاً إلى أنَّ أحدهم ذكر هذا المصطلح، ولم يذكر أيضاً مصدراً واحداً تضمَّن هذا المصطلح على الرغم من كثرة دورانه في مصادر مهمة، وقد أشرت إليها، ولست أدري سبب ذلك، والغريب أنَّه يقول: ((إنَّ مصطلح الطارئ معروف لدى النحاة شائعبينهم))[2]، والأغرب منه أنَّه ينسب إلى النحاة استعمال مصطلح الطارئ في مواضع مختلفة، ثم يأتيبالنصّخالياً من مادة: (ط، ر، أ)[3]، وما اشتقَّ منها.

ثانيا: خلت قائمةُ مصادره ومراجعه من (كتاب الخصائص) لابن جني مع أن ابن جني أفرد بابين عنونهما بـ (الطارئ)[4]، وقد خلت أيضا من مصادر مهمة كـ:(الأشباه والنظائر في النحو) للسَّيوطي الذي أفرد للطارئباباً فيه[5].

ثالثا: خلط الدكتور الفتلي بين الطارئ والعارض حتى إنَّه جعلهما مترادفين في بحثه، فيستعمل عبارات مثل: (عارض طارئ)، و (ذلك الطارئ عارض)، و(العروض هوالطروء)، فالمصطلحان تبادلا المواقع بينهما على صفحات بحثه[6]،

=

(1) الطارئ في النحو، الدكتور حميد عبد الحمزة الفتلي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد، 82 ، 2008م.

(2) المصدر نفسه: 25.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 16- 18 -19- 21- 23- 27- 28.

(4) ينظر: الخصائص: 3 / 64 – 272.

(5) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 1/ 286.

(6) ينظر: الطارئ في النحو: 13- 14- 16- 18 -19- 22- 25- 28.

واستبدال أحدهما بالآخر إخلال بدلالة المصطلحين، ولم يكن بحثه بمنأى عن التداخل في المعنى الذي يفضي إليه كلٌّ من المصطلحين.

رابعا: لا يدرك القارئ معنى الطارئ الاصطلاحي في هذا البحث ؛ لأنَّ المصطلح حمل سماتٍ أُخَر لمصطلح آخر، فقد عرَّفه بأنه: (تغييرات تطرأ على بعض القواعد تدعو إليها دوافع صوتية أو صرفية أو لهجية)(1)، وفيه نظر ؛ لأنّ غير الطارئ يدخل في هذا الحدِّ، وقد خلا التعريف أيضاً من وظيفة الطارئ، وبذلك غابت السمات التخصصية لهذا المصطلح والتبست خصائصه بخصائص غيره على الرغم من أن حقوله ثابتة.

خامسا: عدَّ كلَّ طارئ خروجا على الأصل، فهو يبدأ مسائله ويختمها بـ:((والأصل فيه... ثم يطرأ عليه)) ثم يختم كل عنوان بعبارة: ((وهذا خروج على ذلك الأصل))(2)، وهو كلام لا يصح إطلاقه على هذا النحو، فالاحتكام إلى أصلالكلام يعد معيارا مهماً للكشف عن الطارئ ، لكنه ليس المعيار الوحيد، فالطارئ يزيل الثوابت اللغوية عن محالِّها، لكنَّ هذه الثوابت قد تكون أصولاً وقد لا تكون، فالطارئقد يكون بين أصلين بشرط تضادِّهما، وقد يكون بين أصل وفرع، أو بين فرعين بالشرط نفسه، فيكون الطارئ غالباً ؛ لأنَّ غلبة الحكم للطارئ ، وسيتضح ذلك في الفرقبين العارض والطارئ .

سادساً: ذكر في مقدمة بحثه المتكون من ثماني عشرة صحيفة أنَّه تناول فيه ما يطرأ من تغييرات ممَا يقع في الأسماء والأفعال والحروف (3)، وقد تحدَّث على(الطارئ في الحروف) في صحيفة واحدة، وفي موضوع واحد، وهو: (تحرك الساكن لالتقاء الساكنين)(4)، والظاهر أنَّ تحرُّك الساكن لالتقاء الساكنين

(1) ينظر: المصدر نفسه: 12.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 14- 15- 19- 20- 22- 23 25- 27.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 12.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 28 – 29.

المتشابهين عارضٌ، وليس طارئاً ؛ لأنَّهما ليسا بضدِّين، وسيتضح ذلك أيضاً في الفرق بين العارض والطارئ.

وختم الدكتور الفتلي بحثه قائلا: ((كانت تلك أبرز الصور التي توصل إليها الباحث في مسالة الطارئ في النحو العربي))[1]، وهذا يعني أنَّ الدكتور الفتلي فهِم الطارئ على أساس معناه المعجمي فقط، أما معناه الاصطلاحي فقد غاب عنه، وكذلك غاب عن غيره من العلماء المحدثين.

2- الطَّارئ في فكر ابن جنِّي

تُعدُّ المصطلحاتُ إحدى الوسائل التي يتم بها إيصال المعرفة، وتكون رمزاًدالاً يستعان به لإيصال مفاهيم معينة، فعلم المصطلح: يبحث في العلاقة بين المفاهيم والألفاظ اللغوية، والهدف منه استحضار المعنى بأيسر وسيلة[2]، إذ لا بدَّ للغة من مصطلحات تكون دالةً على موضوعات ومعان يفهمها الدارسون.

وكثيراً ما تُنْثَرُ المصطلحاتُ في الكلام مجردةً من التعريف والبيان، وهي ألفاظٌ رائجةترد في النصِّ خلواً من التعريف، لكنها ذاتَ استعمالٍ محدَّدٍ أكثر ضبطاً وتخصُّصاً، وترد بصور متنوعة ومتعددة ، وهي حاضرة في ذهن الدارس والمتلقي لا تحتاج إلى بيان، فهي تستعمل لمقاصد اصطلاحية واضحة، قد تكون بعيدة أو قريبة في دلالاتها الوضعية لكنها تشكل واقعاً حقيقيا يعبر عن سلوك اللغة[3]، ولأنَّ معرفة أيِّ علمٍ ((مرهونة بمعرفة مصطلحاته))[4]، فقد اشترط المختصُّون في كل مصطلح مجاوزة المعنى اللغوي للخروج منه إلى معنى خاص ليكون اصطلاحاً، وإلا بقي معنىً لغويا عامّا، والمسوِّغ في هذا النقل وجود

---

(1) الطارئ في النحو: 29.

(2) ينظر: معجم المصطلحات الصرفية: 4.

(3) ينظر: تحليل النص النحوي: 107.

(4) المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: المقدمة.

المناسبة، وهذا يعني أنَّ هذهاالألفاظ تحمل دلالتين: دلالة معجمية، ودلالة اصطلاحية[1]، ومن هذه المصطلحات مصطلح(الطارئ).

وأغلب الظن أنَّ ابن جني أوَّلُ لغويٍّ ذكر مصطلح الطارئ في كتابه (الخصائص)، ولم يكتفِ بذكره بل سعى إلى بيانه، وتوضيح مضمونه بالوصف والتمثيل، فاستقرَّ الطارئ عند ابن جني وبانت خصائصه، فنما استعماله وتداوله الدارسون بعد ذلك، وهذا لا يعدُّ عيباً أو تقصيراً ممَّن سبقه ؛ لأنَّ المصطلحات لم تولد دفعة واحدة ولا في زمن واحد[2]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ اللغة تمثل كبرى الحقائق، وهي أهم نشاط اجتماعي، والتفتيش في دقائقها يحتاج إلى باحثين ومفكرين على مرِّ الأجيال والعصور ، وقد سعى ابن جني أن يقدِّم تعريفاً لمصطلح الطارئ، فرسم لنفسه منهجاً في تقديمه، يقوم على المعنى اللغوي ؛ لأنه أراد من اللفظ أن يؤدِّي معنىً اصطلاحيا ثابتا، ثم حاول تفسير مضمون الطارئ من خلال أمثلة متنوعة ساقها صورةًتمثل جوهر المصطلح، وبأمثلته المتنوعة أخرج المصطلح من دائرة الفكر المجرد إلى الفكر التطبيقيِّ المتداول، ثم ذهب إلى أبعد من ذلك حينما سعى إلى تنظيم العلاقة بين أمثلته وقاعدة مصطلحه ليظهر أثره واضحا، وكعادته فهو يبدي تعليقا لطيفا عقيب الأمثلة ظنًّا منه أنَّه يقارب حدَّ المصطلح، وقد قاربه.

وسنتأمل في مقطعين من كلامه أخذناهما من: (باب في أن الحكم للطارئ)، يقول في المقطع الأول متحدِّثاً على هذه الظاهرة في اللغة: ((فإذا ترادف الضدَّان في شيء منها، كان الحكم للطارئ منهما فأزال الأول، وذلك كـ (لام التعريف) إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه، كـ رجلٍ والرجل، وغلامٍ والغلام وذلك أن اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير، فلما ترادفا على الكلمة

(1) ينظر: معجم المصطلحات الصرفية: 4.

(2) ينظر: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: المقدمة.

تضادًّا، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام))[1]، وقال في المقطع الثاني: ((ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للإضافة: نحو غلام زيد وصاحب عمرو، لأنهما ضدَّان... فان التنوين علم للتنكير والإضافة موضوعة للتعريف، وهاتان أيضا قضيتان متدافعتان إلا أن الحكم للطارئ من العلمين وهو الإضافة))[2]، ونستنتج من عنوان الباب والمقطعين ما يأتي:

أولا: وضَّح ابنُ جني أنَّ الطارئ مفهوم ثابت في اللغة، وظاهرة من ظواهرها، فهيليست ظاهرةً نادرةً أو شاذةً في نصوص اللغة، وأنَّ معالم البحث فيها واضحة مستقرة وليست غامضة، مؤكِّداً ذلك حينما جعل الطارئ عنوانا في باب آخر، وهو: ((في نقض الأوضاع إذا ضامَّها طارئ عليها))[3].

ثانيا: حاول ابن جني أن يحدِّد شكل الطارئ ومضمونه وخصائصه، فالطارئ مصطلحٌ يتمتع بالثبوت على قاعدة: (تدافع ضدَّين)، وقد أوضح ذلك في المسألتين المتدافعتين اللتين عرض فيهما شأن التنوين الذي هو علم التنكير، والإضافة وهي إحدى علامات التعريف، ومثال آخر ساقه ابن جني في باب آخر تضمَّن معنى الطارئ فقال: ((من ذلك لفظ الاستفهام، إذا ضامَّه معنى التعجب استحال خبرا))[4]، ويلاحظ أنَّه يذكر المسألتين المتدافعتين المتضادتين، وهما: الاستفهام والخبر، وهي قاعدة يقوم عليها الطارئ، وقد أكدها الشلوبين والرضيُّ، فقد تحدَّثا على الطارئ وهما يسوقان أمثلة وشواهد تقوم على التضادِّ، وقيام الطارئ على قاعدة (تدافع الضدِّين) سنشبعها بحثاً لاحقاً، واستعمال ابن

---

(1) الخصائص: 3 / 64.

(2) المصدر نفسه: 3 / 67.

(3) المصدر نفسه: 3 / 272.

(4) الخصائص: 3 / 272.

جني عبارة: ((ترادفُ الضَّدِّين)) أعطى الظاهرة بعداً دلالياً ومعنوياً[1]، فهو يوضِّح أن الطارئ يقوم على قضيتين تكون العلاقة بينهما علاقة تضادٍّ[2].

ثالثا: جعل ابن جني من الطارئ مقياسا للمعنى، أي أنَّه جعل المعنى قابلا للقياس، ومن طرائق قياسه:(القياس بالطارئ)، ومنه: تفسيره قراءة (أَنذَرتَهَم) بهمزة واحدة من غير مدٍّ في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾، [البقرة: 6]، فقد ذكر تعليلا، فقال: ((تقديره:" أأنذرتهم "، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفاً))[3]، ثم ضعَّفه، وذكر تعليلا آخر يقوم على أساس الطارئ، فقال: ((فلعله حذف همزة " أنذرتهم " لمجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم للطارئ))[4]، أي: الحكم بأن تكون الغلبةُ للثاني، فأزاح الأول، وذلك يتضح في قاعدة: (تدافع الضدَّين)، وهي قاعدة أكَّدها ابن جني بلفظٍ آخر[5]، وذكر علَّة حذف التنوين من الاسم المنون إذا دخلت عليه (ال) التعريف، فقال: ((كان الحكم لطارئهما وهواللام)) [6]، واللام هو الضدُّ الثاني، وأكَّد المعنى نفسه بعبارة أخرى فقال: ((ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للإضافة))[7]، والإضافة هي الضدُّ الثاني، وقد نصَّ على ذلك فقال: ((إن الحكم

---

(1) نسبة إلى علم الدلالة وعلم المعنى.

(2) ذكر علماء الدلالة المحدثون تسعة أنواع مختلفة من التضاد، وهي ((الحادّ والعكسي والمتدرج والعمودي والامتدادي والجزئي والدائري والرتبي والانتسابي، ينظر: علم الدلالة علم المعنى، الدكتور محمد علي الخولي: 115 – 125، و علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر: 101، 105.

(3) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : 1/ 50.

(4) المصدر نفسه: 1 / 51.

(5) قال ابن جني: ((فكان الحكم للطارئ على ما يُشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه))، المصدر نفسه: 1/ 51.

(6) الخصائص: 3 / 64.

(7) المصدر نفسه: 3 / 67 .

للطارئ من العلمين وهو الإضافة))[1]، فالتدافع بين الضدِّين سبب في وجود الطارئ، وهذا يعني أنَّ الضدَّ الأول إذا كان واضحاً فالثاني لا يحتاج إلى كثير عناء لتمييزه، وإذا كان الأولُ غيرَ ظاهرٍ فهو واضحٌ بوضوح الثاني ؛ لأنَّ قياس معنى الشيء يكون بضدِّه، قال أبو علي الفارسي:((والشيء يعتبر بمثله وضدِّه))[2]، وقال الدكتور إبراهيم أنيس: ((والضِّدِّية نوع من العلاقة بين المعاني، بل ربَّما كانت أقرب إلى الذهن من أيِّ علاقة أخرى، فمجرَّدذكر معنى من المعاني، يدعو ضدَّ هذا المعنى إلى الذهن... فعلاقة الضِّدِّية من أوضح الأشياء في تداعي المعاني... لأنَّ استحضار أحدهما في الذهن يستتبع عادة استحضار الآخر))[3]، وأعاده الدكتور رمضان عبد التواب بنصِّه موضِّحاً أنَّ معرفةَ الضدِّ المُلغى عن طريق وضوح الضدِّ المقابل له[4]، وبذلك يكون الطارئ في فكر ابن جني يمثل أحد الاتجاهات المهمة في الكشف عن العلاقات داخل النصّ، وتعريفُ الشيء بضدِّه: منهجٌ استعمله أهل المعجمات كثيراً في تفسير مفردات اللغة، وقد أطلق علماء الدلالة على هذا النوع من التعريف، اسم: (التعريف التضادِّي)[5].

رابعا: (غلبة حكم الطارئ) قاعدة سعى ابن جني إلى تقعيدها في دراستهلظاهرة الطارئ وهو بذلك يؤكد أن الحكم الأول أصبح بحكم المنسوخ، والثاني ناسخ له، وتبين ذلك في نصوص كتاب الخصائص وسواه، مثل:)(فكان الحكم لطارئهما وهو اللام))[6]، وقوله: ((الحكم منهما

---

(1) الخصائص: 3/ 67.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 600.

(3) في اللهجات العربية: 179.

(4) ينظر: فصول في فقه العربية: 336.

(5) ينظر: علم الدلالة علم المعنى: 74.

(6) الخصائص: 3 / 64.

للطارئ))[1]، وقوله:)(إن الحكم للطارئ من العلمين))[2]، وقوله: ((فيكون الحكم للطارئ منهما))[3]، وقوله: ((فكان الحكم الطارئ))[4]، ويبدو أنَّ هذه القاعدة سالمة من النقض والخرم، بحيث لو تخلف عنها حكم لم يصح أن يطلق عليه (الطارئ)، فقد ذكر الشلوبين أنه ليس كلّ اعتلال طارئ[5]، وذكر الرضيُّ ذلك أيضاً[6]، وسيأتي بيان ذلك في الفرق بين الطارئ والعارض وهذه القاعدة شاعت عند النحاة وغيرهم بعد ابن جني مثل: ((الحكم للطارئ أبداً))[7]، و((الطارئ يزيل حكم المطروء عليه))[8]، و((الطارئ يسقط حكم المطروء عليه))[9]و ((الطارئ يزيل حكم الثابت))[10]، و((الطارئ يغير حكم الأصل))[11]، و((شرط طريان الطارئ زوال النافي))[12]، ولصحّة هذه القواعد فقد ذكرها أبو البقاء الكفويُّ (ت: 1094هـ) بنصّها[13]، ولأنَّ حكم الطارئ عند ابن جني ناسخٌ لحكم المطروء عليه لم يتقبل من الفراء تعليله بقاء الألف في

---

(1) المصدر نفسه: 3 / 64.

(2) المصدر نفسه: 3 / 67.

(3) المصدر نفسه: 3 / 138.

(4) المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: 1/ 51.

(5) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير:2 / 564.

(6) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 2/ 242.

(7) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 2 / 581 - 689.

(8) شرح الرضي على الكافية: 3 / 142.

(9) المصدر نفسه: 4 / 8.

(10) المغني في النحو، ابن فلاح النحوي (ت:680هـ): 1 / 250، والأشباه والنظائر في النحو: 1 / 49، 244.

(11) الطارئ في النحو: 13.

(12) مفاتيح الغيب: 3 / 44.

(13) ينظر: الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي: 1 / 1605- 1633 - 1659 .

(هذان) على حالها من دون تغييرها إلى الياء في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، [طه: 63]، فقد نقل ابن جني عن الفرَّاء (ت: 207 هـ) قوله في (هذان) أنَّه أراد ياء النصب ثمَّ حذفها لسكونها وسكون الألف قبلها[1]، لكنَّ ابن جني ردَّ قول الفرَّاء، معللا ذلك بأنَّه إذا كانت ياء التثنية هيالطارئة، فكيف تُحذَف ؟ والطارئ يُزيل حكم المطروء عليه، قال ابن جني: ((هذا يدفع قول الفرَّاء... وذلك أن ياء التثنية هي الطارئة على ألف (ذا) فكان يجب أن تحذف الألف لمكانها))[2].

خامسا:ضرب ابن جني أمثلة متنوعة وساق شواهدَ كثيرةً. وتنوُّعُ أمثلته وشواهده يؤكِّد أنَّه اعتمد في دراسة الطارئ منهجاً استدلالياً، فهو يحاول أن يدرس وظيفة الطارئ في التركيب، ففي باب: (نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئ)، قال: ((من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبرا، وذلك قولك: مررت برجل أيِّ رجلٍ، فأنت الآن مخبرٌ بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما))[3]، ويلاحظ أن الضدَّين في المثال هما الاستفهام والتعجب، وقد صار الاستفهامُ خبراً بوجود الطارئ، وقال أيضا: ((ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابا وذلك كقول الله سبحانه: ﴿ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ﴾[سورةالمائدة: 116]، أي: ما قلتَ لهم، وقوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ ﴾ [سورة يونس: 59]، أي: لم يأذن لكم، وإنما دخولها على النفي فكقوله عز وجل: ﴿ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡ ﴾ [سورة الأعراف: 172]، أي: أنا كذلك))[4]، والضدَّان هما: النفي والإثبات، وقد صار النفيُ إثباتاً، والإثباتُ نفياً بوجود الطارئ، وهو: همزة التقرير، لذلك جوَّز بعضهم أن يقال في

---

(1) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا الفرَّاء: 2 / 183 – 184.

(2) الخصائص: 3 / 67.

(3) الخصائص:3 / 272.

(6) المصدر نفسه: 3 / 272 .

جواب ألستُ معكم: نعم ؛ لأنَّ الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب[(1)]، ويُلاحظ من خلال الشاهد القرآني أنَّ ابن جني يُظهر أنَّ الطارئ ظاهرةٌ موجودة في الشاهد القرآني، وهو نصٌّ لم يتدخل في صياغته وتركيبه وكأنه يسوق دليلاً علمياً لتبيان الظاهرة.

وبهذه النصوص أخرج ابن جني مصطلح الطارئ من دائرة الفكر المجرد إلى دائرة الواقع التطبيقي، فهو لا يسوق نصوصا لا تشير إلى مدلول، فللطارئ مصاديق شتَّى في القرآن واللغة توضحت في أمثلته المتنوعة، وبذلك نظَّم ابن جني العلاقة بين النص والقاعدة ليظهر أثر الطارئ واضحا، لكنه لم يضع له حدّاً، لا هو ولا غيره، أمَّا أبو علي الشلوبين والرضيُّ فقد ذكرا الطارئ في مواضع اقتفيا فيها أثر ابن جني فأفصحت هذه المواضع عن حقيقة الطارئ ومضمونه، وسنفصِّل القول في هذه المواضع في الفصول اللاحقة إن شاء الله تعالى.

وبناء على المعنى اللغوي أولاً، وما أورده ابن جني من نصوص ثانيا، وهذه الاستنتاجات الخمسة ثالثاً، يكون تعريف الطارئ اصطلاحاً: هو ظاهرة لغوية تقوم على تدافع حكمين متضادّين تكون الغلبة للاحق منهما.

وهذا يعني أن التعريف يقتضي ثلاثة أمور: الأول: العلاقة بين الحكمين تقوم على قاعدة تدافع الضدِّين، والثاني: حلول حكم لاحق، والثالث: إلغاء حكم سابق، ولا يصحُّ أن نعدَّ أحد عنصري التضادِّ ذا معنى إيجابي، والآخر ذا معنى سلبي.

وبعد هذا العرض والتحليل والاستدلال وإبراز الصور المتعددة للطارئ في المثال والشاهد عند ابن جني وغيره، نستطيع أن نقرر أن الطارئ مصطلح يمتاز بالثبات والوضوح، للأسباب الآتية:

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 427.

أولا: إنَّ الطارئ يدل على معنى خاص ودلالة مخصَّصة في سياقات محدَّدة داخل النظام اللغوي.

ثانيا: إنَّ الطارئ واضح ومنظم وليس غامضاً، فلا يلتبس بغيره، فهو يقوم علىقاعدة:(تدافع الضدِّين).

ثالثا: تواطَأَ على تسميتهِ جماعةٌ من المتخصِّصين في علوم اللغة بعد أن أخذوه من ابن جني كالشلوبين والرضيِّ وابن فلاح النحوي وابن هشامٍ والسَّيوطيِّ والكفويِّ ، فقد تعارفوا عليه واتفقوا على مفهومه، وهو دليل على اصطلاحه، قال الجرجاني: ((الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول))[1].

رابعا: حظي باهتمام كبير عند المتخصصين بعلوم اللغة، فقد أفردوا له في تصانيفهم أبوابا رئيسة وجزئية، وقد مرَّ ذكرُهم.

خامساً: خروج لفظ الطارئ من معناه اللغوي إلى معنى آخر جديد لمناسبة بينهما دليلٌ على اصطلاحه، قال الجرجاني ((وقيل: الإصطلاح: إخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى معنى آخر لمناسبة بينهما))[2]، وذكر الدكتور تمام حسان أنَّ المصطلح: هو كل لفظٍ خُصِّصت دلالته الاصطلاحية بعد أن كان مستعملا في فسحة الاستعمال اللغوي العام[3].

سادساً: لا يمكن الاستعاضة عن الطارئ بمرادف من دون الإخلال بنظامه.

سابعا: يشكل الطارئ وحدة دلالية ثابتة تتنوع مظاهرها بتنوع سياقات التراكيب، فثبات دلالته واضحٌ في: (ترادفُ الضدَّين وتدافعُهما)، فحيثما توجد

---

(1) التعريفات: 22.

(2) المصدر نفسه: 22.

(3) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 155.

هذه القاعدة يوجد الطارئ، وهذا يعني: أن الطارئ يشكل وحدة دلالية متكاملة غير متجزئة.

ثامنـا:إذا كـان أكثـر المصـطلحات شـهرةً: هـو أقصـرها عبـارةً وأشملـها معنىوألصقها بالظاهرة اللغوية[1]، فإنَّ هذه الصفات تنطبق على الطارئ انطباقًا كاملا، فهو يقوم على خصائص تجعل من حدوده مانعة جامعة، فقيام الطارئعلى قاعـدة: (تـدافع الضـدِّين) أبعـده كـثيرا عـن حـدود المصـطلحات الأخـر مثـل: النسـخ[2]، والعـدول[3]، والـنقض[4]، والعـارض[5]، والتحـوِّل[6]، والانزيـاح[7]، والحقُّ أنَّ حـدَّ الطـارئ وحـدود هـذه المصـطلحات قـد تكـون متقاربـة، لكنهـا ليسـت متشابهة ومتطابقة، فالطارئ يقوم على قاعدة:(تدافعُ الضدِّين)، وهـو قيـدٌ أخـرجَ جميعَ الحدودِ الأُخَر، وبهذا القيد لم يعدِ التعريفُ شاملاً للعارضِ ولا غيره.

(1) ينظر: تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري: 308

(2) النسخ هو: التبديل والرفع والإزالة، وهو رفع حكم تشريعي أو لغوي عن كلمة مؤدية لوظيفة لغوية أخرى، وإبدال حكم لغوي بآخر اتكاءً على أصل موجود ، ينظر: التعريفات: 131، ونسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية: 15.

(3) العدول هو: الخروج من طريق والدخول في طريق آخر، أو هو: الانتقال من المعنى الأصلي إلى معنى آخر لغاية أسلوبية، أو هو: النقل من حالة لفظية إلى حالة لفظية أخرى، ينظر: العدول الصرفي في القرآن الكريم دراسة دلالية، الدكتور هلال علي محمود، أطروحة دكتوراه: 8، و نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية: 19، والأسلوبية والأسلوب، الدكتور عبد السلام المسدي: 162.

(4) النقض هو: إبطال أحد القولين بالآخر، ينظر: الخصائص: 1/ 239، والتعريفات: 134.

(5) وسيتضح الفرق بين الطارئ والعارض لاحقا.

(6) التحول هو: التنقل من موضوع إلى آخر، ينظر: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية: 18

(7) الانزياح: وقد عرَّفه الدكتور عبد السلام المسدي بأنَّه الخروج عن الأصل والمألوف والسنن اللغوية، ينظر: الأسلوبية والأسلوب: 79 - 83 ، وذكر الدكتور عباس رشيد الدَّدة أنَّ الانزياح يكشف عن واقعٍ لغويٍّ طارئ، ينظر: الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب: 49.

3- الفرق بين الطارئ والعارض

توهَّم الباحثون المحدثون حينما أظهروا مصطلح الطارئ ومصطلح العارض مترادفين، وهما ليسا كذلك، وإن كانت بينهما رابطةُ رحمٍ قويَّة ؛ إذ إنَّ غموض العلاقة بين مصطلحي الطارئ والعارض وعدم وضوحها مردَّه إلى عدم وجود تعريف دقيق لهذين المصطلحين في تراثنا النحوي، وكل ما قيل في العارض نصوص لا ترقى أن تكون حدودًا مانعةً له(1)، أمَّا الطارئ فقد أفرد ابن جني له بابين، لكنَّه لم يعرّفه ولم يضع له حدَّاً، وقد توضَّح ذلك، والحقُّ أنَّ هناك فروقا أساسية بين المصطلحين ويدل على ذلك أمور:

أولا: إن المشتغلين بعلوم اللغة فرقوا بينهما في أبواب كتبهم وعنواناتها وموضوعاتها فقد افرد ابن جني بابين للطارئ (2)، وباباً آخر للعارض(3)، أما الرضيُّ فقد استعمل المصطلحين عشرات المرات في شرحه على (كافية ابن الحاجب)، فقد أحصيت مادة: (ع، ر، ض) وما اشتُقَّ منها، فوجدتها خمساً وخمسين مرة(4)، أمَّا مادة:(ط، ر، أ)، فقد استعملها اسماً وفعلاً في خمسين موضعا(5)، وقد لاحظت أن الرضيَّ استعمل المصطلحين وهو يفرِّق بينهما، والظاهرأنَّ الرضيَّ لم يستعملهما

---

(1) ينظر: المقتضب: 3 / 142، والأصول في النحو: 1 / 50، وشرح كتاب سيبويه: 141/1، ومعاني الحروف، أبو الحسن الرماني (ت: 384هـ): 16، والمقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ): 1 / 673، والمفصَّل في صنعة الإعراب: 280.

(2) ينظر: الخصائص 3 / 64 - 272.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 294.

(4) ينظر: 1 / 39 (تكرر مرتين) – 40 – 45 – 65 (مرتين) – 109 (ثلاث مرات) – 115 – 127 (أربع مرات) – 129 – 132 - 133 – 147 - 148 (ثلاث مرات) – 165 –166 – 179 (مرتين) – 362 – 368 –397 – 405 – 416 -، 2 / 54 (مرتين) – 110 – 127 – 185 – 449 -، 3 / 85 - 135 – 153 – 290 – 294 - 326 – 393 – 394 (أربع مرات)– 395 – 402- 4 / 156 – 214 – 301 – 432– 480 – 500.

(5) وقد مرَّ ذكرُ هذه المواضع في الكتاب، ينظر صفحة: 11.

استعمالا غيرَ مقصودٍ، بل كانت هناك قصديَّة واضحة، فهو لم يستعمل مصطلح العارض في موضع يصلح فيه استعمال الطارئ ؛ لأنَّ الطارئ عند الرضيِّ يسقط المطروء عليه بخلاف العارض، كما سيتضح، ثم جاء السَّيوطي ليجعل من المصطلحين قاعدتين منفصلتين وفي بابين من كتابه: (الأشباه والنظائر في النحو): أحدهما: ((الطارئ يزيل حكم الثابت))[1]، والآخر: ((العارض لا يعتدبه))[2].

ثانيا: كثرة دوران مصطلح الطارئ في موضوعات محصورة وثابتة، نحويَّةوصرفيَّة بين أئمة النحاة، قائمة على التضادِّ، ففي الموضوعات النحوية: (التعريف والتنكير)، فقد ذكره ابن جني[3]، وأبو البركات الأنباري[4]، والرضي[5]، وابن هشام[6]، وأبو حيان الأندلسي[7]، و(الإعراب والبناء)، فقد ذكره أبو البركات الأنباري[8]، وابن عقيل[9]، و(الممنوع من الصرف)، فقد ذكره ابن عقيل[10]، و السَّيوطي[11]، و (البساطة والتركيب)، وقد ذكره الشلوبين[12]، وابن هشام[13]، والحسن بن امِّ قاسم المرادي[14] (ت: 749 هـ)،

(1) : 1 / 258.

(2) : 1 / 286.

(3) ينظر: الخصائص: 3 / 64 - 67.

(4) ينظر: أسرار العربية: 341.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 250.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 1 / 157.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي: 2 / 907.

(8) ينظر: أسرار العربية: 325.

(9) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1 / 397.

(10) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 397.

(11) ينظر: الأشباه والنظائر: 1 / 286.

(12) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 1 / 254 – 255.

(13) ينظر: مغني اللبيب: 1 / 253.

(14) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني: 569.

وفي الموضوعات الصَّرفية أيضاً، مثل: (التذكير والتأنيث)، فقد ذكره ابن جني[1]، والشلوبين[2]، والرضي[3]، و(التصغير) و (النسب)، فقد ذكرهما الرضي[4]، و الصَّيغ الصرفية الطارئة، فقد ذكرها الرضي[5] أيضا، وفي موضوعات دلالية أُخَر، مثل: المعاني في (المشترك اللفظي)، و(الأضداد)، و(الترادف)، وقد ذكرها الشلوبين[6]، والرضي[7]، وسنشرح هذه المواضع في الفصول اللاحقة شرحاً وافياًإن شاءَ اللّهُ تعالى.

ثالثا: توضَّح أن الطارئ تكون غلبة الحكم فيه للثاني، فالحكم الأول منسوخ ومدفوع لقوة سلطان الناسخ والدافع، وهو الحكم الثاني، قال ابن جني: ((الحكم للطارئ منهما فأزال الأول))[8]، وقال الرضي: ((الطارئ يزيل حكم المطروء عليه))[9]، وقال السيوطي: ((الطارئ يزيل حكم الثابت))[10]، وكرر أبو البقاء الكفوي العبارتين بنصِّيهما[11]، وهذا يبيِّن أنَّ سيادة الحكم للطارئ، وهذا الحكم باقٍ بقاء علة الطَّروء، قال السيوطي: ((لا يرتفع عنها إلا بعد إزالة علة الطروء))[12]، أما العارض فليس كذلك، فأغلب مظاهره لا يعتد بها، أي: أن

---

(1) ينظر: الخصائص: 1 / 180.

(2) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: 2 / 581.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 135 – 136 – 138، 3 / 342.

(4) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 1 / 161، 2 / 258.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 8 – 14 – 19.

(6) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: 1 / 399.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 61، 62.

(8) الخصائص: 3 / 64.

(9) شرح الرضي على الكافية: 1 / 142.

(10) المغني في النحو: 1 / 250، والأشباه والنظائر في النحو: 1 / 259.

(11) ينظر: الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): 5 / 1605 – 1659.

(12) الأشباه والنظائر في النحو: 1 / 244.

الحكم قد يكون للعارض وقد لا يكون، فالعارض قد لا يكون لازما، وقد لا يعتد به، وذهب الرمّاني إلى أن العارض لا يعتد به[1]، وقال ابن جني: ((لأنَّ الحركة عارضة... فلمّا لم تكنالحركة لازمة لم يعتدّ بها))[2]، ونصَّ مكي بن أبي طالب (ت: 437 هـ)على ذلك أيضاً، فقال: ((العارض لا يعتدُّ به))[3]، وقال ابن يعيش (ت: 643 هـ): ((العارض لا اعتداد به كالمعدوم))[4]، ونصَّ عليه أبو علي الشلوبين أيضا، فقال: ((عدم الاعتداد بالأمر العارض))[5]، وقال أيضا: ((عدم الالتفات إلى العارض))[6]، وقال أيضا: ((والعارض لا يعتد به))[7]، وذهب ابن عصفور الأشبيلي (ت: 669 هـ)إلى أن العارض في اغلبه لا يعتد به، فقال: ((العارض الغالب فيه أن لا يعتد به))[8]، وذكر الرضيُّ في مواضع مختلفة أن بعض العوارض غير لازمة[9]، وأفرد السيوطي عنوانا وهو: العارض لا يعتدُّ به، فقال: ((ولا يعتد بالعارض... ولا يعتد بعارض))[10]، وقال أيضا: ((والعارض لا يعتد به... وعدم اعتدادهمبالعارض... والعارض لا اعتداد به ؛ لأنَّهكالمعدوم))[11].

ومن العوارض التي لا يعتدُّ بها ما ذكره الرضيُّ في الصفة التي تمنع من الصرف، وذلك في مواضع، منها: أن تكون صفة أصلية على وزن (أَفعَل) كـ:

---

(1) ينظر: معاني الحروف: 16.

(2) المنصف في شرح التصريف: 1/ 213.

(3) مشكل إعراب القرآن: 2 / 237 .

(4) شرح الملوكي في التصريف: 337.

(5) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 1 / 304.

(6) المصدر نفسه: 1 / 267.

(7) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 1 / 265 - 1 / 358 – 2 / 811.

(8) الممتع في التصريف: 2 / 449.

(9) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 95، 1 / 125، 1/ 269، 2 / 103.

(10) الأشباه والنظائر في النحو: 1 / 286.

(11) المصدر نفسه: 1 / 288 – 289.

أحمر وأفضل، أمَّا إذا كان الأصل في الوضع اسماً، والوصفيةُ عارضةً عليه، فيصرف، ولا يُلتفَت لما عرض له من الوصفية، ذكر الرضيُّ هذه المسألة معللاً، فقال: ((لأنَّه عارض غير لازم))[1]، وهذا يعني أنَّه لم يُعتدّ به في المنع من الصرف، ولذلك صرفت (أجدل) و(أخيل) و (أفعى) في لغة الأكثر، لامحين فيها الوصف العارض غير المعتدِّ به، وهو القوة في أجدل والتلون في أخيل والإيذاء في أفعى[2]، فصرفت ؛ لأنَّها ليست بأصلية، والوصفية عارضة لها، ومن ذلك تحرُّكُ الساكن عند التقاء الساكنين في نحو: (قامتِ المرأةُ)، وهو عارضٌ، وليس طارئاً، نصَّ على ذلك ابنُ يعيش بقوله: ((كحركة التقاء الساكنين في كونها عارضة))[3]، وقال السيوطي: ((والعارض لا اعتدِّاد به، كما نقول في حركة التقاء الساكنين))[4]، وقال أيضاً: ((بخلاف التقاء الساكنين إذ ليس معه إلا كسرة واحدة، ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة))[5] ؛ وذلك بأنَّ هذين الساكنين ليسا بضدَّين، إمَّا إذا كان الساكنان من نوعين مختلفين، وذلك نحو: الألِف والتنوين، وهما ساكنان، في مثل: حذف ألِف (عصا) في قولنا: (شاهدت عصا) فتدافع الضدَّان، فكان الحكم للطارئ، وقد نصَّ بعض النحاة على أنَّ الألِف في (عصا) في الوقف، هي ألف التنوين، ونصُّوا أيضاً على أنَّ التنوين الطارئ أزال حكم المطروء عليه، وهو ألف (عصا)، وسنفصِّل القول في هذه المسألة في الفصل الثاني، وضرب السيوطيُّ أمثلةً مختلفةً في العوارض التي لا يعتدُّ بها، منها: أنَّه لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو: استضراب، إذا صُغِّر، وتساءل عن ذلك بقوله: ((لِمَ لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو: (استضراب)

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 1 / 127.

(2) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 4/ 117.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش النحوي: 4 / 256.

(4) الأشباه والنظائر في النحو: 2 / 34.

(5) الأشباه والنظائر في النحو: 2 / 267.

إذاصُغِّر، وإن كان ما بعدها متحركاً))[1]، فأجاب معلِّلاً: ((لأنَّ هذا التحريك عارض بالتصغير، فلم يعتدّ بهذا العارض))[2]، ويلاحظ أنَّ العلاقة بين همزة الوصل والتصغير ليست قائمةً على التضادِّ، ومنها ما ذكره في باب النسب، قال فيه: ((فإن قلت: لِمَ أجزتَ بيَضَات وجوَزَات، بالتحريك، ولم تُجِز (طَوَلِيّ) بالتحريك في النسبة إلى طويلة؟ قلت: بينهما فرقٌ، وهو أنَّ الحركة في بيضات وجوزات عارضة فلم يعتدّ بها، والنسبة بناء مستأنف))[3]، ويلاحظ أنَّه استثنى النسبة؛ لأنَّها طارئة، قال الرضي: ((وأما النسبة فطارئة))[4]، وهذا يعني أنَّ أغلب العارض لا يعتدُّ به، قال الدكتور عبد الفتاح الحموز: ((ويكاد النحويون يجمعون على أنَّ العارض لا يعتدُّ به إلا في مواضع قليلة))[5].

رابعاً: جعلوا العارض خلاف الأصل، قال الشلوبين: ((وقوانينهم إنَّما يعقدونها أبداً على الأصول لا على العوارض))[6]، وقال الرضيُّ: ((رب أصل مرفوض وعارض لازم))[7]، وقال: ((العارض والأصلي))[8]، وقال السَّيوطي: ((والوصل ليس عارضا بل هو الأصل))[9]، وقال أيضاً: ((إنما أصله الإعراب... إن ذهاب الإعراب هنا عارض))[10]، ثم شاعت مسألة (العارض خلاف الأصل) في

---

(1) المصدر نفسه: 2 / 293.

(2) المصدر نفسه: 2 / 293.

(3) المصدر نفسه: 2 / 291.

(4) وسيتضح طروؤها في الفصل الثاني، شرح شافية ابن الحاجب: 1 / 161.

(5) تأويل ماله أكثر من وجه إملائي، بحث منشور في مجلة (الضاد)، الجمهورية العراقية، الجزء الثاني: 123

(6) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 1 / 211.

(7) شرح الرضي على الكافية: 3 / 85.

(8) شرح الرضي على الكافية: 3 / 290.

(9)الأشباه والنظائر في النحو: 1 / 288.

(10) المصدر نفسه: 1 / 288.

الدراسات الحديثة[1]، أما الطارئ فقد أوضحنا أنَّ الاحتكام فيه إلى أصل الكلام يُعدّ معياراً مهماً للكشف عن وجوده، لكنه ليس المعيارَ الوحيد، فالطارئ قد يزيل الثوابت اللغوية عن محالِّها، ولكنَّ هذه الثوابت قد تكون أصلاً وقد لا تكون، فالطارئ قد يكون بين أصل وفرع، كالذي بين المذكر والمؤنث، قال الرضي: ((لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته، فيزيل التذكيرُ الطارئُ في الوضع العلمي ذلك الأمر الضعيفُ))[2]، وبين النكرة والمعرفة، قال أبو البركات الأنباري: ((التعريف طارٍ على التنكير))[3]، وقال أبو حيان: ((والنكرة هي الأولى، والمعرفة طارئة عليها))[4]، أو بين أصلين، ومن أمثلته طروء التنكير - وهو أصل - على ما ظاهره نكرة، وذلك نحو (أمس) فإذا دخله (التنوين) و (ال) تنكَّر، وكان ذلك طارئاً، نصَّ على ذلك المرادي والسيوطي[5]، أو يكون بين فرعين، كما بين تأنيثٍ وتأنيث، فيكون التأنيث بالعلامة أصلاً للتأنيث بغير علامة، قال الشلوبين: ((والتأنيثبالعلامة هو الأصل للتأنيث بغير علامة))[6]، فيكون ذلك طارئاً، فالتأنيث بغير علامة قد يزيل ((التأنيث الأصلي وهذا طارئ))[7]، وقال أيضا: ((لم يعتبروا التأنيث الحقيقي... لأنَّالمجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي))[8]، فالطارئ قد يكون بين أصلين

---

(1) ينظر: بناء الجملة العربية: 283، وبحوث في اللغة: 67 – 70، والعارض في اللغة، رسالة ماجستير: 4 – 9، والأصل والفرع، عبد الحسن خضير عبيد، رسالة ماجستير: 2.

(2) شرح الرضي على الكافية: 1 / 103.

(3) وفي نسخة (ق): طارئ، أسرار العربية: 341.

(4) ارتشاف الضرب: 2 / 907.

(5) وسنفصِّل القول في هذه المسألة في الفصل الثالث، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 3 / 1203، والأشباه والنظائر في النحو: 3 / 38.

(6) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 3 / 127.

(7) شرح الرضي على الكافية: 3 / 290.

(8) المصدر نفسه: 3 / 342 .

بشرط تضادِّهما ، وقد يكون بين أصل وفرعأو بين فرعين بالشرط نفسه ، فيكون الطارئ غالباً ؛ لأنَّ غلبةالحكم للطارئ- كما مرّ - ؛ وسنفصل القول في ذلك لاحقا ، وبناءً على ذلك فقولهم: ((وما يصيب الفرع من طارئ))[1] ، أو ((تكون حركتها الإعرابية طارئة على أصلها))[2] ، أو ((ما يعرض للأصول بسبب ما يعتريها من مظاهر طارئة))[3] ، أو ((ويطرأ على صور الأصل بعض التغيرات))[4] ، أو ((والأصالة... إصلاح الخلل الطارئ))[5] ، أو: ((والأصالة... والتطور الطارئ))[6] ، أو: ((والأصالة... والبناء الطارئ))[7] ، ليس صحيحاً على إطلاقه ؛ إذ لا يصحُّ تخصيصُ الطارئ بكلِّ ما يصيب الأصل من تغيير.

خامساً: ما يطرأ على اللفظ من تغييرات تصحبها معانٍ جديدة على الأغلب وهو خلاف العارض، فأغلب التغييرات العارضة لا تصحبها معان جديدة[8] ؛ فإذا تغيَّرت بعض الحركات العارضة لا يتغير المعنى نحو: (الكسرة العارضة)[9] ، و(الفتحة العارضة)[10] ، و(الضمة العارضة)[11] ، و(السكون العارض)[12] ، فأغلب

---

(1) الأصل والفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام، عبد الحسن خضير، رسالة ماجستير: 3، 5، 22.

(2) المصدر نفسه: 22.

(3) العارض في اللغة: 4.

(4) بناء الجملة العربية: 246.

(5) بحوث في اللغة، الدكتور يوسف عبد الله الجوارنة: 67.

(6) المصدر نفسه: 70.

(7) المصدر نفسه: 71.

(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 480.

(9) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 449.

(10) ينظر: المصدر نفسه: 4 / 301.

(11) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 394.

(12) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 416.

العـوارض لا تصـحبها معـانٍ جديـدة [1]، ذلـك بـأنَّ العـارض لا يتجـاوز حـدود اللفظةالواحـدة، لكـنَّ الطـارئ قـد يتسلَّط علـى الجملـة كلَّهـا فيحـوِّل معناهـا، واتَّضح ذلك في لفظ الاستفهام إذا ضامَّه معنى التعجب الطارئ استحال خبراً، وفي لفظ الواجب إذالحقته همزة التقرير الطارئة عاد نفياً، فهناك معانٍ طارئة مع التركيب، قال الشلوبين: ((الأسماء يطرأ عليها مع التركيب معانٍ... ما تبيَّنت فيه المعاني الطارئة مع التركيب كالاستفهام والنفي والأمر والتحضيض))[2]، ومن ذلك أيضاً الزيادة الطارئة في السلب، نحو: شكيته وأشكيته [3]، فالطارئ في أغلبه يأتي بمعنى جديد ودلالة جديدة[4].

وبهذا يظهر أنّ الطارئ والعارض ليسا بمترادفين، وهذا ما توهَّمه الباحثون المحدثون، فهما موضوعان لغويان مختلفان، قد يتقاربان حتى كأنَّهما يتآخيان؛ لأنَّ كلاً منهما يُعبِّر عن تغيير، لكنَّهما متغايران؛ لأنَّ الطارئ يبنى على التضادِّ، أما العارض فلا.

ومن هنا يمكن القول إنَّ العلاقة بين مصطلحيِّ: الطارئ والعارض هي علاقة(تضادٌّ انتسابيٌّ)[5]، كالعلاقة بين الموضوعات: (الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، وتابع المرفوع)، فكلُّ موضوعٍ من هذه الموضوعات يندرج في عنوان: (المرفوعات)، وكلُّ موضوعٍ في المجموعة في علاقة تضادٍّ انتسابي مع

---

(1) ينظر: العارض في اللغة: 50 – 90.

(2) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 1 / 254 – 255.

(3) ينظر: الخصائص: 3 / 82.

(4) سيتضح ذلك في الفصل الرابع، وهو: (الطارئ الدّلالي).

(5) وسُميَّ هذا التضاد انتسابياً؛ لأنَّ كلمات المجموعة كلَّها تنتسب إلى نوع واحد، وإن كانت مختلفة في الوظيفة والدلالة، ينظر: علم الدلالة علم المعنى، الدكتور محمد علي الخولي: 125.

الموضوع الآخر، فما كان فاعلاً لا يكون نائباً عن الفاعل وما كان مبتدأً لا يكون خبراً.

4- علامات الطارئ

لابدَّ للطارئ من علامات تميِّزه من غيره، ذكر ابن جني والشلوبين هذه العلامات كما سيتضح، أمَّا الرضيُّ فقد نصَّ على علامة الطارئ، فقال: ((فلا بدَّ للطارئ إنْ لم يلزم، من علامة مميَّزة له))[1]، وقال: ((هناك علامة لازمة للكلمة الدالة على معناها الطارئ))[2]، وقال: ((إنْ كان الطارئ اللازم للكلمة أحد الشيئين أو الأشياء، فاللائق بالحكمة أنْ يُطلَب له أخفُّ علامةٍ تمكُّن لازمة))[3]، وقال في مصنَّفٍ آخر: ((لا يهدر علامة المصغَّر ؛ إذ هو الطارئ))[4]، وقال: ((وأما النسبة فطارئة، فلا تهدر علامتها))[5]، وهذه العلامات نجدُها على قسمين:

الأول: لفظيَّة، وذلك كالزيادة الطارئة على الأصل، قال ابن جني: ((الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام))[6]، وقال الشلوبين: ((وأمَّا ما في آخره همزة ؛ فلأنَّ الهمزة حرف يطرأ عليه من الاعتلال بالحذف، والنقل، وتسهيل بين بين، والبدل، شبيه بما يطرأ على حروف العلة))[7]، وقال الرضيُّ: ((الغرض الأهم من وزن الكلمة حروفها الأصول، وما زِيد فيها من الحروف، وما طرأ عليها من تغيير لحروفها بالحركة

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 61/1.

(2) المصدر نفسه: 1 / 62.

(3) المصدر نفسه: 1 / 61 .

(4) شرح شافية ابن الحاجب: 1 / 161.

(5) المصدر نفسه: 1 / 161.

(6) الخصائص: 3 / 82.

(7) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 2 / 538.

والسكون))[1]، ويلاحظمن هذه النصوص أنَّ أصحابها يذكرون هذه العلامات، وهي: الحذف، والنقل، والبدل، والزيادة في الصيغة والوزن، وهي علامات لفظية، وفيما يأتي نصوص توضِّح هذه العلامات:

- الزيادة: ذكر ابن جني المعنى الطارئ ؛ بسبب الزيادة الطارئة، فقال: ((فلمَّا كان السَّلب معنى زائداً... كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام، كما أنَّ التأنيث لمَّا كان معنىً طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ عَلَماً له، كـ (تاء) طلحة... وكما أنَّ التعريف لمَّا كان طارئاً على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كـ(لام) التعريف في الغلام))[2]، وقال الرضيُّ في الأحرف التي تجتلب للتثنية أو الجمع أو التأنيث أو المنسوب أو التعريف:((وهذا الطارئ... قد يجتلب له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة، كما في المثنى، والجمع السالم، والمنسوب، والمؤنث، والمعرَّف))[3]، وقال في تاء (يعملة)[4] التي للتأنيث: ((فإنَّ يعملة للمؤنث، فالتاء طارئة))[5]، وقال أيضا: ((الحركات الطارئة مع الحرف الزائد))[6].
- الحذف: قال ابن جنيفي حذف الضمَّة الأصلية من الفعل، (يغزون): ((فحذفت لها الضمَّة الأصلية في الزاي ؛ لطروء الثانية المنقولة من اللام

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 1 / 14.

(2) الخصائص: 3 / 82.

(3) شرح الرضي على الكافية: 1/ 61.

(4) قال ابن جني: ((وأمّا اليعملة: فهي الناقة التي يُعمل عليها في السير))، المنصف في شرح التصريف: 1 / 102 – 3 / 16.

(5) شرح الرضي على الكافية: 1 / 127.

(6) المصدر نفسه: 1 / 26.

إليها))[1]، وتحدث أبو البركات الأنباري على علَّة رفعِ الأفعال الخمسة بثبوت النون، وعلَّة حذفها في النصب والجزم، فقال: ((الثبوت أول، والحذف طارٍ عليه))[2]، وقال الشلوبين معللاً النصب في المثنى والجمع بالياء: ((فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس))[3]، وقال الرضيُّ: ((فيكون الجازم الطارئ مسقطا للرفع الثابت))[4].

- النقل: ذكر ابن جني الفعلين " يرمُون " و " يقضُون "، فقال: ((والأصل يرميون ويقضيون، فأُسكنت الياء استثقالا للضمة عليها، ونقلت إلى ما قبلها، فابتزَّته كسرته لطروئها عليها))[5].
- تغيير الصيغة: بيَّن الرضي أنَّ بعض المعاني يحتاج إلى صيغٍ وأوزانٍ خاصّة، فقال:((وهذا الطارئ... لا يلزم أن يُطلب له أخفَّ العلامات، بل قد تُغيَّر له صيغة الكلمة، كما في التصغير والجمع المكسَّر))[6]، وقال:((بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة))[7]، وقال: ((الوزن الطارئ: كلمة، صارت بالتركيب كجزء كلمة))[8]، وقال أيضا: ((مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ))[9].

---

(1) الخصائص: 3 / 138.

(2) أسرار العربية: 325.

(3) شرح المقدمة الجزولية الكبير:1 / 437.

(4) شرح الرضي على الكافية:4 / 8.

(5) الخصائص: 3 / 140.

(6) شرح الرضي على الكافية: 1/ 61.

(7) المصدر نفسه: 4 / 115.

(8) المصدر نفسه:1 / 26.

(9) المصدر نفسه: 1 / 26.

الثاني: معنويَّة: عقد ابن جني في ذلك بابا سمَّاه: ((باب نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ))[1]، وهذا الطارئ هو الاستفهام أو النفي أو الإيجاب، وذكر الرضيُّ معاني الكلم المشتركة، فقال:((أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر أو الأُخَر))[2]، وقال: ((وقد تكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة))[3]، وقال: ((وإنْ كان طرءان المعنى لازما للكلمة))[4]، وقال أيضا: ((بل معانيها طارئة على معاني أُخر))[5]، وتحدَّث الدكتور محمد حماسة على ما ذكره ابن جني، فقال: ((تحدَّث ابنُ جني في هذا الباب عن تحوِّل المعاني إذا انضَّمت بعض الأدوات مع اختلاف دلالتها إلى بعض فينتج عن ذلك معنى جديد، كالاستفهام والتعجب مثلا إذا تضامَّا صار الكلام خبرا، فلا هو استفهام ولا هو تعجب))[6]، وقد أحسنت الدكتورة خديجة محمد الصافي حينما وصفت ذلك بـ: (الطارئ)، وإنْ لم تكن تعني بهسوى المعنى المعجمي، فقالت: ((فأصل الجملة الاستفهامية- مثلا- طلب للفهم بأدوات مخصوصة فإذا طرأ عليه طارئ بما يغيِّر خصائصها نسخت دلالتها، تناسبا مع المقام إلى وظيفة نحوية أخرى، كإفادة الأمر أو النهي أو التعجب))[7].

---

(1) الخصائص: 3 / 272.

(2) شرح الرضي على الكافية: 1 / 61.

(3) المصدر نفسه: 1 / 61.

(4) المصدر نفسه: 1 / 61.

(5) المصدر نفسه: 1 / 64.

(6) بناء الجملة العربية: 239.

(7) وسنتحدَّث على المعنى الطارئ مفصَّلاً في الفصل الرابع ، نسخ الوظائف النحوية: 15 -16.

5- الطَّارئ والتضادُّ

الضدُّ: هو كلُّ شيءٍ ضادّ شيئاً ليغلبه، والليل ضدُّ النهار، فإذا جاء هذا ذهب ذاك[1]، ولذلك قيل: إنَّ اللّه تعالى لا ندَّ له ولا ضدَّ، وذكر الراغب أنَّ كل واحد منهما ينافي الآخر، وقال في عنصري التضادِّ: ((هما الشيئان المختلفان اللذان كلُّ واحدٍ قُبالةَ الآخر، ولا يجتمعان في وقتٍ واحد))[2]، وعقد السيوطي باباً في التضادِّ سمَّاه: ((الشَّيئان إذا تضادَّا تضادَّ الحكم الصادر عنهما))[3].

وتحدَّث ابن جني في نصٍّ طويل موضِّحاً علاقة الطارئ بالتضادِّ، فقال: ((اعلم أنّ التضادَّ في هذه اللغة جارٍ مجرى التضادِّ عند ذوي الكلام، فإذا ترادفَ الضدَّان[4] في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ، فأزال الأول، وذلك كـ: (لام التعريف) إذا دخلت على المنون حذف له تنوينه ؛ كـ: رجلٌ و الرجلُ، وغلامٌ والغلامُ، وذلك أنّ اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير، فلما ترادفا على الكلمة تضادَّا، فكان الحكم لطارئهما، وهو اللام))[5]، ثمَّ أكمل النصَّ، فقال: ((وهذا جارٍ مجرى الضِّدَّين المترادفين على المحلِّ الواحد، كالأسود يطرأ عليه البياض،والساكن تطرأ عليه الحركة، فالحكم للثاني منهما، ولولا أن الحكم للطارئ لما تضادَّ في الدنيا عَرَضان))[6].

يتبيَّنُ من النصِّ أنَّ مصطلح الطارئ يقوم على قاعدة التضادِّ،وحينما يتحدَّث ابن جني على الطارئ الذي يقوم على التضادِّ يسوق أمثلة وشواهد ترتكز في معنيين متنافرين أو متنافيين، وعبارة ابن جني: (ترادفُ الضدِّين) توضح أنَّ

---

(1) ينظر: العين مادة (ضد): 2 / 1036.

(2) مفردات ألفاظ القرآن: 503.

(3) الأشباه والنظائر في النحو: 1 / 247.

(4) ترادفا أي: تعاقبا، وسيتضح معنى عبارة (فإذا ترادف الضدان) لاحقاً، ينظر صفحة: 46.

(5) الخصائص: 3 / 64.

(6) المصدر نفسه: 3 / 64.

الطارئ يقوم على عنصرين تكون العلاقة بينهما علاقة تضادٍ، فقد ذكر أنَّ الضدَّين إذا ترادفا كان الحكم للطارئ منهما، وضرب مثالاً، وهو: (لام التعريف) إذا دخلت على المنون حُذِف لها تنوينه، ثم صرَّحَ بأنَّ هذا الحكم بُنِي على التضادِّ فيقول: ((وذلك أنَّ اللامللتعريف، والتنوين من دلائل التنكير، فلما ترادفا على الكلمة تضادًّا، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام))[1] ويلاحظ أنَّ بين التنكير والتعريف علاقة تضادٍ، وضرب ابن جني مثالاً آخر في التعريف والتنكير وهو حذف التنوين بسبب الإضافة فقال: ((ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للإضافة، نحو غلام زيدٍ وصاحب عمروٍ، لأنهماضدَّان... فإن التنوين علم للتنكير والإضافة موضوعة للتعريف، وهاتان أيضاً قضيتان متدافعتان إلا أن الحكم للطارئ من العلمين وهو الإضافة))[2]، فالحكم للطارئ، وهذا الحكم قائم على التضادِّ، ذكر ابن جني ذلك في باب سمَّاه: (باب في هجوم الحركات على الحركات)، وهو قسمان، فقال: ((احدهما أن تتفق فيه الحركتان، والآخر: أن تختلفا فيه، فيكون الحكم للطارئ منهما، على ما مضى))[3]، والاختلاف في الحركتين تضادٌّ دائريٌّ على ما سيتضح، وقوله: ((على ما مضى)) يشعرك بأن مفهومَ الطارئ حاضرٌ في ذهن ابن جني وإن كثُرتْ أبوابُ كتابه، ثم يعود بعد ذلك في موضع آخر يُذكِّر الدارسَ فيتحدث على سبب امتناعهم من تنوين الفعل، فيقول: ((إن التنوين إنما لحق في الوقف مؤذناً بالتمام، والفعل أحوج شيء إلى الفاعل، فإذا كان من الحاجة إليه من بعده على هذه الحال لم يلق به التنوين اللاحق للإيذان بالتكامل والتمام، فالحالان إذاً كما ترى ضدَّان... فلو ألحقته التنوين المؤذن بالوقف وهو متناهٍ في قوة الحاجة إلى

---

(1) الخصائص: 3 / 64.

(2) المصدر نفسه: 3 / 67.

(3)والهجوم الطارئ للحركات سيأتي بيانه في فصل (الطارئ الصَّرفي)، المصدر نفسه: 3 / 138.

الوصل جمعتَ بين الضدَّين))[1] ، ولأنّ المسألةَ تقوم على التضادِّ فقد أقام أبو البركات الأنباري تعليله عليه فقال: ((فإن قيل فَلِمَ حُذَفَ التنوين من المضاف وجُرَّ المضاف إليه ؟ قيل: أمّا حذف التنوين فلأنه يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال، فلم يجمعوا بينهما))[2] ، ويلاحظ أنَّ بين الانفصال والاتصال تضاداً ، فكان الحكم لطارئهما وهو الاتصال، ومثال آخر ضربه ابن جني في بابٍ حَمَلَ مصطلحَ الطارئ ، وهو باب: (نقض الأوضاع إذا ضامَّها طارئ)، فقال: ((ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً ، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً))[3] ، والضدَّان هما: النفي والإثبات، ومثال آخر ساقه ابن جني في باب (الحكم للطارئ) من متن كتاب سيبويه، وهو قوله: ((ما جاء عنهم من تكسير (فُعْل) على (فُعْل) كالفُلْك في قول سيبويه))[4] ، وفيه شيئان متضادَّان، هما: الإفراد والجمع، وصرَّح أبو علي الشلوبين في مواضع مختلفةٍ بعلاقة التضادِّ في الطارئ، ومنها قوله: ((وضدُّه في المعنى... لأنَّ الأسماءَ يطرأُ عليها مع التركيب معانٍ))[5] ، وقوله: ((بمضادَّتِه... المعاني الطارئة مع التركيب))[6] ، وقوله: ((لأنَّ كلَّ معنى يطرأ عليها مع التركيب كالاستفهام والنفي))[7] ، ويلاحظ أنه نصَّ على اللفظين المتضادَّين، وهما: الإنشاء والخبر، ولم ينصَّ على لفظة التضادِّ لاكتفائه بهما ، وقوله: ((الاشتراك في أصل الوضع والاختصاص الطارئ))[8] ،

---

(1) المصدر نفسه: 3 / 243.

(2) أسرار العربية: 279، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 3 / 50.

(3) الخصائص: 3 / 272.

(4) الخصائص: 3 / 66، وينظر: كتاب سيبويه: 3 / 577، وذكر المثال أبو علي الفارسي أيضاً ، ينظر: المسائل العضديات: 97.

(5) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 1 / 254.

(6) المصدر نفسه: 1 / 254- 255.

(7) المصدر نفسه: 1 / 255.

(8) المصدر نفسه: 1/ 263.

وبين الاشتراك والاختصاص تضادٌّ، وقوله: ((فالجملُ أصلُها التمامُ حتى يطرأ عليها ما يُصيّرها إلى النقصان))[1]، وبين التمام والنقصان تضادٌّ، وذكر الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة، فقال: ((والأصل البناء... إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذي هو الإعراب))[2]، وبين البناء والإعراب تضادٌّ، وقوله: ((إنما هو صحيح لم يطرأ عليه علة))[3]، وبين الصَّحة والإعلال تضادٌّ، وقوله: ((فجمع التكسير ذهب فيه حكم المفرد... فكان الحكم للطارئ))[4]، وبين الجمع والإفراد تضادٌّ، وقوله:((لما حُذِف العامل الثاني فاستغنى بالعامل الأول... فالحكم للطارئ))[5] وبينالحذف والاستغناء تضادٌّ، وقوله: ((وإنما هو نكرة لا معرفة... لأنه أمر طارئ في هذا الموضع))[6]، وبين التنكير والتعريف تضادٌّ،وهذه النصوص الموجزة سيأتي بيانها في الفصول اللاحقة، وقيام الطارئ على قاعدة التضادِّ حقيقة أكَّدها الرضيُّأيضاً، وذلك بطريقتين:

الأولى: نصوصه، فقد صرّح الرضيُّ بشكل جليٍّ أنَّ الطارئ يقوم على التضادَّ، منها: ما ذكره في الاسم الممنوع من الصَّرف إذا اجتمعت فيه ثلاثة أشياء، وهي: العدل، والوزن، وشبه العجمة، فقال: ((لو لم يتضادَّ الثلاثةُ... فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة))[7]، وهو تضادٌّ متعدد - وسيأتي بيانه - وقوله: ((ويمكن أن يرتكب عدم التضادِّ بين العدل والوزن... ولم تطرأ العلمية فيه على

(1) المصدر نفسه: 1 /225.

(2) المصدر نفسه: 1 / 265.

(3) المصدر نفسه: 2 / 543.

(4) المصدر نفسه: 2/ 582.

(5) المصدر نفسه: 2/ 689.

(6) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 2 / 823.

(7) شرح الرضي على الكافية: 1 / 170.

وزن الفعل والعدل))[1]، وقال: ((لتضادِّهما... فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة))[2]، وقوله: ((إذ لو لم يتضادَّا... كانت العلمية إذن طارئة))[3]، وقوله: ((منعُ وجوبِ طرءانِ العلميةِ.. يمنعُ التضادَّ بينهما))[4]، وقال أبو حيان الأندلسي: ((النكرة هي الأولى، والمعرفة طارئة عليها))[5]، ويلاحظ أنَّ بين النكرة والمعرفة تضاداً، وهذه النصوص الموجزة سيأتي بيانها أيضاً في الفصول اللاحقة.

والثانية: أمثلته وشواهده، فقد تحدَّث على الطارئ وهو يسوق شواهد وأمثلة تقوم علاقتها على التضادِّ، وتوضَّح ذلك بين عنصري التضادِّ الواردين في نصوصه، مثل: التنكير والتعريف[6]، والتأنيث والتذكير[7]، والسكون والحركة[8]، والتضادُّ واضحٌ بين هذه الثنائيات.

وهذه التطرئة القائمة على عنصري التضادِّ حقيقةٌ نجدُها واضحةً في نصوص أبيالبقاء الكفوي، إذ يقول:((والتطرئة بالهمزة بمعنى الإيراد والإحداث، من طرأ عليه، إذاورد وحدث التنافي... سواء كان بطريق المضادَّة كالحركة والسكون أو بطريق المخالفة كالقيام والقعود))[9]، ويلاحظ أنَّ الطارئ يبنى على عنصري التضادِّ: الحركة والسكون، وهو تضادٌّ حادٌّ، أو بين عنصري

---

(1) المصدر نفسه: 1 / 171.

(2) المصدر نفسه: 1 / 173.

(3) المصدر نفسه: 1 / 174.

(4) المصدر نفسه: 1 / 174.

(5) ارتشاف الضرب: 2 / 907.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 174.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 138، 3 / 290 - 339 .

(8) ينظر: المصدر نفسه: 4 / 8 .

(9) الكليات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية: 1 / 478 .

التضادِّ: القيام والقعود، وهو تضادٌّمتدرج[1]، وقال أيضاً: ((الكافر اسم من لا إيمان له فإن أظهر الإيمان فهو المنافق وإن طرأ كفره بعد الإيمان فهو المرتدُّ))[2]، ويلاحظ أنَّه يبني الطارئ في هذا النص على عنصري التضادِّ: الإيمان والكفر، وقوله: ((إذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكسير جاز ترك التاء من فعله نحو (قام الهنود) لأنه ذهب منهم حكم المفرد فكان الحكم للطارئ))[3]، ويلاحظ أنَّ الطارئ مبني على عنصري التضادِّ: الإفراد والجمع.

وعلاقة الطارئ بالتضادِّ أكدَّها علماء التفسير أيضاً، فقد تحدَّث الرازيُّ على الطارئ والتضادِّ والتدافع في موضعٍ واحدٍ، وذلك في قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: 25]، وتساءل: أيدخل الجنة مَنْ أتى بالإيمان والأعمال الصالحة ؟ ثمَّ كفر، وذكر أنَّ ذلك ممتنع ؛ لأنَّ الإيمان يوجب استحقاق الثواب، والكفر يوجب استحقاق العقاب، ثم علَّل ذلك قائلاً: ((إنَّ الاستحقاقين إمَّا أن يتضادَّا أو لا يتضادَّا فإن تضادَّا كان طريان الطارئ مشروطاً بزوال الباقي، فلو كان زوال الباقي معللاً بطريان الطارئ لزم الدور وهو محال، وثانيها إنَّ المنافاة حاصلة من الجانبين فليس زوال الباقي لطريان الطارئ أولى من اندفاع الطارىء بقيام الباقي فإمَّا أن يوجدا معاً وهو محال، أو يتدافعا... وأيضاً فهذا الطارىء إذا أزال بعض أجزاء الباقي فإمَّا أن يبقى الطارىء أو يزول، أمَّا القول ببقاء الطارىء فلم يقل به أحد من العقلاء وأما القول بزواله فباطل))[4]، وقال أبو حيان: ((فلو صلَّى آمناً ثمَّ طرأ الخوف))[5]، والأمنُ والخوف مسألتان متضادَّتان، وقال أيضاً: ((وأما القبض

(1) التضادّ الحادّ والتضادّ المتدرج: نوعان من أنواع التضاد التسعة، وسيأتي بيانها.

(2) الكليات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية: 1 / 1221.

(3) المصدر نفسه: 1 / 1633.

(4) مفاتيح الغيب: 2 / 357 – 358.

(5) البحر المحيط: 2/ 252.

فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك فجيء بما هو طارئ))[1]، والقبض والبسط متضادَّان، وقال شهاب الدين الآلوسي (ت: 1270 هـ): ((لا يطرأ عليه ما يضادُّه))[2]، وقال أيضاً: ((وقد يطرأ ما يوجب ضدّ ذلك))[3]، وهذا التضادُّ سُمِّيَ بـ: ((التنافر)) تارةً، وبـ: (التنافي) تارةً أخرى، فالرضيُّ يُسمِّي العلاقة بين التنوين والإضافة: ((التنافر))، فقال: ((إذ التنوينُ دليلُ تمام الاسم وإضافته مشعرة بعدم تمامه ؛ فتنافرا))[4]، وقال ((فيتنافران في الظاهر))[5]، وقال أيضاً، معلِّلاً عدم اجتماع لام الابتداء وأداة الشَّرط: ((لأنَّ اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر، فتنافرا))[6]، ثم سمّى هذه العلاقة في موضع آخر (التضادِّ) فقال: ((وأما المصدر، فإن كان منوناً، لم يتصل المنصوب به مع التنوين، للتضادِّ بين التنوين الدال على تمام الكلمة، والضمير المتصل الدال على عدم تمامها))[7]، وجمع ابن جني المصطلحينِ في نصٍّ واحد، فقال: ((ألا ترى أنَّ المبتدأ لا يكون إلا متحركاً، وأنَّ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، فلمَّا تنافرت حالاهما وسَّطوا العينَ حاجزاً بينهما لئلا يُفجِئوا الحسَّ بضدِّ ما كان آخذاً فيه، ومنصّباً إليه))[8]، والحقّ أنَّ التنافرَ في علم الدلالة تضادٌّ[9]، وقد

---

(1) البحر المحيط: 8 / 297.

(2) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي: 1 / 53.

(3) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: 10 / 66.

(4) شرح الرضي على الكافية: 1 / 180.

(5) المصدر نفسه: 4 / 337.

(6) المصدر نفسه: 4/ 358.

(7) المصدر نفسه: 2 / 433.

(8) الخصائص: 1 / 57، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 2 / 158.

(9) والتنافر في علم الدلالة يسمّى بالتضاد المتعدد، وليس بالتضاد الثنائي وسيأتي بيانه: ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر: 105 – 106، وعلم الدلالة علم المعنى: 127، وعلم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: 444.

ظهرت عبارة: (الضدَّان المتنافران) في جداول الدكتور تمام حسان وعدّها تفسيراً لظواهر لغوية شائعة[1]، ويبدو أنَّ (التنافي) تضادٌّ أيضاً، كما أنَّ (التنافر) تضادٌّ، نصَّ على ذلك التهانويُّ، فقال: ((التضادُّ يطلق على معانٍ، منها التقابل، والتنافي))[2]، ولذلك علل ابن جني في ردَّه على مَنْ يقول أنَّ الحرف في تقدير: الحركة والسكون جميعاً بـ: (التضادِّ) و (التنافي)، فقال: ((وهذه مناقضة لتضادِّ الحركة والسكون وتنافيهما على الحرف الواحد))[3]، وقال في موضعٍ آخر: ((ومحال أن يجتمع في الكلمة الواحدة معنيان متنافيان))[4]، وقال السَّيوطي: ((بخلاف الوصفين المتنافيين، وهما اللذان لا يصدقان على ذاتٍ واحدة كالعالم والجاهل، فإنَّ الوصف بأحدهما ينفي الوصف الآخر، واستحالة اجتماعهما))[5]، وضرب مثالاً نحويَّاً في ذلك، فقال: ((الجملة الواقعة حالاً شرطها أن لا تُصَدَّر بدليل استقبال، لما بينهما من التنافي))[6]، ولهذا شرَطَ الرازيُّ المنافاة في الطارئ، فقال: ((إنَّ النافي والطارئ إنْ لم يكن بينهما منافاة لم يلزم من طريان الطارئ زوال النافي))[7]، وقال أيضاً: ((إنَّ شرط طريان الطارئ زوال النافي))[8]، ولهذا سمّى ابنُ جني العلاقةَ بين المتضادين: (التدافع) فقال: ((هذا باب ظاهره التدافع))[9]، وهذا يعني أن أحد عنصري التضادِّ يستبعد الآخر، فإذا وجدنا التنوينَ، استبعدنا معنى الإضافة، وإذا وجدنا التأنيثَ، استبعدنا معنى

---

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 263 – 264.

(2) كشَّاف اصطلاحات الفنون: 2 / 873.

(3) المنصف في شرح التصريف: 2 / 235.

(4) المصدر نفسه: 2 / 85.

(5) الأشباه والنظائر في النحو: 4 / 136.

(6) المصدر نفسه: 4 / 102.

(7) مفاتيح الغيب: 3 / 44.

(8) المصدر نفسه: 3 / 44.

(9) الخصائص: 3 / 53.

التذكير، وكأنَّ الطارئ قرينة معنوية على استبعاد احد عنصرياالتضادِّ في الوقت نفسه، ولذلك منع أبو علي الفارسي الحكمَ في الحرف الواحد بالزيادة والأصل ؛ لأنَّ ذلك من باب التناقض، فذكر أنَّهم حكموا في التاء الأولى من كلمة (ترتب) بأنَّها أصل، ثمَّ حكموا بأنَّها زائدة، فقال: ((فجُمِعَت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل، والحكم بهما في الحرف الواحد محل متناقض))[1]، وأبى ابن جني الجمعَ بين عنصري التضادِّ في مسألة واحدة كمسألة معنى (التاء) في (بنت) و(أُخت)، فقد نقل عن سيبويه أنَّه قال: (إنها للتأنيث)، وقال في موضع آخر (إنها ليست للتأنيث) فاعتذر له فقال: ((وجب أن يحمل قوله فيها: إنَّها للتأنيث على المجاز وأن يتأول، ولا يحمل القولان على التضادِّ))[2]، وذكر في باب (أن اللفظين يردان متضادَّين في معنى واحد)، ولهما تفسير، وذكر أنَّ منه قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [سورة الأنفال: 17]، ويلاحظ أنَّه أُثبت في أحد القولين وهو: ﴿إِذْ رَمَيْتَ) ما نفاه قبل وهو: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ﴾ ؛ وعلل ابن جني هذا الجمع بقوله: ((ووجه الجمع بينهما أنه لما كان الله أقدره على الرمي ومكَّنه منه وسدَّده له وأمره به فأطاعه في فعله، نسب الرمي إلى الله))[3]، وعلَّل بدر الدين الزركشي (ت: 794 هـ) النفي والإثبات بـ: كون الفعل: ﴿ رَمَيْتَ ﴾ فيه معنيان متضادَّان، فقال: ((الرمي الثاني غير الأول ؛ فإنَّ الأول عني به الرمي بالرعب، والثاني عنى به بالتراب حين رمى النبي في وجوه أعدائه بالتراب والحصى وقال: شاهت الوجوه، فانهزموا))[4]. وعلَّل ابن جني سبب عدم تصغير الاسم المجموع، وهو من أبنية الكثرة بـ: (التنافي)، وذلك نحو:(قبائل)، جمع قبيلة، فقال: ((لأن " فعائل " مثال يراد به الجمع الأكبر، وتحقير الجموع إنما يراد به

---

(1) المسائل المشكلة (البغداديات): 100.

(2) الخصائص: 1 / 201، وينظر: كتاب سيبويه: 4 / 317، 237 .

(3) الخصائص: 1 / 205.

(4) البرهان في علوم القرآن: 2 / 132.

تحقير أعدادها، ومحال أن يجتمع في الكلمة الواحدة معنيان متنافيان ؛ لأنَّه من حيثُ كان هذا المثال على " فعائل " كان دالا على الكثرة، ومن حيثُ كانت فيه ياء التحقير يجب أن يكون دالا على القلّة))[1]، وقال السَّيوطي: ((وتصغير الواحد في الجمع إنَّما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير))[2]، والتنافي والتنافرُ تضادٌّ، فلا يجتمعان، ولذلك رفض الرضيُّ أنْ يسمِّي العلاقة بين الجمعية والعلمية بـ (علاقة تضادٍّ) ؛ لأنَّهما يجتمعان[3]، ومنع بعضهم تركيباً، وهو: (أتمنى أنك تقوم)، وذلك للتضادِّ بين توقع القيام، وثبوته بـ (أنَّ)، وأجازه الرضيُّ ؛ لأنه كالمتضادِّ وليس تضادّاً، فقال معللاً: ((لو قلت: أتمنى أنك تقوم، لكان كالمتضادِّ... لأنَّ التَّمني يدلُّ على توقع القيام و(أنّ) تدل على ثبوت خبرها وتحققه))[4]، ثم أكَّد ذلك مستبدلاً (التضادّ) بـ (التنافي)، فقال: ((ولو كان بين معنى التمني ومعنى (أنّ) تنافياً أو كالتنافي لم يجز: ليت أنك قائم))[5]، والمتنافيان يستحيلُ اجتماعُهُما، وللزركشي نكتة طريفة في ذلك، فقد تحدَّث على وزن:(فَعَّل) الدال على التكثير في قوله تعالى: ﴿ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلاً ﴾ [البقرة:26]، فذكر أنَّ في هذه الآية مشكلا، وهو اجتماع المتضادَّين، فقال: ((لأنه إذا كان " فعَّل " للتكثير، فكيف جاء " قليلا " نعتا لمصدر " متَّع " وهذا وصف قليل بكثير، وهو ممنوع، قلت: وصف بالقلة من حيث صيرورته إلى نفاذ ونقص وفناء))[6]، ولهذا سمَّى الزركشي اجتماع المتضادَّين بـ (دلالة التمانع)[7]،

---

(1) المنصف في شرح التصريف: 2 / 85.

(2) الأشباه والنظائر في النحو: 2 / 262.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 147.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 4 / 31.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 31.

(6) البرهان في علوم القرآن: 26/3.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 287.

وأكَّد السَّيوطي منعَ التنافر وكراهته في لسان العرب[1]، وهذا يعني استحالة اجتماع المتضادَّين في شيءٍ واحد، وفي الوقت نفسه.

وسنتحدَّث على ثلاثة مواضع، ظاهرها اجتماع المتضادَّين فيها، وهي ليست كذلك:

الأول: في التضادِّ الذي امتدَّ وتطاول متباعداً حتى بات كالمعدوم، وكأنَّه إذا تطاول تثاقلت خطاه، ووهنت قوته، وتلاشت خصائصه، فأصبح كأنّه ليس تضادّاً، وظاهرُ هذا الجمع بين الضِّدَّين تحدَّث عليه أبو الفتح بنُ جني مفصَّلاً في قول الشاعر:

ببازل وجناءَ أو عيهْــــلِّ[2]

فقال: ((فإثبات الياء مع التضعيف طريف، وذلك أن التثقيل من أمارة الوقف والياء من إمارة الإطلاق، فظاهر هذا الجمع بين الضدِّين، فهو إذاً منزلة بين المنزلتين... وليس على النظر بحقيقة الضدِّين كالسَّواد والبياض والحركة والسكون فيستحيل اجتماعهما، فتضادُّهما إذاً هو في الصناعة لا في الطبيعة))[3]، وردَّ الرضيُّ على من يقول إنَّ الوصف والعلمية في الممنوع الصرف لا يجتمعان لأنَّهما متضادَّان ؛ ذلك بأنَّ الوصف يقتضي العموم، والعلمية تقتضي الخصوص، وبين العموم والخصوص تضادٌّ، وذلك نحو (أحمر) إذا سَمّيت به رجلاً، وكان ردَّه أنَّ الوصف الأصلي زال ولم يبق منه شيء فأصبح كالمعدوم

---

(1) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 4 / 209.

(2) البيت لـ: منظور بن حبَّة، وهذا صدر البيت أمَّا عجزه فهو: (كأنَّ مهواها على الكلكلِ)، والبازل: الإبل التي فطر نابها، والوجناء: الناقة المرتفعة الوجنة، أي: الخد، عيهلِّ: الناقة الشديدة، والشاهد فيه: تشديد اللام في (عيهلِّ) في الوصل ضرورة، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 170، والمنصف في شرح التصريف: 1/ 11، وشرح الرضي على شافية ابن الحاجب: 4/416.

(3) الخصائص: 2 / 361.

فلا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجوداً[1]، وعبارته (فأصبح كالمعدوم) تؤكّد أنَّ عنصري التضادِّ إذا فقد أحدهما خصائصه أو كلاهما لم يعد تضادًّا فأصبح كـ(منزلة بين منزلتين) كما وصفه ابن جني، أو كـ(المعدوم) كما وصفه الرضيُّ، وعبارة الرضيِّ أحسن وأكمل ؛ لأنَّها تشير إلى ذوبان التضادِّ، فكأنَّه لم يعد تضادًّا.

والثاني: في التراكيب المحالة، وذلك حينما يكون المعنى فاسداً، أي: أنَّ عناصر التركيب لا يُمكِنُ أن تكونَ جميعَها صادقةً في الوقت نفسه، وقد عقد سيبويه باباً في ذلك سمّاه: ((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة))[2]، تحدَّث فيه على التركيب المحال، فقال: ((وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً وسآتيك أمس))[3]، ويلاحظ أنَّ عنصري التضادِّ في التركيب الأول: المضي والاستقبال، وفي التركيب الثاني: الاستقبال والمضي، ويلاحظ فساد التركيبين لفساد المعنى، فأنظمة النحو تقوم على صحة المعنى واستقامته، وكلام سيبويه أخذه ابن جني مستبدلاً الفعل (قام) بالفعل (أتى) فقال: ((فمن المحال أن تنقض كلامك بآخره، وذلك كقولك: قمتُ غداً، وسأقوم أمس))[4]، ولذلك منع أكثرُ النحويين الوصلَ بجملة التعجب، وذلك نحو: (جاءني الذي ما أحسنَه) ؛ ((لأنَّ التعجب إنَّما يكون من خفاء السبب، والصِّلة تكونُ موضِّحة، فتنافيا))[5]، فإذا كانت ((العرب لا تضع الألفاظ ملبسة غير مبينة))[6]، فهي من باب أولى ألَّا تضعَ ألفاظها متناقضة، ويتبيِّن من ذلك أنَّ التركيب يصبح فاسداً

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 176.

(2) كتاب سيبويه: 1 / 25.

(3) المصدر نفسه: 1 / 25.

(4) الخصائص: 3 / 333.

(5) الأشباه والنظائر في النحو: 2 / 178.

(6) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 1/436.

إذا تناقض منطقياً أو استحال قبول معناه عقلاً، فلا يكفي صحة الإعراب في بناء الجملة بل من الضروري اتساق المعنى مع الواقع الخارجي[1]، لذلك أعترض ابنُ هشام وذكر أنَّ على المتكلم أن يراعي أنظمة النحو ولا يراعي صحة المعنى واستقامته[2].

(1) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: 133 - 134.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 2 / 684.

والثالث: ما ورد من ألفاظٍ في كتب الأضداد، على تفصيلٍ سيأتي بيانه في الفصل الرابع.

يلاحظ ممَّا تقدَّم أنَّ ظاهر هذا الجمع بين الضدِّين في هذه المواضع ليس على النظر بحقيقة الضدِّين، بل لشيءٍ آخر كما ذكر ابن جني والرضيُّ وغيرهما.

واللافت للنظر أنَّ ابن جني استعمل عبارة: (ترادفُ الضدَّينِ) والترادفُ نوعٌ من التشابه، والتضادُّ نوعٌ من الاختلاف[1]، وبين المعنيين فرق دلاليٌّ كبير، ومسوِّغ ذلك أنَّ ابن جني أراد بالترادف: المعنى اللغوي، وأراد بـ: (التضادّ): المعنى الوارد في كتب الدلالة، فقد اجمع اللغويون على أنَّ الترادف: تتابع شيء خلف شيء، وجاء القوم " ردافى " أي: يتبع بعضهم بعضا[2]، وأما التضادُّ فلم يعنِ به الكلمات التي رويت لنا متضادَّة المعاني، والتي اصطلح القدماء على تسميتها بـ (الأضداد)، وذلك: كـ (الجون) يطلق على الأبيض والأسود، بل يعني وجود لفظين يختلفان نطقاً ويتضادَّان معنى[3]، أو يتفقان نطقاً ويتضادَّان في المعنى[4]، قال ابن جني: ((اعلم أن التضادَّ في هذه اللغة جارٍ مجرى التضادِّ عند ذوي الكلام، فإذا ترادف الضدَّان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ))[5]،

---

(1) ينظر: الأضداد، أبو الطيِّب اللغوي (ت: 327 هـ): 1 / 1، وينظر: علم الدلالة، د.أحمد مختار عمر: 191.

(2) ينظر: كتاب العين: مادة (ردف): 1 / 670، وأساس البلاغة: مادة (ردف): 268، ولسان العرب: مادة (ردف): 6 / 136.

(3) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 387، وفي اللهجات العربية: 179، وفصول في فقه العربية: 336.

(4) وذلك كالمشترك اللفظي، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الرابع.

(5) الخصائص: 3 / 64.

وبذلك تكون العبارة واضحة، أي: (إذا تعاقب اللفظان المتضادّان في المعنى سواء اختلفا في اللفظ أم اتفقا).

ممَّا تقدَّم يتبين أنَّ الطارئ مبني على التضادِّ أو التنافر أو التنافي، ولو نظرنا في نصوص أصحاب المعجمات لرأينا أنَّ الضدَّ واضح في معنى الطارئ، ورائحة التضادِّ تفوح منه، كقولهم: التانئ والطارئ، والتانئ: ابن البلد، والطارئ: الغريب عنه[1]، وبين ابن البلد والغريب تضادّ، وقد مرَّ أنَّ قولهم: طرأ علينا: خرج علينا مفاجأة، أي: لم يكن متوقعاً، وبين التوقع والمفاجأة تضادٌّ، وقد مرَّ أيضاً أنَّ قولهم: طرأ على القوم: جاء من مكانبعيد، أي: ليس قريباً، وبين القرب والبعدتضادٌّ، وابن جني حينما يستعمل الطارئ بمعناه اللغوي نجد أنَّ معنى التضادِّ حاضرٌ في كلامه، ومنه قوله في علَّة امتناع الأخذِ من أهل المدر، وبقاء أهل الوبر على فصاحتهم، فيقول: ((وقد كان طرأ علينا أحدٌ مَن يدَّعي الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضّعفة الحضرية))[2]، أي: خرج علينا مفاجأة، لم نكن نتوقعه، وبين التوقع والمفاجأة تضادٌّ.

أمّا التضادُّ في علم الدلالة فهو نوع من العلاقة بين المعاني كما أوضحنا، وهو على تسعة أنواع، سيأتي بيانُها، والتضادُّ في علم الدلالة أكثر دوراناً مما هو عليه في علم النحو، لكن فكرة قيام بعض أبواب النحو والصَّرف والصَّوت والدَّلالة على التضادِّ واضحةٌ في مصنَّفات النحاة، فقد تحدَّث الدكتور فخر الدين قباوة على التضادِّ الثنائيِّ عند سيبويه وسماه: (القسمة الثنائية)، مثل:الإعراب والبناء، والنكرة والمعرفة، والمذكر والمؤنث[3]، وقد استعمل سيبويه لفظ: (الضدّ) في أربعة مواضع من كتابه[4]، وهو لا يعني به سوى التقابل.

---

(1) ينظر أساس البلاغة: مادة (تنأ): 71، ومادة (طرأ): 459.

(2) الخصائص : 2 / 7.

(3) ينظر: تحليل النص النحوي: 78.

(4) ينظر: كتاب سيبويه: 1 / 337 – 338 – 341 – 342.

6- التضادُّ في علم الدِّلالة

توطئة:

علم الدلالة ليس به حاجة إلى من يدافع عن وجوده أو يلتمس العذر لمن يريد الاهتمام به، فقد تخطَّى هذه المرحلة وصار يلقى من الاهتمام والدراسة ما تلقاه سائر فروع علم اللغة.

سأكتفي بحديث شديد الإيجاز ـ أتمنى أن يكون وافيا شافيا ـ وسأبتعد عن الإطناب والتفصيل في نشأة علم الدلالة وتنازع أصحاب الاتجاهات من فلاسفة ومناطقة وأصوليين في تعريفه وحدِّه، لأنَّ هذه القضايا، ((ليست ممَّا يمكن حصرها أو عرضها في كتاب واحد))[1]، لأنَّ: ((علم الدلالة علم فسيح الأرجاء متداخل الأجزاء متسع العلاقات مع المستوياتاللغوية الأخرى))[2]، والخوض في ذلك كلِّه يعدُّ لهاثاً غيرَ مسوَّغ وإسهاباً لا داعي له، لكنِّي بمشيئة اللّه سأجتهد في التعريف بأنواع التضادِّ ؛ لأنَّه ميدان البحث، ثمَّ اشرع فيتفصيل هذه الأنواع من خلال الفصول الرئيسة والعناوين الجزئية والموضوعات الخاصة بالكتاب إن شاء اللّه تعالى.

وعلم الدلالة له تعريفات عدة يمكن حصرها بعبارة كثر دورانها في كتب علم الدلالة، وهي:

(علم دراسة المعنى)[3]؛ لذلك يُطلَقُ علمُ الدلالةِ على بيان معنى الكلمة وعلى بيان معنى الجملة، وظهرتْ كتبٌ لعلماء عرب محدثين أُلِّفت في علم الدلالة

---

(1) علم الدلالة: 6.

(2) علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: 5.

(3) ينظر: دلالة الألفاظ: 78، وعلم الدلالة: 12، وعلم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية: 6، وعلم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: 17، وعلم الدلالة علم المعنى: 11.

حجزت لنفسها مكانا مهمًّا فيالمكتبة العربية[1]، وبعض العلماء العرب انصَّبت جهودهم على ترجمة كتب علم الدلالة لعلماء غير عرب[2]، أما علم الدلالة عند العلماء غير العرب فقد ذكر المختصُّون أنَّه ظهر مصطلحاً في القرن التاسع عشر في أوربا[3].

والتضادُّ في علم الدلالة هو: مصطلحٌ دلاليٌّ يعنى باختلاف دلالة لفظين أو أكثر، وهو على تسعة أنواع، مقسَّمة على قسمين[4]: التضادُّ الثنائي والتضادُّ المتعدد.

---

(1) منها: كتاب: (دلالة الألفاظ)، للدكتور إبراهيم أنيس الذي يعدُّ منجزا دلاليا يكشف عن قدرة معرفية راسخة ومنهجية علمية مبتكرة توضَّحت في فصول كتابه الإثني عشر ، وكتاب: (تطور البحث الدلالي) للدكتور محمد حسين الصغير، وكتاب (علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، دراسة تأريخية، تأصيلية، نقدية) للدكتور فايز الداية، وكتاب: (علم الدلالة علم المعنى) للدكتور محمد علي الخولي، وكتاب: (علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي) للدكتور منقور عبد الجليل، وكتاب: (علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي) للدكتور هادي نهر، أمَّا الدكتور علي عبد الواحد وافي فقد درس الدلالة في الفصل الأخير من كتابه: (علم اللغة)، وغيرها كثير من المؤلفات.

(2) مثل: كتاب (علم الدلالة) لـ: بالمر، ترجمه عبد المجيد الماشطة، وكتاب (علم الدلالة) لـ: بيير، ترجمه أنطوان أبو زيد، وكتاب (علم الدلالة) لـ: كلود جيرمان، ترجمته نور الهدى لوشن، وكتاب (اللسانيات وأسسها المعرفية)، ترجمه الدكتور عبد السلام المسدِّي، وكتاب (دور الكلمة في اللغة) لـ: ستيفن اولمان، ترجمه الدكتور كمال بشر.

(3) استعمله أول مرة العالم اللغوي الألماني (ك. رايسك)، ويرى علماء الدلالة المحدثون أنَّ اللغوي الفرنسي (ميشال بريال) يعدُّ مؤسس علم الدلالة المتعارف عليه اليوم، ومن المؤلفين الأوربيين برز: (س. اولمان) الذي أثرى المكتبة بكتبه القيِّمة التي أسهمت في إيضاح الكثير من المفاهيم التي تتعلق بعلم الدلالة منها: كتاب (أساس علم المعنى) و (علم المعنى)، و (المعنى والأسلوب)، ينظر: علم الدلالة: 28 – 29، وعلم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، دراسة تأريخية، تأصيلية، نقدية: 6-7.

(4) ينظر: علم الدلالة: 102– 105، وعلم الدلالة علم المعنى: 115– 127، وعلم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: 443– 446.

أولاً: التضادُّ الثنائي، ويتكوَّن من ستة أنواع، وهي:

1. التضادُّ الحادُّ

لو نظرنا إلى هذه الثنائيات:

المذكر، المؤنث

الإعراب، البناء

السكون، الحركة

النفي، الإثبات

لوجدنا أنَّ كلَّ ثنائية سابقة هي من نوع التضادِّ الحادِّ، فاللغة مثلا فرّقت بين نوعيّ الجنس المذكر والمؤنث، فالموجودات إمَّا مذكراً وإمَّا مؤنثاً[1]، قال إبراهيم أنيس: ((لا نكاد نرى الآن في الفصيلة السامية إلَّا طائفتين من الأسماء: أسماء للمذكر وأخرى للمؤنث))[2]، والكلمات في العربية إما معربة وإما مبنية، ذكر أبو البقاء العكبري (ت: 616 هـ) أنَّه ليس في الكلام كلمةٌ لا معربةٌ ولا مبنيةٌ عند المحققين؛ لأنَّ حدَّ المعرب ضدُّ حدِّ المبني، وليس بين الضدَّين هنا واسطة[3]، وقال الرضي: ((الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أنَّ البناء ضدُّه))[4]، ونصَّ السيوطي على أنَّ العلاقة

---

(1) وهناك قسم ثالث وهو ما يسمى في اللغات الهندوأوروبية بـ: المحايد (Neuter)، وهو في الأصل ما ليس مذكراً ولا مؤنثاً، لكن اللغات السامية وزّعت القسم الثالث – وهو المحايد – على القسمين الآخرين فصارت الأسماء فيها إما مذكرة وإما مؤنثة، ينظر: من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس: 135، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب: 252، والمصطلح الصرفي، مميزات التذكير والتأنيث: 13.

(2) من أسرار اللغة: 135.

(3) (الواسطة) هي المنزلة بين منزلتين، ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 67، والأشباه والنظائر في النحو: 1 / 335.

(4) شرح الرضي على الكافية: 1/ 71.

بينهما علاقةُ تضادٍّ، فقال: ((البناء ضدُّ الإعراب))[1]، والنُّطقُ بالحرفِ إمَّا ساكنا وإمَّا متحركا، قال أبو علي الفارسي: ((حروف المعجم على ضربين: ساكن ومتحرك))[2]، والحركة ضدَّ السكون، قال ابن جني: ((والساكن تطرأ عليه الحركة، فالحكم للثاني منهما، ولولا أن الحكم للطارئ لما تضادَّ في الدنيا عرضان))[3]، وقال الرضي: ((سمِّي الحرف متحركاً... وبضدِّ ذلك سكون الحرف))[4]، وقال الجرجاني: ((الذي يضادُّ الحركة: السكون))[5]؛ لذلك قيل: السكون أصل، والحركة طارئة، قال الزركشي: ((السكون هو الأصل، والحركة طارئة))[6]، أمَّا النفي والإثبات فهما ضدَّان لا يجتمعان، قال السيوطي: ((والنفي والإثبات ضدَّان، فلا يجتمعان على محلٍّ واحدٍ))[7]، فالتضادُّ الحادُّ لا يسمح بأيِّ تدرُّج؛ لأنَّ اللفظ في التضادِّ الحادِّ يكون أقرب إلى النقيض من اللفظ الآخر، لأنَّه لا يسمح بأيِّ مساحةٍ دلاليةٍ مشتركةٍ بين اللفظين المتضادَّين، ولا يعترف بدرجات أقل أو أكثر؛ ولهذا فإنَّ بعض علماء الدلالة يسميه: (التضادُّ الحقيقيُّ)؛ لأنَّه أشدُّ أنواع التضادِّ تضادّاً، وبعضهم يسميِّه:(التضادُّ التكامليُّ)؛ لأنَّ أحدَ اللفظين ينفي الآخر[8].

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو: 2 / 34.

(2) الحجة للقرَّاء السبعة: 1/ 299.

(3) الخصائص: 3 / 64.

(4) شرح الرضي على الكافية: 69/1.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح: 2/ 874، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 2 / 876.

(6) البرهان في علوم القرآن: 3/ 78.

(7) الأشباه والنظائر في النحو: 4 / 160.

(8) ينظر: علم الدلالة: 102، وعلم الدلالة علم المعنى: 117.

2. التضادُّ المتدرج ،لو نظرنا إلى الثنائيتين:

التنكير، التعريف

العموم، الخصوص

لوجدنا أنَّ كلَّ لفظة فيها ضدُّ الأُخرى، ولكن بينهما درجات مختلفة، فالمعارفدرجات، والتنكير درجات، وقد اختلف النحاة في أعرف المعارف وأنكر النكرات[1]، ولهم في ذلك خلافٌ تشهدُ له مصنَّفاتُهم، قال ابن مالك (ت: 672 هـ): ((من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ؛ لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنى، نكرة لفظاً))[2]، وفصَّل الرضيُّ القولَ في الضمائر وتدرُّجها[3]، وذكر أنَّ بعض الأعلام تُضاف طلباً للتخصيص، وزيادة في التعريف كـ (زيد الخيل)[4]، وقال: ((ومراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض))[5]، وذكر أيضاً أن بعض الأسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرَّف حتى بالإضافة إلى معرفة، نحو: غيرك ومثلك[6]، وقد يُنكَّر العلم نحو: رُبَّ زيدٍ لقيته ؛ لأنَّ رُبَّ من خواصِّ النكرات[7]، وهذا يعني أنَّ هناك معرفةً منكَّرةً، نحو: ربَّ زيدٍ لقيته، ونكرة متعرِّفة، نحو:يا رجلُ، فـ(رجل) نكرة مخصوصة، وفصّل أبو حيان الأندلسي القول في أنكر النكرات وأعرف المعارف، فجعل

---

(1) ينظر: أسرار العربية: 341 - 342، وارتشاف الضرب: 2 / 906، ومعاني النحو: 3 / 109.

(2) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 1 / 128.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 411.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 170.

(5) المصدر نفسه: 2 / 250.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 209.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 257.

النكرات في تسعة أقسام متدرجة ومتفاوتة فقال: ((وأنكر النكرات: شيء))[1]، وذكر أنَّ المعرفة تتفاوت في المراتب[2].

أمَّا العموم والخصوص فبينهما درجات متفاوتة أيضاً، فهناك عمومٌ مطلق وآخرُ مقيَّد، وهناك خاصٌّ في أصل وضعه، وهناك مخصوصٌ لا يتبيَّن إلا بقرينةٍ تدلُّ على خصوصيته[3].

3- التضادُّ العكسيُّ:

وهذا النوع من التضادِّيوجب التلازم بين الشيئين ؛ إذ يستلزم أحدُ العنصرين الآخرَ، وقد أطلق المناطقة على هذه العلاقة اسم (التضايف)، والمتضايفان هما: اللذان لا يتصور أحدهما من دون الآخر[4]، وذلك كالأب والابن، إذ مَنْ كنتَ أباً له فلا بدَّ من أن يكون ابنا لك[5]، ومن الأمثلة النحوية في التضادِّ العكسي: تلازم الموصول وصلته، والشرط وجوابه، ذكر الجرجاني علَّة هذا التلازم، فقال: ((لأنها مفتقرة إلى الصلة غير مستقلة بأنفسها))[6]، وقال أيضا: ((الشرط والجزاء جملتان وجب تصاحبهما فجرتا مجرى الجملة الواحدة))[7]، وتحدَّث الدكتور تمام حسَّان عن تلازم المنصوب وناصبه، والحال وناصبها، والمبتدأ وخبره[8]، وهذا التلازم واجبٌ في التركيب فقط، ويستحيل أن يكونَ هذا

---

(1) ارتشاف الضرب: 2 / 907.

(2) وهي: المضمر والعلم والمبهم وذو (ال) والمضاف، ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 907 – 908.

(3) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 4 / 135 – 136 – 137 – 138 – 139 .

(4) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 2 / 872، وعلم الدلالة، أحمد مختار عمر: 103، وعلم الدلالة علم المعنى: 118.

(5) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 771.

(6) المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 130.

(7) المصدر نفسه: 1/ 287.

(8) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:217.

التلازمُ في الشيء نفسه، إذ لا يمكن أن يكون الشيءُ ناصباً ومنصوباً وصلةً وموصولاً في الوقت نفسه.

4- التضادُّ الجزئيُّ:

لو نظرنا إلى هذه الثنائيات:

الفعل، مرفوعه

المضاف، المضاف إليه

الجار، المجرور

لوجدنا أن العلاقة بين اللفظين هي علاقة الجزء بالآخر، فجرى اللفظان مجرى اللفظ الواحد، لأنَّ أحد اللفظين جزءٌ أو بعضٌ من الآخر، قال الرضيُّ: ((فالمرفوع بالفعل، لما كان ذكره أهم، صار كجزء الفعل))[1]، وقال السَّيوطي: ((الفاعل لا يتقدَّم على فعله لأنَّه كالجزءمنه))[2]، وقال أيضاً: ((الفعل والفاعل كالشيء الواحد))[3]، وبين المضاف والمضاف إليه تضادٌّ جزئيٌّ، بشرط أن تكون الإضافة بمعنى "في"، قال ابن مالك: ((وأما الإضافة بمعنى: "في"، فمضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه))[4]، وقال السَّيوطي: ((المضاف بمنزلة الجزء منالمضاف إليه))[5]، وبين الجارِّ والمجرور تضادٌّ جزئيٌّ أيضاً، قال السَّيوطي: ((حرف الجرِّ بمنزلة الجزء من المجرور))[6]، وقال أيضاً: ((الجارِّ والمجرور

(1) شرح الرضي على الكافية: 3/ 404.

(2) الأشباه والنظائر في النحو: 1/ 318.

(3) المصدر نفسه: 1/ 318.

(4) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 3 / 99

(5) الأشباه والنظائر في النحو: 1/ 318.

(6) المصدر نفسه: 1/ 318.

كالشيء الواحد))[1]، ومن التضادِّ الجزئي: (المركبات)، وذلك نحو: (معد يكرب)، قال ابن يعيش: ((وبُنِيَ الأول لأنَّه نزل منزلة الجزء من الكلمة، فهو كصدر الكلمةمن عجزها))[2]، وتحدثت الدكتورة عواطف كنوش عن ذلك، فقالت: ((وذلك حين لا تنفك الكلمتان إحداهما عن الأخرى، كالجار والمجرور، والعاطف والمعطوف))[3]، والتلازم هذا يكون بين شيئين لا في الشيء نفسه.

5- التضادُّ الاتجاهيُّ.

بنوعيه: الامتداديِّ والعموديِّ.

الفرق بين التضادِّ الاتجاهي الامتدادي والتضادِّ الاتجاهي العمودي: إنَّ َالأول يقع على خط واحد، وذلك نحو (الشمال والجنوب)، فالشمال امتداد للجنوب ؛ لذا سمِّي تضادَّاً امتدادياً، أما التضادُّ العموديُّ فلا يقع على خط واحد، وذلك كالشمال والشرق ؛ لأنَّه في حالة تعامد[4]، ومن أمثلة التضادِّ الامتدادي الظروف، نحو: (وراء وقُدَّام) و (فوق ودون)، فقد ورد في كتب الأضداد أنَّ هذه الظروف من الأضداد، يقال للرجل: وراءك، بمعنى: خلفك، وقدَّامك[5]، ويقال أيضاً: فوقه، أعلى منه، ويأتيبمعنى: دونه[6]، وسنتناول الطارئ في هذه الظروف في الفصل الرابع، وهو (الطارئ الدلالي)، أمَّا التضادُّ العمودي فلا نكاد نرى لهذه العلاقة من أمثلة تطبيقية في أبواب النحو والصرف والدلالة.

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 318.

(2) شرح المفصل: 2/ 307.

(3) الدلالة السياقية عند اللغويين: 66.

(4) ينظر: علم الدلالة علم المعنى: 120- 121.

(5) ينظر: الأضداد، الأصمعي (ت: 216 هـ): 20، والأضداد، ابن السِّكِّيت (ت: 244 هـ): 175، والأضداد، السجستاني (ت: 255 هـ): 82، والأضداد، ابن الأنباري (ت: 327 هـ): 68.

(6) ينظر: الأضداد، السجستاني: 101، والأضداد، ابن الأنباري: 248.

ثانياً: التضادُّ المتعدِّد:

قد توضّح أنَّ التضادَّ الثنائيَّ يكون بين كلمتين فقط، أمَّا التضادُّ المتعدِّد فيكون بين كلمات عدة في مجموعة واحدة؛ فلذلك سُميَّ (التضادِّ غير الثنائيِّ) أو (التضادِّ المتعدِّد)؛ لفصله عن أنواع التضادِّ الثنائيِّ[1]، وللرضيِّ الاسترابادي كلامٌ يؤكد فيه أنَّ في اللغة تضادَّاً متعدِّداً، فقال: ((إذا أضفت " غير " إلى معرَّف له ضدٌّ واحد فقط تعرَّف " غير " لانحصار الغيريَّة))[2]، وقوله: (له ضدٌّ واحد) فقط، يوضِّح أنَّالتضادَّ ثنائيٌّ، وهو تصريحٌ ضمنيٌّ على أنَّ هناك تضادَّاً متعدَّداً، وذكر الرضيُّ أيضاً أنَّ هناك طريقين للتمييز بين معاني الكلم، فقال: ((أحدهما: أن يكونفي كل كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر... والثاني: أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما، أو احدها على الآخر أو الأُخَر، فلا بدَّ للطارئ إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه))[3]، وعبارته (معنيان أو أكثر)، واستعماله لكلمة (الأُخَر) دليلٌ على أنَّ هناك تضادّاً متعدداً، والتضادُّ المتعدِّد على ثلاثة أنواع: التضادّ الرُّتبيّ والتضادِّ الانتسابيِّ والتضادِّ الدَّائريّ.

1- التضادُّ الرُّتَبِيّ:

الكلمات في مجموعة التضادِّ الرُّتبيِّ تسير في خط مستقيم له بداية وله نهاية منها مقدَّمٌ في الرُّتبة ومنها مؤخرٌ، فالكلمات تتصاعد على وفق ترتيب هرمي؛ لذلك سُميَّ بـ (التضادِّالهرمي)[4]، وفي اللغة العربية أشياءٌ لها مراتبٌ في التقديم والتأخير، إمَّا بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع[5]، والموضوعات اللغوية

---

(1) ينظر: علم الدلالة علم المعنى: 126- 127.

(2) شرح الرضي على الكافية: 2 / 211.

(3) المصدر نفسه: 1 / 61.

(4) ينظر: علم الدلالة علم المعنى: 124.

(5) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 1 / 86.

التي يقتضيتقديمها، أو التي لا يجوز تقديمها كثيرة، فهناك ما كانت متقدمة بالرتبة وهناك ما هي متأخرة، وتحدث ابن السَّرَّاج على ما يجب أن يُقدَّم وعلى ما يجب أن يُؤخَر، فقال: ((الأشياء التي لا يجوز تقديمها أحد عشر))[1]، وعقد ابن جني في ذلك بابين، أحدهما: ((باب في نقض المراتب))[2]، والآخر: ((باب في حفظ المراتب))[3]، وقال أيضاً: ((ألا تعلم أنَّ الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبتهالتأخر))[4]، وتحدَّث الشلوبين على التقديم في رتبة الإعراب[5]، وقال في رتبة الإفراد والتثنية والجمع: ((لأنَّ مرتبة الإفراد أولاً، ثم مرتبة التثنية، ثم مرتبة الجمع))[6]، وقال في مرتبةضمائر التكلم والخطاب والغيبة: ((لأن مرتبة التكلم أولاً، ثم المخاطب، ثم الغيبة))[7]، وجعل الجرجاني المصادر منحيث الإعمال على ثلاثة مراتب، فقال: ((المرتبة الأولى للمنوَّن... والمرتبة الثانية للمضاف... والمرتبة الثالثة للداخل عليه الألف واللام))[8]، ويدل على أنَّ الرُّتبةَ حاضرةٌ في تراكيب اللغة وجود (الفاء) و (ثُمَّ) العاطفتين اللتين تدلان على التعقيب والترتيب [9].

2. التضادُّ الانتسابيُّ، لو نظرنا إلى هذه الكلمات:

الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ، الخبر، تابع المرفوع لوجدنا أن كل كلمة في هذه المجموعة تندرج في عنوان:(المرفوعات)، وهذه الكلمات تتساوى في علاقة

---

(1) الأصول في النحو: 2 / 222 .

(2) الخصائص: 1/ 294.

(3) المصدر نفسه: 3 / 7.

(4) المصدر نفسه: 1/ 295.

(5) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: 1 / 440.

(6) المصدر نفسه: 3 / 947.

(7) المصدر نفسه: 3 / 947.

(8) المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 564.

(9) ينظر: المفصل: 390، 391.

الانضواء – وهي الرفع – وكل كلمة في هذه المجموعة في علاقة تضادٍّ انتسابيٍّ مع الكلمات الأُخر، فما كان فاعلاً لا يكون نائباً عن الفاعل ولا يكون مبتدأً ولا يكون خبراً أيضاً، وسُميَّ هذا التضادُّ انتسابياً لأنَّ كلمات المجموعة كلها تنتسب إلى نوع واحد[1] وهو: الاسم المرفوع، وكل كلمة في هذه المجموعة في حالة تضادٍّ انتسابيمع الكلمات الأُخَر، وأفرد ابن السراج عنواناً ذكر فيه الأسماء المرتفعة وحصرها في خمسة أصناف: المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله (نائب الفاعل)، والمشبه بالفاعل باللفظ وهو الاسم الذي يرتفع بـ (كان وأخواتها)[2]، ومن المرفوعات أيضاً: تابع الاسم المرفوع ؛ لأنه مرفوع أيضاً[3].

3. التضادُّ الدائريُّ:

لو نظرنا إلى كلمات هذه المجموعة: (الكسرة، الضمة، الفتحة) نلاحظ أن هذه الكلمات في علاقة دائرية مع بعضها بعضاً، وهي في علاقة تضادٍّ دائري فليس بين هذه الكلمات نقطة بداية ونقطة نهاية، فهي تتوالى بشكل دائري داخل محيط الحركات، قال ابن جني وهو يتحدث على هذه الحركات: ((أمّا ما في أيدي الناس في ظاهر الأمرفثلاث، وهي: الضمة والكسرة والفتحة))[4]، وقال الجرجاني: ((الحركات: الضمة والفتحة والكسرة))[5]، وقال أيضاً :((والمبني على الحركة من الكلام ينقسم بأقسام الحركات التي هي: الفتحة، والضمة،

---

(1) ينظر: علم الدلالة علم المعنى 125 – 126.

(2) ينظر: الأُصول في النحو: 1 / 58.

(3) ولم يذكره ابن السراج في هذا الموضع من كتابه، وقد استدرك في موضع آخر فقال: ((بعد أن ذكرنا الأسماء المرتفعة فلم يبقَ اسم يرتفع إلا أن يكون تابعاً للاسم))، ولم يشرْ المحقق الفاضل إلى ذلك، ينظر: الأصول في النحو: 1 / 146.

(4) الخصائص: 3 / 122.

(5) المقتصد في شرح الإيضاح: 1/ 101.

والكسرة))[1]، ويلاحظ أنَّه قدَّم في النصِّ الأول (الضمة)، وقدَّم في النصِّ الثاني(الفتحة)، ثمَّ نصَّ على عددها، فقال: ((الحركات ثلاث))[2]، ومعنى كلامه هذا: أنَّ الاسم إذا كان مفرداً أو مجموعاً جمع تكسير أو جمع إناث، فعلامته إذا لم تكن ضمَّة فهي إمّا كسرة أو فتحة، أي أنَّ العلاقة بين الضمَّة والحركات الأُخرى هي علاقة تضادٌّ دائري، أمَّا العلاقة بين هذه الحركات من جهة والسكون من جهة أخرى فهي علاقة تضادٍّ حادٍّ؛ لأنّه لا يسمح بدرجات أقل أو أكثر، وذلك أنَّ السكون لا يتبعَّض، أمَّا الحركة فتتبعَّض إلى حركات مختلفة[3]، وقد توضَّح ذلك، ومن التضادِّ الدائريِّ: الأفعال، فهي في علاقة دائرية مع بعضها بعضاً، ولذلك قيل: ((الأفعال متساوية المراتب))[4].

وجمع المختصون التضادَّ الرتبيَّ، والتضادَّ الانتسابيَّ، والتضادُّ الدائريُّ في مصطلح واحد، وهو (التنافر)، وقد مرَّ ذكرُه لفصله عن أنواع التضاد الثنائي[5].

والخلاصة أنَّ الضدِّين أو الأضداد لا يمكن أن تجتمع في الشيء الواحد؛ لأنَّ حضور أيِّ عنصرٍ في الثنائية أو في المجموعة يعني تغيُّب الآخرِ أو الأُخَر، وسنتعرض في الفصول اللاحقة لمسائل صرفيةٍ ونحويةٍ ودلاليةٍ تقوم على التدافع بين عنصري التضادِّ أو عناصره، فيكون الحكم للطارئ فيها.

---

(1) المصدر نفسه: 1 / 133.

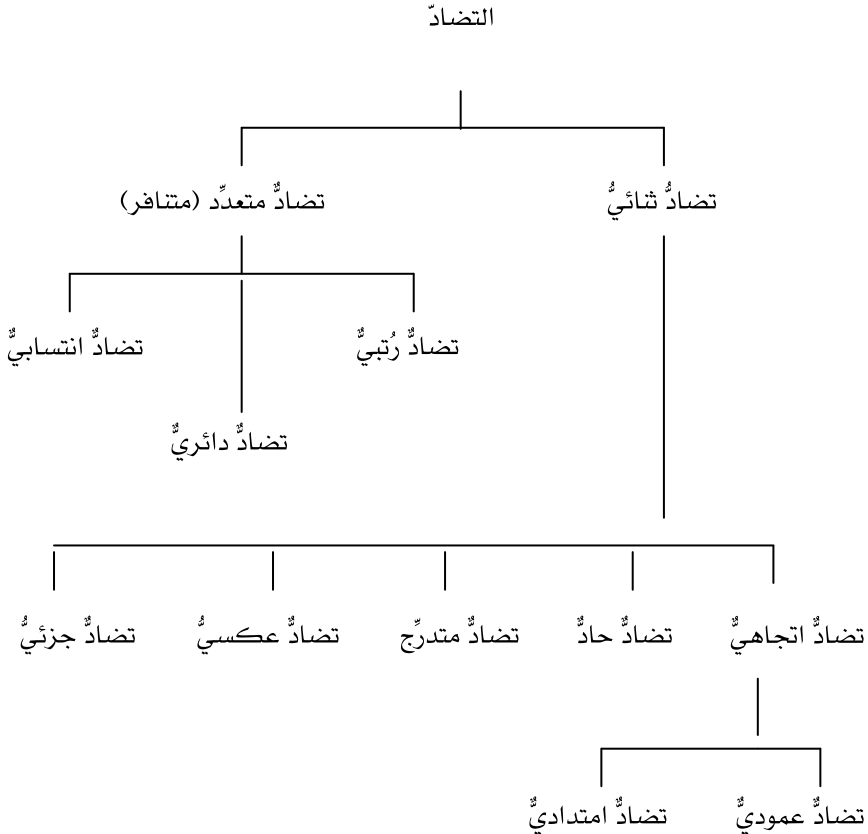
(2) المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 185.

(3) أمَّا الإشمام والروم والإمالة فقد سمَّاها ابن جني حركات، ذكر ذلك وهو يتحدَّث على الحركات الثلاث، الضمة والفتحة والكسرة، فقال: ((ومحصولها على الحقيقة ست، وذلك أنَّ بين كلِّ حركتين حركة))، وقال في موضع آخر: ((روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركاً))، الخصائص: 2 / 330، 3 / 122.

(4) الأشباه والنظائر في النحو: 1/ 329.

(5) ينظر: علم الدلالة علم المعنى: 127.

ويمكن أن نوضح أنواع التضادِّ في علم الدَّلالة في الشكل الآتي:



الفصل الثاني
الطَّـــارئ الصَّــرفي

وفيه :

الطارئ في التذكير والتأنيث

الطارئ في الحذف

الطارئ في الإعلال

الطارئ في الصِّيغة

2



الفصل الثاني

الطارئ الصَّرفيّ

الصَّرفُ في اللغة له ثلاثةُ معانٍ: التغيُّر والتحوّل والتقلُّب[1]، والصَّرف اصطلاحاً: ((تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها))[2]، وعرَّفه ابن جني، فقال: ((فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة))[3]، وفصَّله ابن بابشاذ[4] (ت: 469 هـ) في تعريفه، فقال: ((التصريف: هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها، كمعرفة أصليها من زائدها، وصحيحها من معتلها، وتامها من ناقصها، ومظهرها من مدغمها، وقلبها من مبدلها))[5]، وذكر الدكتور الطيِّب البكوش أهميةَ الصَّرفِ وسعته، وذكر أنَّ الصَّرف يعنى بالتغييرات الطارئة على الأبنية، فقال: ((وأبرز ما يستنتج من كلِّ هذا سعة معنى التصريف ؛ إذ يكاد يشمل النحو لولا اختصاص النحو أساساً بالبحث في التغيير الذي يلحق أواخر الكلمات، لذلك يتميَّز عنه الصَّرف بالبحث في التغيير الذي يطرأ على أبنيةالكلمات))[6]، والحقُّ أنَّ هذه التغييرات قد تكون طارئة وقد لا تكون.

---

(1) ينظر : العين : مادة (صرف) : 2 / 984 ، ومعجم مقاييس اللغة : مادة (صرف) : 3 / 342 .

(2) التكملة : 163

(3) المنصف في شرح التصريف : 1/ 4 .

(4) وهو طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، إمام عصره في علم النحو ، وله مصنفات مفيدة ، منها :(المقدمة) و (شرح الجمل للزجاج) و(شرح كتاب الأصول لابن السراج)، مات في مصر ودفن في القرافة الكبرى ، وكتب تاريخ وفاته على حجر عند رأسه ، ينظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أحمد بن خلِّكان (ت :681 هـ) : 2 / 516.

(5) مقدمة في أصول التصريف ، ابن بابشاذ : 25ـ 26 .

(6) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : 12 .

والناظر في أبواب الصَّرف في العربية يتلمسُ بشكلٍ واضحٍ أنَّ علماء العربية الأوائل درسوا المستوى الصَّوتي ضمن المستوى الصَّرفي، ويلاحظ أيضاً أنَّ الصَّرفَ يشمل مباحثَ: مثل: الإبدال، والقلب، والحذف، والإقلاب، والإدغام، وغيرها، وهي موضوعاتٌ تناولها علماءُ الصَّوت واللهجات بالبحث والتحليل، ولهم مصنفاتهم في هذه الموضوعات[1]، وهذا يعني أنَّ الحدودَ بين الصَّرف والصَّوت متشاطئة[2]، إذ لا يمكن عزلها برمتها عن بعضها بعضاً ؛ لأنَّ هناك ظواهرَ صوتيَّة لصيقة ببنية الكلمة، قال الدكتور الطيِّب البكوش: ((الصَّرف يشمل عند ذلك جانباً من علم الأصوات، فيكسب بُعداً جديداً هامَّاً))[3]، ثمَّ أشادَ بهذا الاشتمال، فقال: ((وقد توصَّل اللغويُّون العرب إلى إيجاد نظريَّة صرفيَّة لا تخلو من الإحكام، فسَّروا بها أهمَّ التغييرات الصَّوتية الطارئة على الصِّيغ))[4]، وصرَّح بعضُهم أنَّ الحدودَ بين المستوى الصَّرفي والمستوى الصَّوتي ليست واضحة على نحو دقيق[5] ؛ لذلك جعلتُ المستوى الصَّوتي والمستوى الصَّرفي في هذا المبحث ينتظمان في مستوى واحد، وقد توضَّح أنَّ علماءَ العربيةِ درسوا المستوى الصَّوتي ضمن

---

(1) ينظر : الأصوات اللغوية ، الدكتور إبراهيم أنيس : 171 – 190 ، ودراسة الصوت اللغوي ، الدكتور أحمد مختار عمر : 378 – 398 ، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، الدكتور حسام سعيد النعيمي : 97 ـ 192 ، وأبحاث في اللغة ، الدكتور علي ناصر غالب : 90 – 118 ، والقراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ، منهج لساني معاصر ، الدكتور سمير شريف استيتية : 26 ، 36 ، 62 ، 95 ، 101 .

(2) الشاطئ : جانب النهر ، ومعنى متشاطئة : أنَّ أحدهما على شاطئ ، والثاني على الشاطئ المقابل من النهر نفسه ، وهذا يعني أنَّ مياههما واحدةٌ ، ينظر : المعجم الوسيط : 482 .

(3) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : 13 .

(4) المصدر نفسه : 15 .

(5) ينظر : التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة : 13 .

المستوى الصَّرفي، وبعض الباحثين المحدَثينَ لم يخرجوا عمَّا فعل القدماء[1]، ولذلك ما كان طارئاً في الصَّوت جعلته ضمن الطارئ الصَّرفي، أما علم الأصوات: فهو علم يدرس أصوات اللغة المنطوقة والمسموعة، ويشمل أيضاً دراسة مصدر الصوت، وإنتاجه، وانتقاله، وتطوره[2]، وعلم الصوت الحديث على أنواع مختلفة، درسها علماء الصوت المحدثون، منها علم الأصوات السمعيوعلم الأصوات التجريبيوعلم الأصوات النطقي، وعلم الأصوات الأكوستيكي[3]، وصنَّف العلماءُ المحدثون الأصواتَ اللغويةَ المنطوقةَ على نوعين: الصَّوامت والصَّوائت[4]، وسأتحدَّث في هذا المبحث على: (الطارئ في التذكير والتأنيث) و(الطارئ في الحذف) و(الطارئ في الإعلال) و(الطارئ في الصِّيغة).

أولاً: الطَّارئ في التذكير والتأنيث

عاملت اللغة الأسماء التي تدل على التأنيث معاملة لغويَّة مغايرة لتلك التي تدل على التذكير، وظهرت هذه المعاملة واضحة جلية في بعض العناصر اللغوية، كالضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، والأعداد، وكذلك ظهرت هذه المعاملة مع الأفعال والصفات أيضا، فالمؤنث يعود عليه ضمير مغاير للضمير

---

(1) ينظر: المشكل في العربية، أطروحة دكتوراه، الدكتور أمين عبيد، كلية التربية، جامعة بابل، المقدمة : ب .

(2) ينظر : الأصوات اللغوية : 7 ـ 8 ، ودراسة الصوت اللغوي : 45 ، 99 .

(3) علم الأصوات الأكوستيكي : وهو فرع من علم الأصوات يهتم بدراسة الخصائص المادية أو الفيزيائية لأصوات الكلام أثناء انتقالها من المتكلم إلى السامع ، ينظر : دراسة الصوت اللغوي : 19 ، 45 ، 53 ، 98 .

(4) الصوائت هي الأصوات التي لا يعترضها عضو من أعضاء النطق ، وهي أصوات المد الساكنة : (الفتحة والضمة والكسرة) و(الألف والواو والياء) ، أمَّا الصوامت فهي الأصوات التي تتعلق بمخرج معيَّن يعترض الهواء الصادر من الحنجرة حين أداء هذا الصوت ، وتمثله جميع أصوات العربية ما عدا أصوات المد الساكنة ، ينظر : الأصوات اللغوية : 28 ـ 30 ، ودراسة الصوت اللغوي : 31 ـ 35 .

المذكر، ويشار إليه باسم إشارة خاصٍ به، ونلاحظ له بين الموصولات صيغةً معينة، أمَّا الأفعال والصِّفات فتتطلَّب علامات خاصَّة مع المؤنث لا نراها مع المذكر، ويبدو أنَّ هذا التفريق موجودٌ في اللغات السَّاميَّة عموما، فالساميون القدامى كانوا يفرِّقون بين المذكر والمؤنث في اللغة لا بوسيلة نحوية، أي: أنَّهم يستعملون كلمة للمذكر، وأخرى من أصل آخر للمؤنث[1]، ففي العربية مثلاً يستعملون كلمة (حمار) للمذكر، و(أتان) لأنثى الحمار، ونحو: (غلام) للمذكر، و(جارية) للمؤنث، وغير ذلك.

وعرضت كتب اللغة لموضوع التذكير والتأنيث فأفاضت شرحاً في ذلك، وانطلق مؤلفوها من رؤية ثابتة، وهي أنَّ التذكير أصل والتأنيث فرع عليه، وما كان أصلاًلا يحتاج إلى علامة لفظية، فأعطي المؤنث علامة في اللفظ تميِّزه ؛ لأنَّه فرع، وللتأنيث علامتان لفظيتان: التاء التي تنقلب عند الوقف هاءً، وألف التأنيث بنوعيها: الممدودة والمقصورة[2]، ولكننا لا نكاد نتلمَّس دائماً حدَّاً فاصلاً بين التذكير والتأنيث، فبعض الصِّفات المؤنثة مجردةٌ من علامات التأنيث، فكأنَّها تشبه المذكر، نحو امرأة حامل، وامرأة صبور، وبعض الصِّفات تلحقها العلامات وهي مذكَّرة، نحو رجل علَّامة، ورجل نسَّابة، وإذا اطَّلعنا على الجمع وجدنا جمع التكسير المؤنث في بعض المواضع كأنَّه مذكر مجموع، نحو: قال نسوة، ونجد أيضاً أنَّ علامة المؤنث تلحق الاسم المذكر، نحو مخلوق، مخلوقات[3]، ذكر الدكتور صباح عباس السالم دعوى التفريق بين التذكير والتأنيث، فقال:

---

(1) ينظر : فقه اللغات السَّاميَّة ، تأليف : كارل بروكلمان ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب : 95 ، 99 ، والتطور النحوي ، برجشتراسر : 113 ، ومن أسرار اللغة : 134 ، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، الدكتور ، رمضان عبد التواب : 251 .

(2) ينظر : المنصف في شرح التصريف : 2/ 193 ، وشرح جمل الزَّجَّاجي (التفسير الكبير) ، ابن عصفور الاشبيلي (ت : 669 هـ) : 2/ 377 ، والأشباه والنظائر في النحو : 1/ 294 .

(3) ينظر : التطور النحوي : 113 ـ 114 .

((لكن الواقع اللغوي لا يعضد هذه الدعوى لا في الأسماء ولا في الصفات، فنحن واجدون كثيراً مما اصطلح على تذكيره، وفي بنائه علامة من علامات التأنيث، ويقابله كثير جداً مما اصطلح على تأنيثه، وبناؤه عارٍ من علامة التأنيث، كذلك نجد صفات للمذكر فيها علامة التأنيث، وصفات للمؤنث عارية منها))[1]، وهذا يحتاج إلى معرفة وتفسير؛ لذلك قال أبو حاتم السجستاني: ((وأول الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير))[2]، وعدَّ برجشتراسر التذكير والتأنيث من أغمض أبواب النحو[3]، وعدَّها الدكتور أحمد مختار عمر مشكلةً لا تُحَلّ، فقال: ((وهي مشكلة لم تحلَّها كثرةُ ما كُتِبَ عنها، وأُلِّف فيها))[4]، وقال الدكتور عبد الصبور شاهين: ((مشكلة التذكير والتأنيث في اللغة أوسع من هذا الإجراء النحويِّ الذي يتفق مع الاعتبار النوعي))[5]، وذكر الدكتور صباح عباس السالم هذه المشكلات، فقال: ((ولم يوفَّق المستشرقون إلى حلِّها رغم اجتهادهم))[6]، ممَّا دعا مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى دراسة ذلك في أكثر من دورة [7]، وبعد مناقشة مستفيضة أجاز المجمع إلحاق تاء التأنيث بالصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث[1].

(1) الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1978 : 255 .

(2) المذكر والمؤنث : 33 .

(3) ينظر : التطور النحوي : 112 .

(4) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 149 .

(5) المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، الدكتور عبد الصبور شاهين : 122 .

(6) الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس ، أطروحة دكتوراه : 254.

(7) وذلك في مؤتمر المجمع ، دورة : (34) في عام : 1978 ، ودورة (46) في عام : 1980 ، حيث أجاز المجمع إلحاق تاء التأنيث بالصيغتين : (فَعُول) بمعنى : (فاعل) ، و (فعيل) بمعنى : (مفعول) ، وأجاز إلحاق تاء التأنيث بالصيغ : (مِفْعِيل) ، و (مِفْعال) ، و (مِفْعَل)

وقد ذُكِر أنَّ بعض اللغات أهملتْ التذكير والتأنيث، وقسَّمت الأسماء إلى أسماء أحياء، وأسماء جماد، كما في لغة (البانتو) في جنوب أفريقيا، ولغة (الألجونكين)، ففي هذه اللغات يراعي المتكلم في التذكير والتأنيث التفرقة بين الحيِّ والجماد من دون مراعاة التأنيث الحقيقي أو التذكير الحقيقي[2]، وذكر الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة أنَّ في اللغات السامية نوعين من الجنس، وفي اللغات الهندو أوربية ثلاثة أنواع، وهناك أنواع كثيرة في اللغات البدائية[3].

وحقيقة المشكلة في باب التذكير والتأنيث أنَّ له نظاماً في العربية، بيد أنَّ موارد الخروج عن هذا النظام كثيرة، فطرأ على بعض الصفات المؤنثة طارئٌ جعلها تتجرد من علامات التأنيث، وطرأ على بعض الصفات المذكرة طارئٌ فاحتاجت إلى علامات التأنيث، ومن مسائل الطارئ في هذا الباب ما يأتي:

المسألة الأُولى: اجتماع المذكر والمؤنث في بعض الصِّفات المذكَّرة.

صحيح أنَّ اللغة فرَّقت بين المذكر والمؤنث لكنهما أبيا إلَّا أنْ يلتقيا ويجتمعا، قال ابن جني: ((ومنها اجتماع المذكر والمؤنث في الصِّفة المذكَّرة، وذلك نحو: رجل خصم، وامرأة خصم، ورجل عدل، وامرأة عدل))[4]، ويلاحظ أنَّ

= ، سواء ذُكِر الموصوف أم لم يُذكر ، ينظر : في تطور اللغة العربية ، بحوث معجمية في الأصول والألفاظ والأساليب ، الدكتور : محمد حسن عبد العزيز : 43 .

(1) والظاهر أنَّ هذه الإجازة لم تلقَ قبولاً في العراق ؛ إذ لم أقرأ فيما اطَّلعت نصَّاً لباحثٍ عراقيٍّ متخصِّص أجاز لنفسه أو لغيره ذلك ، لأنَّ في ذلك هبوطاً للغة من عليائها إلى مستوى أقل .

(2) ينظر : من أسرار اللغة : 135 ، وفقه اللغات السامية : 95 ، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : 254

(3) ينظر : ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية ، دراسة لغوية تأصيلية ، د. إسماعيل أحمد عمايرة : 11

(4) الخصائص : 2/ 204 .

اجتماعهما في الوصف بالمصدر، والداعي هو المبالغة، قال ابن جني: ((أنَّك وصفتَ بالمصدر أردتَ المبالغة))[1]، ومنه قول زهير[2]:

متى يَشْتجِرْ قومٌ يقُلْ سَرَواتُهم هُمُ بينَنا فهُمُ رضىً وهمُ عدْلُ

ويلاحظ من نصَّي ابن جني ثلاثة أمور:

- اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة دون المؤنثة.
- كأنَّ الوصف بالمصدر وصف بجميع الجنس، وهو معنى قوله: (أردتَالمبالغة).
- كان ينبغي التأنيث في الموصوف المؤنث، وعدم ظهور علامة التأنيث يشير إلى أنَّ الطارئ هو ترْك التأنيث كما سيتضح.

ولكن لماذا تساوى المؤنث مع المذكر بالصفة المذكرة دون المؤنثة واستغنِيَ عن العلامة، أجاب على ذلك ابن جني، فقال: ((وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنَّكلمَّا وصفت بالمصدر أردَّت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكِّد ذلك بترك التأنيث))[3]، ويتبيَّن من نصِّ ابن جني أمران:

أحدهما: إنَّ المسألةَ قائمةٌ على تدافع ضدَّين، هما: الضَّعف والقوَّة، فالضعف يتمثَّل بالتأنيث، والقوة تتمثل بالتذكير، وهذا يتضح من قول ابن جني:(وإنما كان التذكير والإفراد أقوى).

والآخر: عدم تأنيث الموصوف المؤنث ؛ لأنَّه الأضعف، والمراد: المبالغة، فكان الحكم للطارئ، وهو المذكر ؛ لأنَّه الأقوى، وعلى كلا الأمرين دليلٌ، أمَّا الأمرُ الأولُ فدليلُه نصُّ الرضيِّ، وإنْ كان بابُه في المنوع من الصَّرف، قال

(1) المصدر نفسه : 2 / 209 .

(2) ديوانه : 107

(3) الخصائص : 2 / 209 .

الرضيُّ: ((لضعف أمر التأنيث في الأصل... فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الأمر الضعيف))[1]، وأمَّا الأمرُ الثاني فواضح جليٌّ ؛ لأنّ علامة التأنيث كان ينبغي أن تلحق الموصوف المؤنث، فحذفت ؛ لطروء قوة التذكير عليه ؛ لأنَّ المراد القوة والمبالغة، قال الرضي: ((لطرآن التذكير في الثاني على ما ضعف تأنيثه في الأول))[2]، والعلَّة في أنَّ القوة في التذكير، والضَّعف في التأنيث هو أنَّ التذكير أصل، والتأنيث فرع، و((الأصول تحمل ما لا تحمله الفروع))[3]، والأصول أعلى رتبة، والفروع أحطُّ منها[4]، والقوة والضُّعف نصَّ عليهما ابن جني، فقال: ((الأصل لقوته أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه))[5]، فيتضح أنَّ عنصري التضادِّ: الضُّعْف والقوة[6]، فكان الحكم لطارئهما، وكأنَّ تَرْكَ العلامةِ للموصوف المؤنث علامةٌ، وهي: (القوة والمبالغة)، قال السيوطي: ((تَرْكُ العلامةِ علامةٌ))[7]، أمَّا نوعُ التضادِّ فمتدرج[8].

المسألة الثانية: اجتماع المذكر والمؤنث في بعض الصفات المؤنثة.

يجتمع المذكر والمؤنث في بعض الصِّفات المؤنثة، مثل: رجل علَّامة وامرأة علَّامة، قال ابن جني: ((منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة، نحو: رجل

---

(1) شرح الرضي على الكافية : 1/ 103 .

(2) المصدر نفسه : 1/ 101 .

(3) الخصائص : 2/ 208 .

(4) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 1/ 291 .

(5) الخصائص : 2/ 441 .

(6) قال الخليل : ((والضُّعْف خلاف القوة)) ، العين : 2 / 1044 ، وينظر : معجم المترادفات والأضداد : 387 .

(7) الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 195 .

(8) لأنَّ القوة والضعف درجات ، فهناك قوي وأقوى وأشدُّ قوة ، وهناك ضعيف وأضعف وأشدُّ ضعفا ، ينظر : فقه اللغة وأسرار العربية ، أبو منصور الثعالبي (ت : 429 هـ) : 48- 49 .

علّامة، وامرأة علّامة، ورجل نسّابة وامرأة نسّابة))[1]، ويبدو أنَّ التاء في (علّامة) و (نسّابة) تدلُّ على المبالغة، أو على التأكيد[2]، ولا تدلُّ على التأنيث، فقد ذكر أبو بكر بن السَّراج أنَّ هذه (التاء) للمبالغة وليست للفرق بين المذكر والمؤنث[3]، وعقد أبو علي الفارسي باباً سمَّاه: ((باب ما دخلته التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث))[4]، وذكر ابن جني هذه التاء، فقال: ((لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أنَّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة))[5]، وتبعه ابن عصفور، فقال: ((وقسم تدخل فيه تاء التأنيث للمبالغة... مثل: علّامة))[6]، وما ذكره العلماء الأفاضل هو الطارئ في هذه التاء، لكنَّها طارئة في الموصوف المذكر من جهة المبالغة، وهي طارئة في الموصوف المؤنث من جهة التأنيث، فقد تكون ((التاء طارئة))[7]، وقد تكون ((التاء غير طارئة))[8]، قال الرضيُّ معلِّقاً على عبارة: (مررت بنسوة أربع): ((التاء في أربعة ليست بطارئة على أربع؛ لأنَّ أربعة للمذكر، وأربعاً للمؤنث، والمذكر في الرُّتبة قبل المؤنث، بخلاف (يعمل و يعملة)؛ فإنَّ (يعملة) للمؤنث،

---

(1) الخصائص: 1/ 203.

(2) ذكر الدكتور عبد الوهاب حسن هذه التاء، فقال: ((وقد تزاد على صيغ المبالغة كالعلامة والنسابة لتأكيدها؛ لأنَّ المبالغة حاصلة بغير التاء فإذا دخلت على (فعَّال) أفادت تأكيد المبالغة))، الفعلية في العربية، بحث، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث: 34.

(3) ينظر: الأصول في النحو: 2/ 408.

(4) التكملة: 366.

(5) الخصائص: 2 / 203.

(6) شرح جمل الزَّجَّاجي: 2/ 379.

(7) شرح الرضي على الكافية: 1/ 95.

(8) شرح شافية ابن الحاجب: 2/ 242.

فالتاءطارئة))[1]، وقال ابن جني: ((الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو – الفاء والعينواللام - كما أنَّ التأنيث لَمَّا كان معنىً طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ عَلَمَاً له))[2]، ويلاحظ أنَّ التاء في هذه المواضع طارئة، فهي طارئة على الموصوف المذكر بسبب المبالغة، ومنه قولهم: (رجل نكحة) فالتاء فيه طارئة ؛ بسبب المبالغة، قال ابن جني: ((قالوا: امرأة صابرة، وغادرة، فألحقوا علم التأنيث، فإذا تناهوا في ذلك، قالوا: صَبُور، وغَدُور، فذكَّروا، وكذلك رجل ناكح، فإذا بالغوا قالوا: رجل نكحة... وأنَّ حكماً من أحكام المبالغة قد طرأ عليه))[3]، ويتضح من نصِّ ابن جني أنَّ التاء في الموصوف المذكر طارئة، وأنَّ حذفها من الموصوف المؤنث طارئٌ أيضاً، بسبب المبالغة، وهذا يفسِّر مناداة أحد الباحثين بعدِّ علامات التأنيث جميعها علامات للمبالغة، قال الدكتور إبراهيم أنيس: ((وقد نادى " Wensinck "في بحثه الطريف بأنَّ ما يسمى بعلامات التأنيث: كالتاء، والألف المقصورة والممدودة ليست في الحقيقة إلَّا علامات المبالغة تفيد الكثرة))[4]، وذكر برجشتراسر أنَّ تاء التأنيث لا تدل على الأنوثة، فقال: ((وأما تاء التأنيث بالأخص، فهو كثير الاضطراب والتخالف، فنراها لا تدلُّ على الأنوثة في الأصل البتَّة))[5]، وذكر هنري فليش أنَّ هذه اللاحقة (التاء المربوطة) لا صلة لها بالنوع أحيانا[6]، والآراءُ الثلاثةُ لا تخلو من ضعفٍ، فلا يصحُّ القولُ بعدم دلالة هذه (التاء) على التأنيث مطلقاً ؛ لأنَّ الأصلَ دلالتُها على التأنيث

---

(1) شرح الرضي على الكافية : 1/ 95 .

(2) الخصائص : 3 / 82 .

(3) الخصائص : 3/ 247 .

(4) من أسرار اللغة : 137 .

(5) التطور النحوي : 114 .

(6) ينظر : العربية الفصحى : 119 .

إلا أنْ يطرأ عليها طارئٌ فيخرجها عن أصلها، ويبدو أنَّ كثرةَ الخروج عن الأصل دعاهم إلى القول بذلك.

وبناءً على ذلك فإنَّ عنصري التضادِّ هما الاعتدال والمبالغة[1]، أمَّا نوعُ التَّضادِّ فمتدرجٌ ؛ لأنَّ للاعتدال والمبالغة درجاتٍ مختلفةً[2].

المسألة الثالثة: إلحاق تاء التأنيث الساكنة مع الفعل وحذفها.

تلحق الفعل علامات التأنيث في نحو: (كتبت الفاطمات، وأقبلت الزينبات)، قال ابن عصفور في هذه التاء: ((إنَّما لحقت لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل، بدليل أنَّها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر))[3]، ولكننا نلاحظ أنَّ هذه التاء قد لا تثبت مع المؤنث في مواضع معينة، منها: (إذا كان المسند إليه جمع تكسير)، وذلك كقولنا: قام الهنود، قال ابن عصفور: ((فإذا كان الفاعل جمع تكسير جاز ترك التاء منفعله))[4]، وقال أيضاً: ((فإن كان جمع تكسير فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر))[5]، وحكم الطارئ واضح في هذه المسألة، ويزداد وضوحاً في نصِّ أبي علي الشلوبين، إذ قال: ((إذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكسير، جاز ترك التاء من فعله، نحو: قام الهنود ؛ لأنَّه ذهب منه لفظ المفرد، فكان الحكم للطارئ))[6]، وقال أيضا: ((فجمع التكسير ذهب فيه حكم المفرد الذي كان أولاً بالجملة، فكان الحكم للطارئ))[7]، ثم ذكر

---

(1) ضد المبالغة الاعتدال، ينظر: معجم المترادفات والأضداد: 597.

(2) للمبالغة والإشباع والتأكيد درجات متفاوتة، ذكر الثعالبي فصلاً في ذلك، ينظر: فقه اللغة وأسرار العربية: 74

(3) شرح جمل الزجاجي: 2/ 377.

(4) المصدر نفسه: 2/ 404

(5) المصدر نفسه: 2/ 404

(6) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 2 / 581

(7) المصدر نفسه: 2 / 582.

الشلوبين أنَّ في جمع التكسير تأنيثاً غير حقيقي، وهو سبب حذف التاء، فقال: ((فإنه قد حدث فيه بحدوث معنى الجمع في الاسم تأنيث غير حقيقي، وهو معنى الجماعة، والحكم للطارئ أبداً))[1]، ويلاحظ من النصوص الثلاثة أنَّالشلوبين أقام الطارئ على تدافع ضدَّين، وعنصرا التضادِّ هما التأنيث الحقيقي والتأنيث المجازي، فالتأنيث الحقيقي موجود في لفظ المفرد، لكنه زال في جمع التكسير لزوال علامته، فأصبح مجازياً، فكان الحكم للطارئ، قال الرضي: ((وكأنَّ تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته))[2]، ومنه قوله تعالى:(نِسْوَةٌ قَالَ) [يوسف: 30]، قال الزمخشري: ((والنسوة: اسم مفرد لجمع المرأة، وتأنيثه غير حقيقي))[3]، وقال الطبرسي (ت: 548 هـ): ((وقال نسوة، إنَّما حذف فيه حرف التأنيث لأنَّه تأنيث جمع، وتأنيث الجمع تأنيث لفظ يبطل تأنيث المعنى))[4]، وقال أبو حيان: ((لم تلحق تاء التأنيث ؛ لأنه جمع تكسير المؤنث))[5]. ويلاحظ من نصوص المفسرين الثلاثة أنَّهم يؤكدون عدم تأنيث اللفظ المجموع، وكأنَّه تأنيث غير حقيقي، فكان الحكم للطارئ، وهو المجازي، قال الرضي: ((وإنَّما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو: (قال نسوة) ؛ لأنَّ المجازي الطارئ أزال حكمالحقيقي))[6]، والناظر في عبارة الرضي الأخيرة: (المجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي)، يلاحظ أمرين: أحدهما: أنَّ عنصري التضادَّ هما:

(1) المصدر نفسه : 2 / 580 ـ 581 .
(2) شرح الرضي على الكافية : 3 / 343 .
(3) الكشاف : 2/ 444 .
(4) مجمع البيان : 5 / 351 .
(5) البحر المحيط : 5 / 301 .
(6) شرح الرضي على الكافية : 3/ 342 .

التأنيث الحقيقي والتأنيث المجازي، والآخر: أنَّ التأنيث المجازي هو الطارئ[1]، والحكم للطارئ أبداً كما نصَّ على ذلك الشلوبين، أمَّا نوع التضادِّ فحادٌّ.

والظاهر أنَّ التأنيث في (نسوة) لم يكن حقيقياً ؛ لأنَّه ضعُف وخفي، فكأنَّه قاب قوسين أو أدنى من التذكير، قال الرضيُّ: ((لكن هذا الطارئ... خفي في نسوة ؛ لأنَّ الشيء لا ينفعل عن مثله، انفعاله عن ضدِّه فصار (نسوة) كأنه مذكر ؛ لخفاء تأنيثه))[2]، وأكَّد ذلك في موضع آخر مستبدلاً(نساء) بـ (نسوة)[3]، فقال: ((ولم يبقَ التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد... في نحو: نساء))[4].

المسألة الرابعة: إلحاق التاء وعدمه في آخر الاسم المؤنث عند التصغير.

تلحق التاء في آخر الاسم الثلاثي المؤنث عند التصغير، وكان ذلك طارئاً، وذلك نحو: قدم، فعند التصغير، يقال: (قُدَيْمَة) ؛ لأنَّ الاسم المصغَّر بمنزلة الموصوف مع صفته[5]، قال الرضي معلِّلاً ذلك بالطارئ، فقال: ((هو أخفُّ الأبنية، لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث))[6]، ويلاحظ أنَّ الطروء كان بسبب الوصف الطارئ، لكنَّ هذا الوصف الطارئ لا يؤثر في ما زاد على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: زينب، زُيَيْنِب، أي: لا

---

(1) المجاز : ضدُّ الحقيقة، وأفرد أبو حيَّان في (الارتشاف) باباً سمَّاه : (باب الحقيقة والمجاز) ، عرَّف فيه المصطلحين ، فقال : ((الحقيقة : ما استعمل في الموضوع أولاً ، والمجاز : ما استعمل في غير الموضوع له أولاً)) ، ارتشاف الضرب : 5 / 2373 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 3/ 290 .

(3) قال الخليل : ((النُّسوة والنسوان والنسّون كله : جملة النساء ، لا واحد له من لفظه))، العين، (نسو) : 3 / 178.

(4) شرح الرضي على الكافية : 1/ 136 .

(5) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : 1/ 161 .

(6) المصدر نفسه : 1/ 162 .

تلحقه التاء، وعلَّة ذلك أنَّ الثلاثيَّ أخفُّ الأبنية، ولمَّا كان كذلك ألحقوه تاء المؤنث في التصغير، ولمَّا كان غير الثلاثي أطول صيغة منه، لم يلحقوه التاء ؛ لأنهم (توخَّوا الاختصار)، ذكر ذلك الرضيُّ معللاً، فقال: ((وإنَّما لم يلحقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة من الأسماء في التصغير ؛ لأنَّهم لمَّا قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد توخَّوا من الاختصار ما يمكن))[1]، والظاهر أنَّ عدم إلحاق التاء في ما زاد على الثلاثي لطارئ أيضاً، وهذا الطارئ هو ثقلُ الصِّيغة، فحذفت التاء للتخفيف والاختصار، وسنفصل القول في ذلك في المطلب الآتي، وهو: (الطارئ في الحذف)، وبذلك يتضح أنَّ عنصري التضادِّ هما الثقل والخفَّة[2]، فكان الحكم للطارئ منهما، وهذا يعني أنَّ طول الكلمة وكثرة حروفها له أثرٌ في الحذف، وقد ذكر النحاة أنَّ ثقل الكلمة يناسبه الحذف وخفتها لا تقتضي ذلك[3].

ثانياً: الطَّارئ في الحذف

الحذف لغة: القطْع والطَّرْح[4]، واصطلاحاً: إسقاط جزءٌ من الكلام، وفيالتصريف: حذف حرف أصلي أو زائد من الكلمة، لغير الإيجاز، لأنَّ الإيجاز عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الكثيرة[5].

وتحدَّث ابن جني على الحذف الطارئ كثيراً، وأفرد له مساحة كبيرة في باب: (أنَّ الحكم للطارئ)، وذكر أنَّ الضَّدَّين إذا تعاقبا كان الحكم منهما

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 162 .

(2) ينظر : معجم المترادفات والأضداد : 241 .

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة رقم : (110) ، 2 / 755 ، والأشباه والنظائر في النحو : 2 / 267 .

(4) ينظر : لسان العرب : 4 / 64 ، والمعجم الوسيط : 1 / 162 .

(5) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 67 ، والصَّرف الكافي : 279 .

للطارئ، وذكر أمثلةً، فقال: ((مثلُ حذفِ التنوينِ للام، حذفُ تاءِ التأنيثِ لياءيِّ الإضافة، كقولك في الإضافة إلى البصرة: بصريٌّ، وإلى الكوفة: كوفيٌّ)) [1]، ويلاحظ أنَّ الحذف الطارئ لتاء التأنيث بسبب ياء الإضافة، ويعني: (ياء النسبة)[2]، لأنَّها الطارئة، وياء النسبة قائمة مقام الشيء المنسوب، وكأنَّ الاسم أُضيف إلى شيءٍ واضح، فأصبح الاسم المشتمل على ياء النسب منسوباً ومنسوباً إليه، وكأنَّ ياءَ النسبة رمزٌ دالٌّ في اختصارٍ بالغ، وتلك هي علامتها، فكيف تهدر ؟ قال الرضيُّ: ((وأما النسبة فطارئة، فلا تهدر علامتها))[3]، إذ لا بدَّ من أن تكون ((هناك علامة لازمة للكلمة الدالة على معناها الطارئ))[4]، فيكون حكمُ (ياء النسب) في حذف تاء التأنيث حكمَ لامِ التعريفِ إذا دخلت على المنون حُذِف لها تنوينه، ثمَّ أكمل ابن جني النَّصَّ، فقال: ((وكذلك حذف تاء التأنيث لعلامته أيضاً، نحو: ثمرات، وجمرات، وقائمات، وقاعدات))[5]، ويلاحظ أنَّ الحذف الطارئ لتاء التأنيث المربوطة في تمرة وجمرة وقائمة وقاعدة بسبب علامة التأنيث للجمع، وهي: (الألف والتاء)، قال الشلوبين: ((وكان المستغني به تاء تأنيث الجمع ؛ لأنَّ تاء تأنيث المفرد لا تعطي إلا تأنيث المفرد خاصَّة، وتاء تأنيث الجمع تعطي تأنيث الجمع))[6]، ويلاحظ أن عنصري التضادِّ هما الإفراد والجمع، فكان الحكم للطارئ منهما، وهو: الجمع، ثمَّ أكمل ابنُ جني النَّصَّ، فقال: ((وكذلك حذفُ ياءيِّ الإضافة لياءيِّه، كقولك في الإضافة إلى

---

(1) الخصائص : 3 / 64 .

(2) وياء الإضافة هي ياء النسبة ، وقد جعلهما الدكتور علي جميل السامرائي مترادفتين ، فقال : ((الإضافة ومرادفها المستعمل : النِّسبة . . . وعلامتها ياء الإضافة)) ، ينظر : معجم المصطلحات الصَّرفية ، باب (الضاد) : 284.

(3) شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 161.

(4) شرح الرضي على الكافية : 1 / 62 .

(5) الخصائص : 3 / 64 .

(6) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 2 / 568 .

البصريِّ: بصريّ، وإلى الكوفيِّ: كوفيّ... فتَحْذِف الأَوَّليَيْن إلى الأُخريَيْن))[1]، ويُلاحظُ أنَّ الأواخر يُحذَف لها الأوائل، وأنَّ الأعجازَ يُحذَفُ لها الصدور، وهما الضدَّان، وليس كونُهما ياءي نسبٍ ؛ لأنَّهما ليسا بضدَّين، يدل على ذلك قول ابن جني ((فتَحْذِف الأَوَّليَيْن إلى الأُخريَيْن))، ويلاحظ أنَّ (الأُخريَيْن) هما الطارئ، فأزال(الأَوَّليَيْن) وهما المطروء عليه، ثمَّ أكمل ابنُ جني نصَّه، فقال: ((وكذلك لو سمَّيتَ رجلاً أو امرأة بـ (هندات) لقلت في الجمع أيضاً: (هندات)، فحذفت الألف والتاء الأوليين للأُخريين الحادثتين))[2]، ويلاحظ أنَّ ابن جني جعل الحكم للطارئ، وهو: الألِف والتاء الأُخريَيْن، فأزال المطروء عليه، وهو: الألِف والتاء الأُوليَيْن ؛، وذلك أنَّ الألِف والتاء في(هندات) الأُولى لا تُشبهُ الألِف والتاء في (هندات) الثانية ؛ لأنَّ الأولى علمُ مفرد، والثانية علمُ جمع، ذكر ابن يعيش أنَّ التي خُصِّصت بالحذف الأولى دون الثانية ؛ لأنَّ الثانية تدلُّ على معنيين، وهما: التأنيث والجمع، والأُولى تدلُّ على معنى واحد، وهو التأنيث لا غير، فكانت أولى بالحذف[3]، ومهما يكن من تفسير فإنَّ الطارئ أزال المطروء عليه، وعنصرا التضادّ هما الإفراد والجمع، أمَّا نوع التضادِّ فدائريٌّ.

ومن الحذف الطارئ، ما يصيبُ صيَّغَ تصغيرِ الثلاثي إذا كانت فيه زيادتان، الأولى: تلحق أول الاسم، والثانية: تلحق أوسطه أو آخره، وذلك نحو: منطلق، ومقتدر، ومقدَّم، فعند التصغير تقول: مُطَيْلِق، ومُقَيْدِر، ومُقَيْدِم، فأبقيت الميم الزائدة في أول الصيغ، وحذفت الزائد الآخر منها، وهي: النون في (منطلق)، والتاء في (مقتدر)، والدال المدغمة في (مقدَّم)، وقد وضَّح الرضي ذلك ؛ وعلَّله بالطارئ، فقال: ((إذ الكلمة لا تثقَّل بأول حروفها، وللميم نحو: منطلق، ومقتدر، فضيلتان أخريان ؛ كونها ألزم من الزائد المتأخر، إذ هي مطَّردة في

(1) الخصائص : 3 / 65 .

(2) المصدر نفسه : 3 / 65 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 5 / 366.

جميع اسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي المزيد فيه، ومن الرباعي، وكونها طارئة على الزائد المتأخر، والحكم للطارئ))[1]، ويلاحظ أنَّ عنصري التضادِّ هما الثقل والخفَّة، فحذفتَ الأواخر لأنَّها الأثقل، وأبقيتَ الأوائل لأنَّها الأخفُّ، وهي مصونة من الحذف، قال الرضي: ((لأنَّ الأواخر محلُّ التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها، ثمَّ بعد ذلك الأوساط، وأمَّا الأوائل فهي أقوى وأمكن منهما، وهي مصونة من الحذف))[2].

ومن ذلك أيضاً ما نقله أبو البركات الأنباري في مسألة – هل يُحذَف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما – وقد أجاز الكوفيون ذلك، في نحو: (خَوْزَلان) و (قَاصْعَان)، في: (خَوْزَلَى) و (قَاصْعَاء) ؛ بسبب الثقل الطارئ، فقال: ((أمَّا الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه يجوز ذلك لأنَّه لمَّا كثُرت حروفهما وطال اللفظ بهما، والتثنية توجب زيادة ألف ونون، أو ياء ونون عليهما ازدادا كثرةً وطولاً ؛ فاجتمع فيهما ثقلان: ثقلٌ أصلي، وثقلٌ طارئ، فجاز أن يُحذف منهما لكثرة حروفهما))[3]، ويلاحظ أنَّ أبا البركات الأنباري يذكر الثقل الأصلي، والثقل الطارئ وهما عنصرا التضادِّ[4]، وكأنَّ الحذف بسبب الاستطالة ؛ لأنَّك ((تجدُ الحذف كثيراً عند الاستطالة))[5]، قال أبو البركات: ((ثمَّ أوجبتم الحذفَ لطول الكلمة طلباً للتخفيف ؛ فدلَّ على أنَّ طول الكلمة وكثرة حروفها له أثرٌ فيالحذف))[6]، فكان الحكم للطارئ منهما، وهو:

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب : 1/ 170 .

(2) المصدر نفسه : 1/ 170 .

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، مسألة رقم : (110) ، 2 / 754 – 755 .

(4) ينظر : معجم المترادفات والأضداد : 241 .

(5) الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 39 .

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة رقم : (110) ، 2 / 755 .

حذفُ آخرِ المقصور أو الممدود، والاسم المقصور ما كانت آخرُهُ أَلِفاً لازمة، وعليه فإنَّ حذفَ آخر المقصور يُعَدُّ طارئاً، قال الأستاذ عباس حسن عن هذه الألف اللازمة: ((لا تفارقه، وإذا فارقته أحياناً فلعلّة صرفيَّة طارئة))[1]، والعلة هي ثقلُ الألِف والياء التي للتثنية.

ومنه أيضاً حذفُ ياءِ المنقوص النكرة، إذا نُوِّنَ في الرفع والجر[2]،دون النصب ؛ وذلك لطروء التنوين عليه، وقد ورد في التنزيل، قال تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[سورة طه: 72]، وقوله تعالى:﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [سورة التوبة: 109]، ونحو: (جاء قاضٍ)، و(مررتُ بقاضٍ)، والأصل:(قاضِيٌ) و (قاضِيٍ)، فحذفت الضمَّة والكسرة، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكناً، فتدافع الضِّدَّان، ولا يمكن الجمع بينهما، فكان الحكم للطارئ، نصَّ على ذلك ابنُ فلاحٍ النحويّ، فقال بعد أن شرح المسألة: ((ولأنَّ التنوينَ طارئٌ، والياءُ ثابتةٌ، والطارئُ يزيل حكم الثابت))[3]، ويلاحظ أنَّ عنصري التضادِّ: الياء الساكنة والنون الساكنة، وهي: (التنوين)، أمَّا نوعُ التضادِّ فدائريٌّ كما توضَّح، أمَّا في حالة النصب فتثبت الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾، [سورة آل عمران: 193] ؛ وذلك أنَّ الياءَ متحركةٌ، والتنوينُ ساكنٌ، فلا يتدافعان.

وبناءً على حكم: (الطارئ يزيل حكم المطروء عليه)، يمكن لنا أن نحتكم إلى الطارئ في خلافات النحويين ـ كوفيِّهِم وبصريِّهِم ـ في بعض هذا المحذوف، وهو كثير، سأختار ستَّ مسائلَ منها:

---

(1) النحو الوافي ، مسألة : (170) : 4 / 510 .

(2) ينظر : مقدمة في أصول التصريف : 112 ـ 113 .

(3) المغني في النحو : 1 / 250 .

المسألة الأُولى: إذا وُقِفَ على المقصور المُنَوَّن، نحو: (شاهدتُ عصا)، وُقِفَ عليه بالألِف، والتقدير ألِفان: لام الكلمة، والألِف التي بدل من التنوين، فتصبح: (عصاً) كقولنا :(شاهدت زيدا) في الوقف، واختُلِفَ في هذه الألف، قال الرضيُّ: ((اختلف النحاة في هذه الألف في الوقف))[1]، وقد بيَّن أبو حيَّان هذا الاختلاف وحصره في ثلاثة وجوه[2]:

الأول: أنَّ الألف الموجودة بدلٌ من التنوين.

الثاني: أنَّها الألف المنقلبة لمَّا حُذف التنوين عادت مطلقاً.

الثالث: أَّنها في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر هي بدل من لام الفعل، ونُسِب

ذلك إلى سيبويه، قال الزمخشري: ((وألف " عصا " في النصب هي المبدلة من التنوين،وفي الرفعوالجرِّ هي المنقلبة عند سيبويه))[3]، وقال الرضيُّ: ((فنُسِب إلى سيبويه أنَّها في حال الرفع والجر لام الكلمة، وفي حال النصب ألف التنوين))[4]، وقال أبو حيان بعد أن ذكر المسألة: ((فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الفعل... ونَسَبَهُ أكثر الناس إلى سيبويه))[5]، والغريب أنَّ ما نُسِب إلى سيبويهليس صحيحاً كلَّه[6]، فإذا كان

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب : 2 / 387 ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 49 .

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 800 – 801 .

(3) المفصَّل : 447 ، وينظر : شرح المفصل : 9 / 200 .

(4) شرح شافية ابن الحاجب : 2 / 385 .

(5) ارتشاف الضرب : 2 / 801 .

(6) والأغرب من ذلك أيضاً أنَّ المحققين الأفاضل لم يلحظوا ذلك في تحقيقاتهم ، فمنهم من اضطرب في النقل ، ينظر : المفصَّل ، هامش رقم (4) : 447 ، ومنهم من خرَّج النصَّ وتركه بلا تعليق ، ينظر : شرح المفصل : 9 / 200 ، ومنهم من نقل نصَّاً آخر لسيبويه ، ينظر : شرح

نصُّ سيبويه واضحاً في كتابه فلماذا يقولون: (نُسب إلى سيبويه)، وسنتأمَّل في نصِّه، قال سيبويه: ((واعلم أنَّ كلَّ ياءٍ أو واو كانت لاماً، وكان الحرف قبلها مفتوحاً، فإنَّها مقصورةٌ، تُبدل مكانها الألف، ولا تُحذف في الوقف، وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل ؛ إلا أنَّ الألف تحذف لسكون التنوين))[1]، وقوله: (ولا تحذف في الوقف، وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل) يفصح بأنَّ الألف الباقية هي لام الكلمة في الأحوال كلِّها، أمَّا قوله: (إلا أنَّ الألف تحذف لسكون التنوين)، فقد أوهم بعضهم، وكأنَّها عبارةٌ تنسخ السابقة، ولم يقف عندها المحققون، والظاهر أنَّه ذكر مذهباً آخر، معلِّلاً سبب حذف الألف، فيكون معنى عبارته: أنَّ سبب حذف الألف هو سكون التنوين، لمن كان مذهبه الحذف.

والحقُّ أنَّ (الطارئ يزيل حكم المطروء عليه) ؛ وبناء على ذلك فإنَّ الألِف الأصلية هي المحذوفة، والأخرى التي بدلٌ من التنوين هي الباقية ؛ لأنَّها الطارئة، ذكر ذلك السَّيوطي معللاً بالطارئ، فقال: ((وحذفت إحدى الألِفين ؛ لأنَّه لا يمكن اجتماع ألِفينِ... وكانت الأُولى أَوْلَى بالحذف ؛ لأنَّ الطارئ يزيل حكم الثابت))[2]، أمَّا إذا كان المقصورُ غيرَ منوَّنٍ، نحو: (شاهدت العصا)، فالألِف هي لام الكلمة اتفاقاً، ويلاحظ أنَّ عنصري التضادِّ هما ألف الكلمة، والألف التي هي بدل من التنوين، فكان الحكم للطارئ، أما نوع التضادِّ فدائريٌّ، وذلك أنَّ الألِفاتِ أنواعٌ مختلفةٌ[3].

= الرضي على الكافية ، هامش رقم (1) : 2 / 385 ، ومنهم من تركه بلا هامش ، ينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 801 .

(1) كتاب سيبويه : 3 / 309 .

(2) الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 49 .

(3) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو : 2 / 157 ، ومعجم المصطلحات الصَّرفية ، باب (الألِف): 27 .

المسألة الثانية: عند صياغة اسم المفعول من الفعل المعتل العين، نحو: مبيعومقول، من باع، وقال، فإنَّ أصلهما: (مبيوع) و (مقوول)، ونقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما، فالتقى ساكنان، الأول: عين الكلمة، والثاني: واو مفعول، فوجب حذف أحدهما، واختُلِفَ في أيِّهما حُذِف، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ المحذوف واو مفعول؛ لأنَّ الزائد عندهما هو المحذوف، وهو (واو مفعول)، من حيث كان الزائد أولى بالإعلال من الأصل، فهما إذاً بوزن: (مِفَعْل)، وذهب الأخفش إلى أنَّ المحذوف عين الكلمة[1]، فهما بوزن: (مَفِيل) و (مَفُول)، وهذا يعني أنَّ الباقية واو مفعول، قال أبو بكر بن السراج: ((وكان أبو الحسن الأخفش يزعمُ أنَّ المحذوفة عينُ الفعل، والباقية واوُ مفعول))[2]، وسأل المازنيِّ أبا الحسن الأخفش عن المحذوف، فقال:((فسألتُهُ عن " مبيع "، فقلت: أَلا ترى أنَّ الياءَ في " مبيع " ياءٌ، ولو كانت واوُ مفعولٍ كانت " مبوع "، فقال: إنَّهم لمَّا أسكنوا " ياءَ " مبيوع، وألقوا حركتها على الباء انضمَّت الباءُ، وصارت بعدها ياءٌ ساكنة، فأبدلت مكانَ الضمةِ كسرةٌ للياء التي بعدها، ثم حُذِفتِ الياءُ بعد أن لزمت الباءُ الكسرةَ للياءِ التي حذفتها، فوافقتْ واوُ مفعولٍ الباءَ مكسورةً، فانقلبتْ ياءً للكسرةِ التي قبلها، كما انقلبت واوُ " ميزان " ياءً للكسرةِ))[3]، واستحسن المازنيُّ كلا المذهبين غير أنَّه جعل مذهب أبي الحسن أقيس، فقال: ((وكلا القولين حسنٌ جميلٌ، وقولُ أبي الحسن أَقْيَسُ))[4]، وقولُ الأخفش جميلٌ، واستحسانُ المازنيُّ أجمل؛ لأنَّ القولَ بأنَّه أقيس ينسجم مع الطارئ في ضوء قواعد العربية، وبناءً على أنَّ الطارئ يزيل حكم الثابت؛ فإنَّ رأيَ الأخفش

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: 3 / 283، والخصائص: 2 / 68، وشرح شافية ابن الحاجب: 3 / 99.

(2) الأصول في النحو: 3 / 283.

(3) المنصف في شرح التصريف: 1 / 287.

(4) المصدر نفسه: 1 / 288.

ينسجم مع هذا الحكم، إذ إنَّ (واو مفعول) هي الباقية ؛ لأنَّها الطارئة، نصَّ على ذلك ابن فلاح النحوي، متابعاً رأيَّ الأخفشِ، مستبعداً رأيِّ سيبويه[1]، معللاً ذلك بالطارئ، نصَّ على ذلك وهو يذكر التنوين الطارئ في المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر، فقال: ((ولهذا كان القياس مع الأخفش في حذف عين " مقُول "، وسيبويه حذف الزائد، ولأنَّ التنوين طارئ، والياء ثابتة، والطارئ يُزيل حكم الثابت))[2]، وكأنَّ الرضيَّ أحسَّ بصواب رأيِّ الأخفش، فاعتذر لسيبويه، فقال: ((وإنَّما حَكَمَ بذلك ؛ لأنَّه رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتاً بعد الإعلال، نحو: مَبِيع، فحدَس أنَّ الواو هي الساقطة عنه))[3]، ويلاحظ أنَّ عنصري التضادِّ هما حرفا العلة الساكنان، و أمَّا نوع التضادِّ فدائريٌّ.

المسألة الثالثة: الصِّيغتان: (إفعال) و (استفعال) ممَّا اعتلَّت عينه، مثل: إقامة واستقامة، أصلهما: (اقوام) و (استقوام)، نقلت حركة الواو فيهما، وهي العين إلى الفاء، فانقلبت ألِفاً لتُجانسَ الفتحة، فالتقى ألِفان، فحذفت إحداهما بسبب التقاء الساكنين، ثمَّ عوِّض بـ: (تاء التأنيث)، وإن شئتَ لم تُعَوِّضْ[4]، واختلف النحويون في أيِّهما المحذوف، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ المحذوف (ألِفُ) إفعالٍ واستفعال ؛ لأنَّها الزائدة، فيكون وزن إقامة واستقامة: إفعلة واستفعلة، وذهب الأخفش والفرَّاء إلى أنَّ المحذوف عين الكلمة، فهما بوزن:

---

(1) قال سيبويه : ((وحُذِفت واو مفعول لأنَّه لا يلتقي ساكنان)) ، كتاب سيبويه : 4 / 348 ، ولم يوفَّق المحقق الدكتور عبد الرزاق السعدي في نقل نصِّ سيبويه ، فقد نقل عن سيبويه قوله : ((وحذفوا واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان)) ، والصحيح ما أثبتُّه في الهامش ، ينظر : المغني في النحو ، هامش رقم : (89) : 1 / 250 .

(2) المغني في النحو : 1 / 250 .

(3) شرح شافية ابن الحاجب : 3 / 101 .

(4) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ [الأنبياء : 73] ، ينظر : الأصول في النحو : 3 / 132 ، ومشكل إعراب القرآن : 1 / 109 .

إقالة واستقالة[1] ، ولأنَّ الطارئ يزيل حكم المطروء عليه ؛ فإنَّ عين الكلمة هي المحذوفة ؛ لأنَّ ألِف الصيغة هي الطارئة كما توضَّح.

المسألة الرابعة: إذا أردتَ تصغيرَ اسم الفاعل: (مُبَيْطِر)، و(مُسَيْطِر)، و(مُهَيْمِن)، فإنّها تبقى على الصِّيغة نفسها، فتحذف إحدى اليائين، وهي ياء الصيغة ؛ لأنَّها المطروءُ عليها، أمَّا ياءُ التصغير فهي الباقية ؛ لأنَّها الطارئة، وهما عنصرا التضادِّ، قال السيوطي: ((إذا صغرّتَ: مُبَيْطِر ومُسَيْطِر ومُهَيْمِن، أسماء فاعل من بيطرَ وسيطرَ وهيمنَ، تُحذف الياء الأولى ؛ لأنَّها أولى بالحذف، وتثبت ياء التصغير))[2]، وذلك أنَّ ياء التصغير هي الطارئة، فلا تُهدَر، قال الرضيُّ: ((لا يهدر علامة المصغَّر ؛ إذ هو الطارئ))[3]، أما إذا كان المصغرُ مطروءً عليه فتهدر علامته للطارئ الجديد كما في النسبة الطارئة على التصغير في نحو (أُميَّة) فعند النسب يقال: (أمويّ) بحذف ياء التصغير، وسيأتي بيان ذلك في النسبة الطارئة على التصغير.

المسألة الخامسة: تدخل همزةُ الاستفهام على صيغة (أَفعَلَ)، وهي همزةُ قطعٍ، فتحذف أحدى الهمزتين، ومن ذلك: قراءة (أنذرتهم)، بهمزة واحدة من غيرمدٍّ[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: 6]، وبيان هذه المسألة: أنَّ همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة القطع، جاز في

---

(1) ينظر : الأصول في النحو : 3 / 283 ، والخصائص : 2 / 68 ، وشرح شافية ابن الحاجب : 3 / 99 .

(2) الأشباه والنظائر في النحو : 2 / 151 .

(3) شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 161 .

(4) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : 1/ 50 .

قراءتهما وجوه[1]، وحجة من اكتفى بهمزة واحدة ؛ أنَّه طرح إحداهما تخفيفاً، ذكر ابن قتيبة (ت: 276 هـ) أنَّ بعضهم يقتصر على واحدة استثقالاً لاجتماع الهمزتين[2]، ولكنَّ السؤال: أيُّ الهمزتين حذفت في التخفيف ؟ذكر الزمخشريُّ أنَّ المحذوف: همزة الاستفهام[3]، وضعَّفه الطبرسيُّ، فقال: ((فإنَّه طرح همزة الاستفهام، وهو ضعيف))[4]، واحتمل ابن جني الوجهين، فقال في الوجه الأول: ((ثمَّ حذف همزة الاستفهام تخفيفاً لكراهة الهمزتين))[5]، ثمَّ ذكر الوجه الثاني وهو حذف همزة الفعل، بسبب الطارئ، وهو (همزة الاستفهام)، وقد نصَّ عليه، فقال: ((فلعلَّه حذف همزة " أنذرتهم " لمجيء همزة الاستفهام، فكان الحكم للطارئ على ما يشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه))[6]، وعبارته الأخيرة:(فكان الحكم للطارئ على ما يُشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه)، تعادل عبارته في الخصائص: ((فلمَّا ترادفا على الكلمة تضادًّا، فكان الحكم لطارئهما))[7]، وقد أوضحنا هذه العبارة في الفصل الأول.

---

(1) الأول : تحقق الهمزتين ، والثاني : تحقيق الأولى ، وتليين الثانية ، والثالث : تحقيق الهمزتين ، وتدخل بينهما ألِفاً ، والرابع : القراءة بهمزة واحدة ، وهي موطن الشاهد ، ينظر : معاني الحروف ، أبو الحسن الرماني (ت : 384) : 44 – 45 .

(2) ينظر : أدب الكاتب : 246 .

(3) ينظر : الكشاف : 1/ 56 .

(4) مجمع البيان : 1/ 126 .

(5) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : 1/ 50 .

(6) المصدر نفسه : 1/ 51 .

(7) الخصائص : 3 / 64 .

والخلاصة أنَّ مَنْ قرأ بهمزة واحدة، فالمحذوف همزة الفعل ؛ لأنَّها المطروء عليه، وقد أزاله الطارئ، وهو همزة الاستفهام، وهما عنصرا التضادّ، أمَّا نوع التضادِّ فدائري[1].

المسألة السادسة: المضارع المبدوء بالتاء إذا كان ثانيه تاء، نحو: تتذكر، وتتعلم، فإنَّه يجوزُ فيه الاقتصار على إحدى التاءين. فأيُّ التاءين باقية قال ابن مالك[2]:

وَمَا بِتَاءَينِ ابْتَدَى قَدْ يُقْتَصَرْ   عَلَى تَا، كَتَبَيَّنُ العِبَرْ

وهي ظاهرة شائعةٌ في القرآن الكريم كثيراً، وقد تابعها الدكتور رمضان عبد التواب، وانتهى إلى دراسة إحصائية لا تخلو من الدقة والإتقان، فقال: ((صيغ تفعَّلَ وتفاعَلَ وتفعْلَل، مع تاء المضارعة يتكرر فيها المقطع (ta) في بدايتها ؛ مثل: تتقدَّم، وتتقاتل، وتتبختر، وحذفُ أحدِ هذين المقطعين كثير الورود في اللغة العربية... وهذه الظاهرة شائعة في القرآن الكريم))[3]، ولأنَّ (تاء المضارعة)، هي الطارئة على الصِّيغة، كان يجب أن تكون هي الباقية، لمن أراد الحذف، أمَّا (تاء الصِّيغة)، فهي المطروءُ عليها، وهما عنصرا التضادِّ، وهو رأيُ سيبويه قال معللاً((وكانت الثانية أولى بالحذف، لأنَّها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَا﴾[4]... وهي التي يُفعل بها ذلك في " يذَّكَّرُون " فكما اعتلَّت هنا

---

(1) وذلك لأنَّ الهمزة على أنواع، منها: همزة الاستفهام، وهمزة النداء، وهمزة التسوية، وهمزة الفعل الأصلية، وهمزة التعدية، وهمزة السلب، ينظر: معاني الحروف: 41، وموسوعة النحو والصرف والأعراب: 9 - 14.

(2) ألفية ابن مالك: 66.

(3) كراهة توالي الأمثال في أبنية العربية، الدكتور: رمضان عبد التواب، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد: 18: 122 - 123.

(4) سورة البقرة: 72.

كـذلك تُحـذف هنـاك))[1] ، وهـو مـذهبُ البصـريين عامـةً[2] ، أمَّـا نـوع التضـادِّ فدائريٌّ[3] .

ثالثاً : الطَّارئ في الإعلال

الإعـلال: هـو تغييـر حـرف العلَّـة بقلبـه أو حذفـه أو نقلـه، قـال الرضـيُّ: ((اعلـم أنَّ لفـظ الإعـلال في اصـطلاحهم مخـتصٌّ بتغيير حـرف العلّـة، أي: الألِـف والواو واليـاء، بالقلب، أو الحـذف، أو الإسـكان))[4]، ويبـدو أنَّ علَّـةَ هـذا التغيير التخفيـفُ، قـال صـاحبُ (شـرح النَّظّـام): ((الإعـلال: تغيير حـرف العلـة للتخفيـف، ويجمعـه ثلاثـة أقسـام: القلـب، والإسـكان، والحـذف))[5]، وجعلـوا حـرف الهمـزة شبيهاً بهذه الأحرف من حيث الاعتلال ، قال الشلوبين: ((فلأنَّ الهمزة حرف يطرأ عليه من الاعتلال بالحذف، والنقل، وتسهيل بين بين[6]، والبـدل، شـبيه بمـا يطـرأ على حرف العلة))[7]، وقال الرضيُّ: ((ولفظ القلـب في اصـطلاحهم بإبدال حـروف

(1) كتاب سيبويه : 4 / 476 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 2 / 589 – 590 .

(3) والتاء في العربية على أنواع ، مثل : تاء القسم وتاء التأنيث وتاء الخطاب وتاء المضارعة ، ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : 56 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 1 / 157 .

(4) شرح شافية ابن الحاجب : 3 / 48 ، وينظر : المفصَّل : 495 ـ 519 ، وشرح المفصَّل : 4 / 400 ـ 456 .

(5) شرح النَّظّام على شافية ابن الحاجب ، الحسن بن محمد النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري) : 271 .

(6) ذكر الدكتور عبد الفتاح الحموز معني أن يكون النطق بالهمزة (بين بين) ، فقال :((بين الهمزة وبين الواو إن كانت مضمومة وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة ، وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة ، ولعلَّ السبب فيما يعتريها ممَّا مرّ يعود إلى أنَّها أدخلُ الحروف في الحلق وأصعبها نطقاً)) ، ينظر : تأويل ما له أكثر من وجه إملائي ، الدكتور عبد الفتاح الحموز ، بحث منشور في مجلة (الضاد) ، ج2 : 141.

(7) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 2/ 538 .

العلة والهمزة، بعضها مكان بعض))[1]، وهذه التغييرات الطارئة أكَّدها الزركشي أيضاً، فقال: ((تغيير الكلمة لمعنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام))[2]، وأكدتها الدكتورة خديجة الحديثي أيضاً، ووسمتها بـ(الطارئة)[3]، وقد يطرأ في بعض الأسماء والأفعال اعتلالٌ، وقد لا يطرأ، قال الشلوبين: ((إلَّا أنَّه طرأ في بعض الأسماء اعتلال، ولم يطرأ في بعضها اعتلال))[4]، وقال أيضاً: ((سواء طرأ في المجموع اعتلال، أم لم يطرأ))[5]، وقال أيضاً: ((فإنَّ هذا النوع لم يعتلّ أصلاً، فيقال فيه معتل؛ إنَّما هو صحيح لم يطرأ فيه علَّة))[6]، وذكر الدكتور صباح عباس السالم إعراب الفعل المضارع، فقال: ((وتطرأ على بنية بعض أنواعه تغيُّرات، ولا يطرأ على بعضها الآخر شيء))[7]، وسأجلي ذلك في مسائل:

المسألة الأُولى: ما يطرأ على الهمزة.

وجعلتُ الهمزةَ مع حروف العلة الثلاثة؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ شبيهٌ بحروف العلة كما أوضحنا، ذكر سيبويه أنَّ الهمزة تتعرض للتغيير[8]، لأنَّها تُخفَّف أحياناً، فتُقلب ألفاً أو واواً أو ياءً بحسب ما تتحرَّكُ به، وقد يستطيل الألف أو

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 3 / 49.

(2) البرهان في علوم القرآن: 1 / 208.

(3) ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي فائدة الميزان الصرفي، فقالت: ((به يبين حال الكلمة، وما طرأ عليها من تغييرات من حذف أو قلب))، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 128.

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 2/ 564.

(5) المصدر نفسه: 2/ 565.

(6) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 2/ 543.

(7) الأبنية الصرفية في ديوان امرئ القيس، أطروحة دكتوراه: 376.

(8) قال سيبويه: ((اعلم أنَّ الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق والتخفيف والبدل))، كتاب سيبويه: 3/ 541

الواو أو الياء فيبقى المجرى الصَّوتي مفتوحاً، فيؤتى بالهمزة لإقفاله[1]، وليس لها رسمٌ واحد، ولذلك ((يعدُّ الهمز وصفاً لكيفية نطقية وليس عَلَمَاً على صوت من أصوات اللغة))[2]، وهذه التغييرات ذكرها الشلوبين وعلَّلها بالطارئ كما سيتضحُ، وعقد سيبويه بابا في الهمز، ثمَّ حصر نطقها في طريقتين، وهما التحقيق و التخفيف، ثم فصَّل القولفي ستَ عشرةَ صحيفة[3]، مبيِّناً أنَّ للتخفِّيف ثلاثَ صورٍ، فقال: ((وأمَّا التخفيف فتصير الهمزةُ فيه: بينَ بينَ، وتبدَل، وتُحذَف))[4]، والمعيار النطقي للصور الثلاث في التخفيف هو: أنَّ كلَّ ((همزة تُقرَّب من الحرف الذي حركتها منه))[5]، بمعنى أنَّ النطق بالهمزة بصورتها المخففة يكون بناءً على ((مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة))[6]، كما يقول السيرافي، ويلاحظ من نصِّ سيبويه ونصِّ السيرافي أنَّ التضادِّ في ذلكمتعدِّد، وعناصرُ التضادِّ تتمثل في الصور المختلفة في التحقيق والتخفيف، ويدل على ذلك شرحُ سيبويه لصور التخفيف الثلاث، فقال في (بينَ بينَ): ((اعلم أنَّ كلَّ همزة مفتوحة كانت

قبلها فتحة، فإنَّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة... وإذا كانت الهمزة منكسرة، وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة... وإذا كانت الهمزة مضمومة، وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة...

---

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : 87 – 89 .

(2) أثر اللهجات في التوجيه اللغوي في كتب معاني القرآن ، رافد مطشر سعيدان ، أطروحة دكتوراه : 87 .

(3) ينظر : كتاب سيبويه : 3 / 541 ـ 557 .

(4) المصدر نفسه : 3/ 541 .

(5) المصدر نفسه : 3/ 542 .

(6) كتاب سيبويه ، شرح أبي سعيد السيرافي ، ومعه شرح الشواهد المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) ، تأليف ، الأعلم الشنتمري (ت : 476 هـ) ، مطبعة بولاق : 2 / 163 .

وإذا كانت الهمزة مكسورة، وقبلها كسرة أو ضمة، فهذا أمرها أيضاً، وإذا كانت الهمزة مضمومة، وقبلها ضمة أو كسرة فإنَّك تصيُّرها بينَ بينَ))[1]، ثمَّ بيَّن الإبدال، فقال: ((واعلم أنَّ كلَّ همزةٍ كانت مفتوحة، وكان قبلها حرفمكسور ؛ فإنَّك تبدل مكانها ياءً في التخفيف... وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردتَ أن تخفف أبدلتَ مكانها واواً... وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردتَ أن تخفِّف أبدلتَ مكانها ألفاً))[2]، ثمَّ بيَّن الحذف، فقال: ((واعلم أنَّ كلَّ همزةٍ متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردتَ أن تخفِّف حذفتها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلكقولك:... (أَلَحْمَر)))[3]، وذكر الزمخشري تخفيف الهمزة في هذا الموضع، وعلَّله بـ (طروء الحركة)، فقال معلِّلاً: (("لطروء الحركة"، فقالوا: "لحْمَر" و "أَلَحْمَر"))[4]، لذلك فسَّر الشلوبين التغيرات التي ذكرها سيبويه بـ: الطارئ، فقال: ((فلأنَّ الهمزة حرف يطرأ عليه من الاعتلال بالحذف والنقل وتسهيل بينَ بينَ والبدل شبيه بما يطرأ على حروف العلة))[5]، ويلاحظ أنَّه ذكر: الحذف، وبينَ بينَ، والبدل، وهذا يعني أنّ نوعَ التضادّ دائريٌّ ؛ لأنّ هذه الصِّور المختلفة في النُّطق تندرج تحت عنوان: (تخفيف الهمزة).

وعقد الدكتور سمير شريف استيتيَّة فصلاً سمَّاه: (الظواهر الصَّوتيَّة في قراءة ابن كثير)، تحدَّث فيه على أحكام الهمزة، فقال: ((تطرأ على الهمزة في قراءة ابن كثير تغييراتكثيرة... التي تطرأ على الهمزة من قبيل المماثلة))[6]، وقد

---

(1) كتاب سيبويه : 3/ 541 ـ 542 .

(2) المصدر نفسه : 3/ 543 ـ 544 .

(3) المصدر نفسه : 3/ 545 .

(4) المفصَّل : 462 ـ وينظر : شرح المفصَّل : 4/ 256 .

(5) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 2/ 538 .

(6) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ، منهج لساني معاصر : 63 .

فسَّر صور تخفيف الهمزةتفسيراً صوتيا مبنياً على التضادِّ بين صائتين، فقال: ((وضَّحنا حتى الآن التغيرات التي تطرأ على الهمزتين المتعاقبتين المتماثلتين، فتحاً وضماً وكسراً، وأمَّا التغيرات التي تطرأ على المتعاقبتين المختلفة حركتاهما، فقد نصَّ بعض العلماء على أنَّ ابن كثير يحقِّق الهمزة الأولى منهما))[1]، وأكَّد كلامه بعبارة: ((وهذا قريب ممَّا قاله سيبويه))[2].

المسألة الثانية: الإعلال بالبدل، ذكر ابن جني ذلك في باب: (أنَّ الحكم للطارئ)، قال فيه: ((فإذا ترادف الضِّدَّان في شيء منها، كان الحكم منهما للطارئ فأزال الأول، وذلك كـ: لام التعريف إذا دخلت على المنون حُذِف لها تنوينه... وكذلك تغيير الأولى للثانية بالبدل، نحو: صحراوات، وخُنْفُساوات))[3]، والأصل أنْ تجمعا على صحراءات وخنفساءات، ولثقل اجتماع ألِفين بينهما همزة أُبدِلَت الهمزةُ واواً، وعنصرا التضادِّ هما الثقل والخفة، أمَّا نوعه فمتدرِّج.

المسألة الثالثة: الإعلال بالحذف والنقل ؛ إذ عقد ابن جني باباً في ذلك سمَّاه: (باب في هجوم الحركات على الحركات)، قال فيه: ((وذلك على ضربين، أحدهما: كثير مقيس، والآخر: قليل غير مقيس، الأول منهما، وهو قسمان، أحدهما: أن تتفق فيه الحركتان، والآخر: أن تختلفا فيه ؛ فيكون الحكم للطارئ منهما على ما مضى))[4]، وظاهر كلامه أنَّ الطارئ في الحركتين المتفقتين والمختلفتين، أمَّا المتفقتان فقد تحدَّث ابن جني على الطارئ فيهما في الإعلال بالحذف والنقل معاً، وذلك في كلمتي" يغزون " و " يدعون "، فقال: ((فالمتَّفقتان نحو قولك: هم يغزُون ويدْعُون، وأصله يغزوون، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللام، وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع

---

(1) المصدر نفسه : 71 .

(2) المصدر نفسه : 67 .

(3) الخصائص : 3 / 64 - 65 .

(4) المصدر نفسه : 3/ 138 .

بعدها، ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام إلى الزَّاي التي هي العين، فحذفت لها الضمة الأصلية في الزاي ؛ لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها))[1]، ويلاحظ من النصِّ ما يأتي:

- ظاهر النصِّ يكشف عن التدافع بين ضدِّين.
- الضدَّان هما: (الحركة الأصلية الثابتة)، والحركة الفرعية المنقولة، وهي: (الضمة الثانية الطارئة).
- الحكم للطارئ، أي: للحركة الفرعية المنقولة وهي: الضمة الثانية، وقد وصفه بقوله: ((هجوم الثانية الحادثة على الأولى الراتبة))[2].
- إنَّ نوع التضادّ دائري، على ما تبيَّن سابقاً.

ثم ضرب ابن جني الأمثلةَ المتنوعة في الحركة المنقولة الطارئة، المختصَّة في الحركتين المتفقتين[3]، وأمَّا الحركتان المختلفتان، فقد نصَّ ابن جني على الطارئ فيهما أيضاً، فقال: ((وأمَّا المختلفتان فأمرهما واضح، وذلك نحو: يرمون ويقضون، والأصل: يرميون ويقضيون، فأسكنت الياء استثقالاً للضمَّة عليها، ونُقلت إلى ما قبلها فابتزَّته كسرته، لطروئه عليها ؛ فصار: يرمون ويقضون))[4]، ويلاحظ أنَّالياء لمَّا لم تحتمل الضمة نقلتها إلى ما قبلها وهي(الميم) في (يرميون)، وكأنَّ حركة الضمة طارئة على السكون، قال ابن جني: ((والساكن تطرأ عليه الحركة))[5]، وبسبب طروء حركة الضمة، انقلبت حركة الميم من الكسرة في (يرميون) إلى ضمة، فصار (يرمُون)، والأصل: (يَرْمِيُون)، فالضدَّان

---

(1) الخصائص : 3 / 138 .

(2) المصدر نفسه: 3 / 138 .

(3) ينظر : المصدر نفسه: 3 / 138 – 139 .

(4) المصدر نفسه : 3 / 140 .

(5) المصدر نفسه : 3 / 64 .

هما الحركتان المختلفتان: (الضمة) و (الكسرة)، وهما: عنصرا التضادِّ، أمَّا نوع التضادّ فدائريٌّ، وقد توَّضَّح ذلك في التضادِّ الدائريِّ، ثمَّ ضرب ابن جني أمثلة متنوعة في الحركة المنقولة الطارئة المختصة بالمختلفتين[1].

المسألة الربعة: إذا جُمع المقصور جَمْعَ مذكرٍ سالماً وجب حذف آخره في الرفع والنصب والجر، وفتح ما قبل الواو وقبل الياء، لتكون دليلاً على الألِف المحذوفة، وقد ذكر الشلوبين أنَّ حركة الفتحة هذه لا تظهر قبل واوِ الجمعِ في الاسم الصحيح والمشبه بالمعتل والمعتل، وهي لا تظهر أيضاً في المنقوص والممدود، وإنَّما تظهر في المقصور فقط، وصرَّح أنَّها طارئةٌ عليه، فقال: ((نقول في الصحيح: زيدون، ونقول في المشبَّه بالمعتل: " غزوُون " إذا جمعنا "غزوا" اسم رجل، وفي المنقوص العام: قاضِيُون في الأصل، وفي المنقوص الخاص: أخُون وأبُون ويدُون ودُمون، إذا سمَّينا بـ: (يد) و (دم) رجلاً، هذا هو الأصل فيها كلُّها ـ أعني ضمَّ الواو ـ إلَّا أنَّه طرأ في بعض هذه الأسماء...، وبعض ما طرأ فيه الاعتلال هو الذي يكون فيه ما قبل الواو في اللفظ غير مضموم، وهو المقصور خاصَّة))[2]، ويلاحظ أنَّ عنصري التضاد: الضَّمَّة والفتحة، فكان الحكم لطارئهما، وهو الفتحة (الحركة القصيرة)، لتكونَ دليلاً على الألِف المحذوفة (الحركة الطويلة)، أمَّا نوع التضادِّ فدائري، وقد تبيَّن ذلك في التضادِّ الدَّائريّ.

رابعاً: الطَّارئ في الصِّيغة

الصَّيغة والوزن مصطلحان يعبران عن هيأة الكلمة، قال الرضي: ((المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيأتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها))[3]، وقال في صيغة الكلمة: ((هي عدد حروفها المرتَّبة وحركاتها المعينة

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 3 / 140 - 142 .

(2) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 2 / 564 .

(3) شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 8 .

وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه))[1]، ويلاحظ أنَّ الصِّيغة هي: عدد حروف الكلمة الزائدة والأصلية، وحركاتها وسكناتها مع اعتبار معرفة الأصلي والزائد منها وتحديد موضع كلِّ حرف، قال الرضيُّ وهو يوضِّح معنى قوله: (حروفها المرتَّبة): ((وإنَّما قلنا: " حروفها المرتَّبة " ؛ لأنَّه إذا تغيَّر النظم والترتيب تغيَّر الوزن، كما تقول: "يَئِس"، بوزن فَعِل، و" أَيِس " على وزن عَفِل))[2]، ويلاحظ من نصِّ الرضي أنَّ الصيغة: يَئِس وأَيِس، والوزن: فَعَل، وعَفَل.

ويبدو أنَّ الاحتكام في معرفة الطارئ في هذا الباب يكون إلى الأصل، ذكر ذلك الرضيُّ، معللاً سبب وزن الكلمة على " فَعَل "، فقال: ((لأنَّ الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول، وما زِيدَ فيها من الحروف، وما طرأ عليها من تغيير لحروفها بالحركة والسكون))[3]، وعقد ابن جني في ذلك باباً سمَّاه: (في باب السَّلب)، ذكر فيه أنَّ همزة السَّلْب والتضعيف في نحو: أعجم ومرَّض وتحوَّب وتأثَّم زيادةٌ طارئةٌ على الأصل الذي هو " الفاء والعين واللام[4]، وذلك للحصول على صيغٍ طارئة، قال الرضيُّ: ((بسبب الصِّيغة الطارئة على جوهر الكلمة))[5]، فهناك صيغٌ يطلبها السياق، لمعنى طارئ، وهناك صيغ لا تدلُّ على معنى طارئ، ذكر الأشموني (ت: 900 هـ)أنَّ التصريف، يطلق على شيئين، فقال: ((الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كـ: التصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول... والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها))[6]، وهذا يعني أنَّ بعض الأبنية الصَّرفية تأتي لمعانٍ طارئة، وبعضها

---

(1) المصدر نفسه : 1/ 8 .

(2) المصدر نفسه : 1/ 8 .

(3) المصدر نفسه : 1/ 14 .

(4) ينظر : الخصائص : 3 / 82 .

(5) شرح الرضي على الكافية : 4/ 97.

(6) حاشية الصَّبَّان ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني : 4 / 331 .

خلاف ذلك، وذكر الصَّبَّان (ت: 1206 هـ) عبارة الأشموني شارحاً مسألة تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة، منها ((لغير معنى طارئ عليها))[1]، ومنها ((لمعنى طارئ))[2]، وسنجلي هذا المطلب في ثلاث مسائل:

أولاً: السَّلب الطارئ

السَّلب لغة: الانتزاع والأخذ[3]، أمَّا اصطلاحاً فهو نسخ معنى اللفظ الأصلي بضدَّه، بسبب الزيادة الطارئة عليه، لا بسبب حروف النفي، ذكر ذلك النحاة في همزة السلب، وفي معاني(أَفْعَلَ)، وذلك نحو: (أشكيتُه)، أي: أَزَلْتُ شِكايته[4].

وأفرد ابن جني باباً في السَّلب، تحدَّث فيه على الزيادة الطارئة التي تُحدث معنى السَّلب الطارئ في الكلمة، فقال: ((فلمَّا كان السَّلب معنىً زائداً حادثاً لاقَ به من الفعل ما كان ذا زيادة ؛ من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام))[5]، ثمَّ نصَّ على أنَّ همزة السلب تزيل المعنى الأول للكلمة ؛ ذلك بأنَّ الطارئ يزيل حكم المطروء عليه، فقال: ((ألا ترى أنَّ تصريف(ع ج م) أين وقعت في كلامهم، إنَّما هو للإبهام وضدِّ البيان... ثمَّ إنَّهم قالوا: أعجمتُ الكتابَ ؛ إذا بيَّنته وأوضحته، فهو إذاً لسلب معنى الاستبهام لا إثباته))[6]، ويلاحظ أنَّ همزة السَّلب الطارئة هي التي أحدثت المعنى الثاني لمادة

---

(1) المصدر نفسه : 4 / 332 .

(2) المصدر نفسه : 4 / 332 .

(3) ينظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (سلب) :3 / 92 ، والمفصل : 360 ، وشرح المفصل : 6 / 457 ، والتعريفات : 70 .

(4) ينظر : الخصائص : 3 / 79 ، وأصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم : 267 .

(5) المصدر نفسه : 3 / 82 .

(6) المصدر نفسه : 3 / 77 - 78 .

(عجم)، وهو: البيان، فأزالت المعنى الأول، وهو: الإبهام، وهذا يعني أنَّ عنصري التضادِّ في (عجم) هما الإبهام والبيان، فكان الحكم للطارئ.

وضرب ابن جني أمثلة متنوعة في الباب نفسه، منها قوله: ((ومثله تصريف (ش ك و)، فأين وقع ذلك فمعناه إثبات الشَّكْو والشَّكوى والشَّكاة وشكوت واشتكيت، فالباب فيه كما تراه لإثبات هذا المعنى، ثمَّ إنَّهم قالوا: أشكيتُ الرجلَ، إذا زُلْتَ له عمَّا يشكوه، فهو إذاً لسلب معنى الشكوى لا لإثباته))[1]، ثمَّ ضرب مثالاً آخر، في السَّلب، فقال: ((ومنه تصريف:(م ر ض)، إنَّها لإثبات معنى المرض ؛ نحو مرِض يمرض وهو مريض ومارض ومرضى ومراضى، ثمَّ إنَّهم قالوا: مرَّضتُ الرجل، أي: داويته من مرضه حتى أزلته عنه))[2]، ويلاحظ أنَّه استعمل زيادة تضعيف العين، فقال (فعَّل) فأفاد سلب معنى الفعل (م ر ض)، وليس الهمزة، كما في المثالين الأوليين[3]، وقال أيضاً: ((ومن ذلك تصريف (أ ث م) أين هي وقعت، لإثبات معنى الإثم، نحو: أَثِم يأثم، وآثم، وأثيم، وأثوم، والمأثم، وهذا كلَّه لإثباته، ثمَّ إنَّهم قالوا: تأثَّم، أي: ترك الإثم، ومثله: تحوَّب، أي: ترك الحوب))[4]، ويلاحظ أنَّ أمثلته هذه في الأفعال، لكنَّه ضرب أمثلة أخرى في الأسماء، فقال: ((وقد وجدته أيضاً في الأسماء... فمن تلك الأسماء، قولهم: التودية، لعودٍ يُصَرُّ على خِلْفِ الناقة، ليمنع اللبن، وهي (تفعِلة) من (وَدى، يدِي)، إذا سال وجرى، وإنما هي لإزالة الودي لالإثباته... ومنه تصريف (ب ط ن)، إنَّما هو لإثبات معنى البطن، نحو: بَطُن، وهو بطين ومبطان، ثمَّ قالوا: رجلٌ مُبَطَّن، للخميص البطن، فكأنَّه لسلب هذا المعنى))[5]، وعبارة ابن جني: (وجدته أيضاً

---

(1) الخصائص : 3 / 78 - 79 .

(2) المصدر نفسه : 3 / 79 .

(3) ولذلك وسمتُ هذا المطلب بـ (السلب الطارئ) ، وليس بـ (همزة السلب الطارئة) .

(4) الخصائص : 3 / 80 .

(5) المصدر نفسه : 3 / 80 - 81 .

في الأسماء) تشير بوضوح إلى أنَّ ذلك من إبداعاته، فهو ينسب إيجاد السَّلب في الأسماء لنفسه، فلا أحدَ يشاركه في هذا الإيجاد، وقد أكَّد ذلك بعد أن أتمَّ كلامه، فقال: ((وأنا أرى في هذا الموضع من العربية ما أذكره لك))[1]، فهو ـ إذاً ـ اعجابٌ بالنفس، ((لكنَّه اعجابٌ يحوطه الروح العلمي))[2]، وهذه الأمثلة جميعها جعلها ابن جني تدور على أصلٍ واحد، وهو ((من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل))[3]، ليؤكِّد المعنى الطارئ للسلب بسبب الزيادة الطارئة، والسلب الطارئ أكَّده الدكتور محمد حُسين آل ياسين، فقال: ((المعنى السلبي هو الذي تقدَّم نحو المعنى الإيجابي فلصق به وطرأ عليه))[4]، ثمَّ أكَّد هذا الطارئ، و سمَّاه بـ: المعتديفقال: ((فإذا صحَّ أنَّ المعنى السلبي هو الطارئ، صحَّ قولنا أنَّه هو المعتدي ؛ لأنَّ الفطرة البشرية تنفر من هذه السلبية المقيتة، وترتاح إلى الإيجابية المحببة))[5]، ويلاحظ من هذه النصوص أنَّ عنصري التضاد هما الإيجاب والسلب فكان الحكم لطارئهما، أمَّا نوع التضاد فحادٌّ.

ثانياً: النِّسبة الطَّارئة على التصغير

التصغير: ((تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيرا، أو تقليلا، أو تقريبا، أو تكريما، أو تلطيفا))[6]، أمّا النسب فهو إلحاق ما قبل آخر الاسم ياءً مشدَّدة مكسوراً ما قبلها، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر[7]، وعرَّف الأستاذ

---

(1) المصدر نفسه : 3 / 83 .

(2) ينظر : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : 14.

(3) الخصائص : 3 / 82 .

(4) الأضداد في اللغة : 202.

(5) المصدر نفسه : 202 .

(7) التعريفات : 38 .

(7) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : 2/ 207 ، وينظر : التعريفات : 132.

عباس حسن التصغير بقوله: ((تغيير يطرأ على أبنية الكلم)) [1]، وقال: ((وبهذا التغيير الطارئ يصير الاسم على وزن: " فُعَيْل "))[2]، وقال أيضاً: ((وهذه التغييرات التي طرأت على الرباعي عند تصغيره هي التغييرات التي طرأت على الثلاثي عند تصغيره))[3]، وهو الصحيح لما تحمله أبنية التصغير من معنى الطروء؛ لأنَّ القصد من التصغير الوصف في المعنى، وفائدته الاختصار، فإذا قلنا: رجل، احتمل التكبير والتصغير؛ فإن أردنا تخصيصه، قلنا: رجل صغير، فإذا أردنا الاختصار، قلنا: رُجَيْل [4]، ويلاحظ أنَّ عنصري التضادِّ هما التكبير والتصغير، فكان الحكم للطارئ، وقد أوضحنا أنَّه لا يجوز إهدار علامة المصغر إذا كان طارئاً، قال الرضيُّ: ((لا يهدر علامة المصغَّر؛ إذ هو الطارئ))[5]، ولكن إذا كان المصغر مطروءاً عليه تهدر علامته، ومن ذلك إذا طرأ النسب على المصغر في نحو: (أميَّة) و(قصيّ)، فإنّ ياء التصغير تحذف من الصيغة؛ لأنَّه مطروءٌ عليه، فيقال عند النسب: (أمويّ) و (قصويّ) بحذف ياء التصغير، قال الرضيُّ: ((وحذفت ياء التصغير إذا طرأ النَّسب على المصغَّر في نحو: أُمَويّ وقُصَويّ المنسوبين إلى أميّة وقُصيّ؛ لأنَّ المنسوب في مصغَّر المنسوب هو العمدة؛ إذ هو الموصوف)) [6]، ويلاحظ أنَّ علامة التصغير هُدرت؛ لأنَّه مطروءٌ عليه، ولم تُهدر علامة النسبة؛ لأنَّها طارئة، قال الرضيُّ: ((وأمَّا النِّسبة فطارئة، فلا تهدر علامتها، فعلى هذه القاعدة ينسب إلى جُهَيْنَة: جُهَنِيّ، بحذف الياء))[7]، ويعني ياء

---

(1) النحو الوافي: 4/ 578 .
(2) المصدر نفسه: 4/ 583 .
(3) المصدر نفسه: 4/ 588 .
(4) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 1 / 42 .
(5) شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 161 .
(6) شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 161 .
(7) المصدر نفسه: 1/ 161 .

التصغير، ويتبين من ذلك أن ياء التصغير وياء النَّسب هما عنصرا التضادِّ، والحكم فيهما للطارئ، أما نوع التضادِّ فدائريٌّ.

ثالثاً: صيغ طارئة مختلفة

إنَّ دلالات الخطاب بالصِّيغة الاسمية تختلف عن ضدِّها، وهي تختلف في ما بينها، فلكلٍّ منها دلالة طارئة تختلف عن الأخرى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الملك: 19]، قال الزمخشري: ((لِمَ قيل: " ويقبضن "، ولم يقل: وقابضات؟ قلت: لأنَّ الأصل في الطيران هو صفُّ الأجنحة...، وأمَّا القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك، فجيء بما هو طارٍ غير أصل بلفظ الفعل))[1]، وأخذه الرازي، فقال: ((وأمَّا القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرُّك، فجيء بما هو طارئ غير أصلي بلفظ الفعل على معنى أنهنَّ صافات))[2]، وأعاده أبو حيان بنصِّه[3]، وهذا يعني أنَّ الصِّيغ قد تكون في حالة تضادٍّ دائري، بحسب حاجة التركيب للصيغة الطارئة، والحكمللطارئ أبداً، قال الدكتور فاضل السامرائي بعد أن ذكر الآية: ((فلميقل: " صافات وقابضات " أو" يصففن ويقبضن "، وذلك أنَّ الأصل في الطيران صفُّ الأجنحة والقبض طارئ، فكان الصفُّ بصيغة الاسمية، للدلالة على الثبوت، والقبض بصيغة الفعلية، للدلالة على التجدد والحدوث))[4]، وذكر الدكتور فاضل السامرائي الفرق في الصيغة الاسمية وصيغة الفعل الطارئة، في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: 193]، فقال: ((جاء للدلالة على الحال الثابتة

---

(1) الكشاف: 4/ 569 .

(2) مفاتيح الغيب: 30 / 593 .

(3) ينظر: البحر المحيط: 8/ 297 .

(4) معاني الأبنية في العربية: 12 .

بالاسم" صامتون "، وجاء للدلالة على الحال الطارئة بالفعل " دعوتموهم "))[1]، وذكر الشيخ شبَّر الفقيه أنَّ الانتقال من صيغة إلى أخرى لا بدَّ من أن يصحبهانتقال من معنى إلى آخر، وذكر أنَّ بناء (فعلان) يدلُّ على الطروء، فقال: ((لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة... أنَّ بناء فعلان يدل على الحدوث والطروء))[2]، وهذا يعني أنَّ بعض التغييرات في صيغة الكلمة، يكون: ((لمعنى طارئ عليها))[3]، وبهذه الزيادات لميكن بين الكلمات ترادفُ، وإنْ كانت ذاتُ جذرٍ واحدٍ، ذكر الدكتور أحمد مختار عمر صيغاً مختلفةً من مثل: (قادر) و (قدير) و (مقتدر)، فقال: ((فقد انتفى ترادفُها لاختلاف معناها الصَّرفي، ولذا ناسب كلٌّ منها سياقاً معيناً لا يناسب الآخر))[4]، وذكر الدكتور فاضل السامرائي أنَّ (مقتدر) أبلغ من (قادر) ؛ لأنَّ صيغة افتعل تفيد المبالغة[5]،وقال في مصنَّفٍ آخر: ((قد يُعدل من صيغة إلى صيغة أخرى للتمييز بين معنيين، كقولهم: رجل سَكْت، وسَكِت، فجعلوا السَكْت للكثير السكوت، والسِكت للقليل الكلام))[6]،ويلاحظ من النصوص أنَّه يؤتى بما هو طارئ من الصِّيغ الاسمية والفعلية للدلالة على معنىً يطلبه السياق.

---

(1) المصدر نفسه : 11 .

(2) الدلالة القرآنية في فكر محمد حسين الطباطبائي ، الدكتور الشيخ شبَّر الفقيه : 255 .

(3) البرهان في علوم القرآن : 1 / 208 ، وينظر: حاشية الصبَّان ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 4 / 331 .

(4) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 123 .

(5) ينظر : لمسات بيانية في نصوص من التنزيل : 128 .

(6) معاني الأبنية في العربية : 11 .

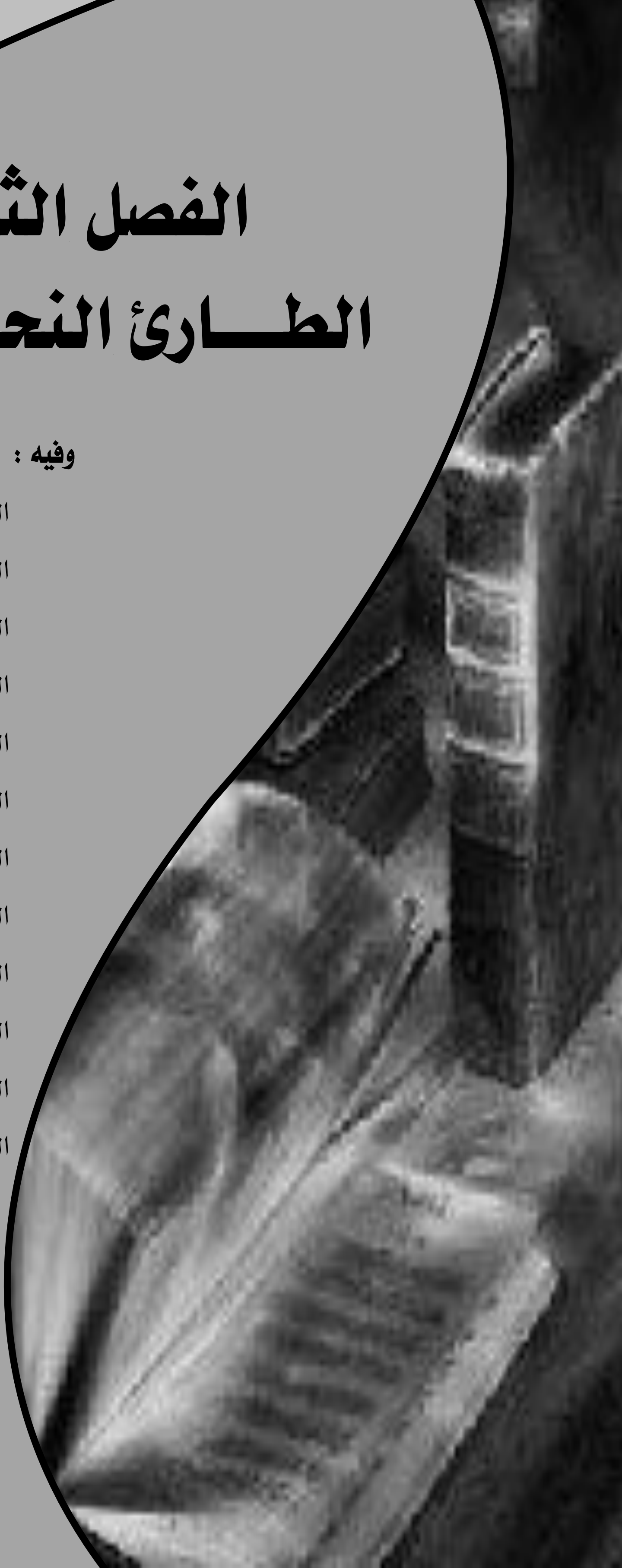
الفصل الثالث

الطــــارئ النحـــــــوي

وفيه :

- الطارئ في التنكير والتعريف
- الطارئ في البناء والإعراب
- الطارئ في العلمية
- الطارئ في الشرط
- الطارئ في التّضامّ
- الطارئ في التركيب
- الطارئ في معنى أحرف الصرف
- الطارئ في المقيَّدات الزمنية
- الطارئ في العُرف والوضع
- الطارئ في اللبس
- الطارئ في الخصوص والعموم
- الطارئ في الشَّك

3



الفصل الثالث

الطارئ النَّحويّ

النحـو، لغـة: القصـد نحـو الشـيء[1]، واصـطلاحاً: هـو علـم اسـتخرجه المتقـدمون بالمقـاييس المسـتنبطة مـن استقراء كـلام العـرب يختصُّ بتغيير أواخـر الكلم[2]، واختصاص تغيير أواخر الكلم بعلم النحو لا يعني أنَّ المشتغلين بـالنحو قد أهملوا المعنى، فقد ربط اللغويون القدامى المسائل النحوية بالمعنى، قـال المبرد: ((هذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكلُّ ما صلح به المعنـى فهو جيِّد، وكـلُّ مـا فسـد بـه المعنـى فهو مـردود))[3]، وأكَّـد عبـد القـاهر الجرجـاني علاقـة النحـو بـالمعنى، فقـال: ((لا معنـى للـنظم غيرتـوخِّي معـاني النحـو فيمـا بـين الكلـم))[4]، وهذا يعنيأنَّ النحاة لم يقصُروا النحو على البحث في أواخـر الكلـم، ولم يضيِّقوا دائـرة البحـث النحـوي، ولم يُخطئـوا إلى العربيـة، كمـا ذكـر الأسـتاذ إبـراهيم مصطفى[5].

وعلـم النحـو أوسـع مـن اختصاصـه في أواخـر الكلـم، قـد أكَّـد الـدكتور إبـراهيم أنـيس أنَّ النظـام النحـوي هـو نظـام بنـاء الجملـة، وإنَّ أي تغيير في مكـان الكلمات داخل الجملة يصحبه تغيير في المعنى، فمعنى الكـلام يقوم علـى أسـاس

---

(1) ينظر: العين، مادة، (نحو): 3 / 1767، ومعجم مقاييس اللغة، مادة، (نحو): 5 / 403.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 35، والتكملة: 163، والمنصف في شرح التصريف: 1/ 4.

(3) المقتضب: 4/ 311.

(4) دلائل الإعجاز: 261.

(5) ينظر: إحياء النحو: 7.

مراعاة الجانب النحوي، وأنَّ أيَّ فسادٍ في العلاقات النحوية يؤدي إلى عبارة لا معنى لها[1].

والذي يهمُّنا من هذا التقديم دراسة الطارئ النحوي ـ سواء أكان يتعلق بأواخر الكلم أم بالدلالة النحوية ـ وسنتناول في هذه الدراسة: (الطارئ في التنكير والتعريف) و(الطارئ في البناء والإعراب) و (الطارئ في العلمية) و(الطارئ في الشَّرط) و(الطارئ في التَّضامِّ) و(الطارئ في التركيب) و(الطارئ في معنى أحرف الصَّرف) و(الطارئ في المقيِّدات الزمنيَّة) و(الطارئ في العرف والوضع) و (الطارئ في اللبس) و(الطارئ في التخصيص والعموم)، و (الطارئ في الشَّكِّ).

الطارئ في التنكير والتعريف

التعريف: الإعلام، والتنكير ضدُّه[2]، ودلالة التعريف هي الوضوح والبيان والإعلام، أمَّا دلالة التنكير فضدُّ ذلك كلِّه[3]، ولذلك قيل إنَّ النكرة اسم يدل على شيء غير معيَّن ؛ بسبب شيوعه بين أفرادٍ كثيرةٍ، أمَّا المعرفة فهو اسم وُضِع لشيء معيَّن[4]، والنكرة أصل، والمعرفة طارئة عليها، قال أبو حيَّان الأندلسي: ((والنكرة هي الأولى، والمعرفة طارئة عليها))[5]، وذكر أبو البركات الأنباري الإضافة، وهي نوع من المعرفة، فقال: ((والإضافة طارئة))[6]، وقد يكون التنكير طارئاً أيضاً، قال السَّيوطي في (أمس):((ويدخله التنوين إذا طرأ

(1) ينظر : دلالة الألفاظ : 36 .
(2) ينظر: القاموس المحيط ، مادة (عرف) : 772 .
(3) ينظر : التعريف والتنكير في النحو العربي ، الدكتور أحمد عفيفي : 19 .
(4) ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 907 .
(5) المصدر نفسه : 2/ 907 ، وشرح قطر الندى وبلّ الصَّدى ، ابن هشام الأنصاري : 107 .
(6) الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة رقم (2) : 1 / 19 .

التنكيرُعليه))[1]، وسأذكر مثالين في التعريف الطارئ، ومثالين في التنكير الطارئ، ومثال آخر في اللفظين المتساويين من جهة التعريف الطارئ، وذلك في خمس مسائل:

المسألة الأُولى: تحدَّث ابن جني على التعريف الطارئ، فقال: ((فإذا ترادف الضدَّان في شيء منها كان الحكم للطارئ، فأزال الأول، وذلك كـ: لام التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه، كـ: رجلٌ والرجل، وغلامٌ والغلام ؛ وذلك أنَّ اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير، فلمَّا ترادفا على الكلمة تضادًّا، فكان الحكم لطارئهما، وهو اللام))[2]، ويلاحظ أنَّ عنصريَّ التضادِّ هما التنكير والتعريف فكان الحكم للطارئ منهما.

المسألة الثانية: تقترب النكرة من التعريف إذا كانت مقصودةً، فإذا قلت: (رجل) فهو نكرة، وإذا قلت: (يا رجلُ) أصبح كأنَّه معرفة، وهذا طارئٌ في النكرة المقصودة، قال الأستاذ عباس حسن:((تصير النكرةُ المقصودةُ التي لم توصف قبل النداء معرفةً بسبب النداء،فتعريفها

به طارئ، فتوصَفُ بالمعرفة تبعاً لهذا التعريف الطارئ))[3].

المسألة الثالثة: ومن التنكير الطارئ ما تحدَّث به الشلوبين على عود المضمر على ظاهر نكرة، وهذا الظاهر هو: مجرور (رُبّ)، نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه، إذ ذكر الشلوبين أنَّ الضمير في (أخيه): نكرة لا معرفة، ونقل عن سيبويه أنَّه جعله معرفة [4]،فقال: ((فأجراه سيبويه على أصله، ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة الكلام ؛ لأنَّه أمر طارئ في هذاالموضع، والنكرة في

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو : 3 / 38 .

(2) الخصائص : 3 / 64 .

(3) النحو الوافي : 4 / 29 .

(4) والحقُّ أنَّ سيبويه جعله نكرة وليس معرفة وسيتضح ذلك ، ينظر : كتاب سيبويه : 2/ 54 ـ 55 .

كل موضع ليست كذلك، فلذلك جعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة))[1]، ثمَّ نصَّ على أنَّ التنكيرَ طارئٌ على هذا الضمير، فقال: ((هذا الضمير إنَّما هو ضمير نكرة، أي: ضمير نكرة لم يطرأ عليه عند إضماره من القصد إلى واحد بعينه ما يخرجه عن التنكير إلى التعريف))[2]، وأنكر الدكتور تمام حسان أن يكون هناك ضمير نكرة، فقال: ((وليس في الضمائر نكرات، وإن كانت مرجعها أحياناً من قبيل النكرات))[3]، وكلام الشلوبين يدل على طروء التنكير فيه، ويلاحظ أنَّ عنصريَّ التضاد في النَّصِّ هما التعريف والتنكير في (الهاء)، من (أخيه)، فهو معرفة من جهة الأصل ؛ لكونه ضميراً، و طروء التنكير عليه من جهة كونه يعود على نكرة، وهذا واضح في المثال الذي أورده، وهو: (رُبَّ رجلٍوأخيه)، فقد وصف هذا الضمير بأنه: ((نكرة من حيث المعنى))[4]، ثمَّ أكَّد أنَّه ليس هناك ((ما يخرجه من التنكير إلى التعريف))[5]، وهذا يعني أنَّ هذا الضمير خالٍ من التعريف، فالهاء في (أخيه) يتنازعها ضدَّان، أمَّا الأول: فكونه ضميراً، والضميرُ معرفةٌ عند النحويين، وهو الأصل، وأمَّا الثاني: فهو عَوْد هذا الضمير على نكرة، فهو (نكرة من حيث المعنى) كما قال الشلوبين، وهو الطارئ، والطارئ يزيل حكم الثابت ؛ لأنَّ الهاء في (أخيه) لا يعود على واحد بعينه، وقد مرَّ أنَّ التعريف وُضِع لشيءٍ معيَّن، وهذا باختصار:((الذي طرأ عليه من جهة الكلام، لأنه أمر طارئ في هذا الموضع))[6]، فعنصرا التضادِّ إذاً هما التعريف والتنكير، أمَّا نوع التضاد فمتدرِّج،كما توضَّح.

---

(1) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 2/ 823 .

(2) المصدر نفسه : 2/ 823 .

(3) الخلاصة النحوية : الدكتور ، تمام حسان : 96 .

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 2/ 822 .

(5) المصدر نفسه : 2/ 823 .

(6)شرح المقدمة الجزولية الكبير: 2/ 823 .

ولكن هناك مسألة - غاية في الأهمية - يذكرها الشلوبين وهو يلتمس العذر لسيبويه، والمسألة هي أنَّ سيبويه: (لم يبالِ بالطارئ)، فيقول: ((فأجراه سيبويه على أصله، ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة الكلام))[1]، ونلاحظ أنَّ الشلوبين لم يردَّ على سيبويه قوله، وقد أوردنا أنَّ (الحكم للطارئ)، وهو قانون لم يُكسَر في موضع، ولم يدَّعِ أحدٌ خلافه، حتى الشلوبين نفسه، قد أكَّد هذا القانون في مواضع كثيرة من كتابه: (شرح المقدمة الجزولية الكبير)[2]، فكيف يؤكِّده في موضعٍ، ولم يُنكِر على مَنْ أنكره في موضعٍ آخر ؟ والحقُّ أنَّ إقراره تارة، وإغفاله عنه تارة أخرى أمر يتطلَّب التأويل، وتخريج ذلك في أمرين:

الأول: أنَّه نسب ذلك إلى سيبويه، وليس إلى نفسه، وقوله: ((ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه)) يوضح ذلك، ويعني: سيبويه، ولكن الشلوبين وَهِم حينما نسب إلى سيبويه عدم المبالاة في ذلك، فسيبويه لم يقل إنَّه معرفة، بل أكَّد أنَّه نكرة وإن كان ظاهره معرفة، فقال: ((" وأخيه " في موضع نكرة ؛ لأنَّ المعنى إنَّما هو: وأخٍ له، فإن قيل: أَمضافة إلى معرفةٍ أو نكرة ؟ فإنَّك قائل إلى معرفة، ولكنها أُجريت مُجرى النكرة))[3]، وعبارته الأخيرة أظهرت أنَّ (أخ) المضاف إلى معرفة أصبحت معرفته بحكم المطروء عليها ؛ ولذلك أجريت مجرى النكرة، فأصبح هذا المجرى طارئاً، ويلاحظ أنَّ الشلوبين بنى رأيه على نصِّ سيبويه، ثمَّ يقول: إنَّ سيبويه أجراه على أصله.

والثاني: أقرَّ الشلوبين أنَّ الحكم للطارئ في هذه المسألة، ولم ينكره، يدلُّ على ذلك كلامه، إذ قال: ((هذا الضمير إنَّما هو ضمير نكرة))[4]، فكونه

(1) المصدر نفسه: 2/ 823 .

(2) ينظر على سبيل التمثيل : 1/ 225 ، 263 ، 2 / 580 ،582 .

(3) كتاب سيبويه : 2 / 54 ـ 55 .

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 2/ 823 .

فكونه ضميراً في الأصل، وكونه نكرةً في المعنى، يعني أنَّ التنكير طارئ عليه، أمَّا سيبويه فقد نصَّ على ذلك أيضا كما توضَّح، وهذا يعني أنَّ الشلوبين لم يجره على أصله، وقد اقتفى أثر سيبويه في ذلك، والخلاصة أنَّ عنصريَّ التضادِّ هما التعريف والتنكير، وهو بين فرع وأصل، فكان الحكم لطارئهما، وهو الأصل، لأنَّ التعريف فرع على التنكير[1]، فأصبح التنكير طارئاً، وإن كان أصلاً.

المسألة الرابعة: ومن أمثلة طروء التنكير ما ورد في (أمس)، وهو معرفة، فإذا دخله (التنوين) و (أل) تنكَّر، وكان ذلك طارئاً، وتفصيل ذلك: أنَّ (أمس) إذا قُصد به اليوم الذي قبل يومنا، فهو معرفة، ذكر سيبويه (أمس)، فقال: ((لليوم الذي قبل يومك))[2]، وقال المرزوقي (ت: 421 هـ): ((أمس: لليوم الذي يليه يومك الذي أنت فيه، وقد مضى))[3]، ويلاحظ من نصَّيِّ: سيبويه، والمرزوقي أنَّ (أمس) معيَّنٌومعلوم، فهو معرفة، وإن كان خالياً من (أل) و (الإضافة)، وعلَّل المرزوقي استغناء (أمس) عن(أل) التعريف، وهو يوازن بينها وبين (غد)، فقال: ((أمس: مشاهدٌ معلوم، و غد: ليس بمعلوم ولا مشاهد))[4]، ولأهمية كلامه أعاده ابن يعيش، وقد فسَّره بقوله: ((فأقاموا المشاهدة في أمس مقام أداة التعريف، ولم يكن ذلك في غد))[5]، وهذا يعني أنَّ (أمس) معرفةٌ سواءٌ أكان ظرفاً مبنياً على الكسر عند الحجازيين أم ممنوعاً من الصَّرف عند التميميين[6]، فإذا أُدخلت عليه (أل) تنكَّر، قال السَّيوطي: ((إن أردت تعريفه بـ

(1) ينظر : أسرار العربية : 341 .

(2) كتاب سيبويه : 3 / 479 .

(3) الأزمنة والأمكنة ، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي : 1 / 214 .

(4) المصدر نفسه : 1 / 215 .

(5) شرح المفصل : 4 / 107 .

(6) ينظر : العين ، مادة (أمس) : 1 / 104 ، والمفصَّل : 210 ، وشرح المفصَّل : 4 / 106 .

(أل) تنكَّر))[1]، وذلك أنَّ (أل) التعريف في (أمس) لا تشبه (أل) في باقي الأسماء، ذكر ذلك أبو جعفر النحَّاس (ت: 338 هـ)، فقال: ((إنَّ تعريف أمس ليس كتعريف المتمكنات))[2]، وهذا يعني أنَّ (أل) أفادت معنى السلب في(أمس)[3]، وهي إفادةٌ طارئة، وإذا نوِّن (أمس)، تنكَّر أيضاً، وأفاد معنى السلب، وكان ذلك طارئاً أيضاً، ذكر ذلك السَّيوطي، إذ عقد باباً في فن الألغاز، فتحدَّث على (أمس)، فقال: ((ويدخله التنوين إذا طرأ التنكيرُعليه))[4]. وينصرف إذا طرأ عليه عليه التنكير، قال المرادي:((فلو طرأ تنكيره انصرف))[5]، ولعلَّ ذلك يفسِّر مجيء (أمس) في القرآن الكريم، وقد دخلها (الألف واللام) في كلِّ المواضع التي وردت فيه[6]، وكأنَّ الآياتِ جميعَها تُنبئُ بأنَّ (الأمس) لا يراد به اليوم الذي قبل يومك مباشرة، بل يعني: (الزمن القريب)، قال الزمخشري: ((قد يُذكر الأمس، ولا يراد به اليوم الذي قبل يومك، ولكن الوقت المستقرب على طريقالاستعارة))[7]، أو يعني: (اليوم المعهود) بين المتكلم والمخاطب[8]، وهذا يعني يعني أنَّ إفادة التنكير في (أل) طارئةٌ، كما أنَّ التعريف طارئ على التنكير[1].

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو : 3 / 37 .

(2) إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس : 4 / 546 .

(3) ينظر : الخصائص : 3 / 84 .

(4) الأشباه والنظائر في النحو : 3 / 38 .

(5) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : 3 / 1203 .

(6)وردت في أربعة مواضع من القرآن الكريم ، وبلفظ واحد ، وهو قوله تعالى : (بِٱلْأَمْسِ) والمواضع : (يونس : 24) و (القصص : 18 ، 19، 82) ، ينظر : المعجم المفهرس للألفاظ القرآن ، محمد فؤاد عبد الباقي : 101.

(7) الكشاف : 3 / 419 .

(8) فرَّق الدكتور فاضل السامرَّائي بين (أمس) و (الأمس) ، فقال : ((فالفرق بين قولك : فعلت هذا أمس ، وقولك : فعلت هذا بالأمس ، أنَّ الأول قصدت به أنَّك فعلته في اليوم الذي

المسألة الخامسة: تحدَّث الرضي على التعريف الطارئ في الصِّفة المعرفة وموصوفها، وذلك حينما تكلَّم على الموصوف المعرفة، أخصٌّ هو من صفته أم مساوٍ لها، نحو: الرجل العاقل، فذكر أنَّ اللفظين متساويان من جهة التعريف الطارئ، فقال: ((والثاني فيه وإن كان أخصُّ من الأول من جهة مدلول اللفظ، إلَّا أنهما من جهة التعريف الطارئ على مدلوليهما الوضعيين متساويان))[2]، وعلَّة الطروء تتوضَّح في مثاله: (الرجل العاقل)، فالأصل أنَّ المعارف الخمس لا توصف إلاَّ إذا كان الموصوف أخصَّ من صفته[3]، وعلَّة ذلك يذكرها الرضي بقوله: ((وإنَّما لم يجز أن يكون النعت أخصَّ من المنعوت ؛ لأنَّ الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخصُّ، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة))[4].

إذاً ما الذي طرأ على اللفظين وجعلهما متساويين ؟ الجواب: أنَّهما تساويا بـ (أل)، وهي طارئة على النعت، وهو في الأصل أخصُّ من المنعوت، أو كما قال الرضيُّ:((من جهة التعريف الطارئ على مدلوليهما الوضعيين))[5].

ويلاحظ من نصِّ الرضيِّ أنَّ التعريف الطارئ على النعت جعله متساوياً مع المنعوت، وعنصرا التضادِّ هما النقصان والتساوي فكان الحكم لطارئهما، أمَّا نوع التضادِّ فمتدرج[6].

= قبل يومك ، وأمَّا الثاني ، فمعناه : أنَّك فعلته في اليوم المعهود بينك وبين المخاطب)) ، معاني النحو : 2 / 180 .

(1) ينظر : أسرار العربية : 341 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 2/ 311 - 312 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 311 -312 .

(4) المصدر نفسه : 2 / 314 .

(5)شرح الرضي على الكافية : 1 / 311 – 312 .

(6) هناك درجات مختلفة ، تقترب من التساوي وتبتعد ، نحو : النقصان ، الزيادة ، التعادل ، التوازن ، التماثل ، التعاكس ، التخالف ، ينظر : معجم المترادفات الأضداد : 156 .

الطارئ في البناء والإعراب

الإعراب في اللغة: الإبانة والإفصاح[1]، وفي الاصطلاح: تغيير يلحق أواخر الكلم، وأنواع الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، أو هو صوت يصحب آخر الكلمة المعربة في الكلام المنطوق بحركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما[2]، والإعراب عند النحاة موضوع للإبانة عن وظائف مفردات التركيب أو بيان منزلتها، فـ ((الإعراب إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها، باعتبار المعاني المختلفة عليها))[3]، أمَّا البناء: فهو لزوم آخر اللفظ علامة واحدة في كلِّ أحواله، وهذا يعني أنَّ البناء ضدُّ الإعراب، قال الرضي:((الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أنَّ البناء ضدُّه))[4]، لذلك قيل: إنَّ علم النحو يدرس((الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه، وحركة البناء وسكونه))[5].

والطروء يكون في الإعراب والبناء، ويكون بين حالات الإعراب نفسها، قال الدكتور محمد حماسة: ((وأمَّا إذا طرأ ما يوجب غير الإعراب في الأسماء، وغير البناء في الأفعال، فهو من متغيرات البناء الظاهري))[6]، وفي ذلك مسائل:

المسألة الأولى: الإعراب الطارئ، ومثاله إعراب الفعل المضارع، قيل: الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء، والأصل في البناء أن يكون للأفعال[7]، وهذا يعني أنَّ الإعراب في الفعل المضارع طارئ عليه، ويدل على ذلك أنَّ الفعل المضارعيرجع إلى أصله من البناء إذا اتصل بنون النسوة ونونيِّ التوكيد: الثقيلةِ

(1) ينظر: لسان العرب، مادة (عرب): 10 / 83.

(2) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: 151.

(3) المصدر نفسه: 1 / 309.

(4) شرح الرضي على الكافية: 1 / 71.

(5) شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 8.

(6) بناء الجملة العربية: 246.

(7) ينظر: أسرار العربية: 24، وشرح شافية ابن الحاجب: 10/1.

والخفيفة، وتحدَّث الشلوبين على سبب بنائه، فقال: ((ولم يكن للفعل إلا حالان، إمَّا الإعراب وإمَّا البناء... والأصل البناء، فينبغي أن يرجع إلى أصله من البناء، إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذي هو الإعراب))(1)، وهو كلام أعاده السيوطي بنصِّه(2)، ويلاحظ أنَّ عنصريَّ التضادِّ هما البناء والإعراب، أمَّا نوع التضادِّ فحادٌّ، لأنَّ الكلمة إمَّا معربة وإمَّا مبنية كما تبيَّن ذلك في الفصل الأول.

المسألة الثانية: الطروء بين حالات الإعراب، ومثاله ما ذكره أبو البركات الأنباري على علَّة رفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، وعلَّة جزمها ونصبها بحذف النون، فقال: ((لأنَّ الثبوتأول، والحذف طارٍ عليه، كما أنَّ الرفع أول، والجزم والنصب طاريان عليه، فأعطوا الأول الأول، والطارئ الطارئ))(3)، ويلاحظ أن التضادَّ متعدد، وهو تضادٌّ دائري، أمَّا عناصر التضادِّ فهي الرفع والنصب والجزم، ومعنى قول أبي البركات: (الرفع أول والجزم والنصب طاريان عليه) أنَّ الأصل في إعراب المضارع الرفع، والجزم والنصب طارئان عليه، والطارئ يزيل هذا الحكم الثابت، فأزالا حكمه، قال الرضيُّ: ((وذلك أنَّ عامل الرفع في المضارع مقدَّم على عامليّ النصب والجزم... فيكون الجازم طارئاً على الرافع))(4)، ويكون الناصب طارئاً على الرافع أيضاً، فيُزيل حكمه.

ولعلَّ الطارئَ يكشف لنا في هذا المطلب عن مسألة كانت موضعَ خلافٍ بين أئمةِ النحو، وفي ما يأتي تفصيلٌ بهذه المسألة:

يكشف الطارئُ في هذه المسألة عن صحَّةَ مذهبِ الكسائيِّ، وهو أنَّ المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله(5)، وردَّه أبو البركات الأنباري، فقال: ((فأمَّا

---

(1) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 1 / 265 .

(2) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 286 .

(3) أسرار العربية : 325 .

(4) شرح الرضي على الكافية : 4 / 8 .

(5) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة : (74) ، 2 / 551 .

((فأمَّا قول الكسائي فظاهر الفساد ؛ لأنَّه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجب ألَّا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده، لأنَّ عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع))[1]، والواقع أنَّ الطارئ يزيل حكم المطروء عليه، كما أثبتنا، ولأنَّ الرافع كان أولا، فإنَّ الطارئ أزال حكمه، ولم تعدّ هذه الزوائد عاملاً للرفع بوجود الجازم الطارئ، قال الرضيُّ: ((ولو اخترنا مذهب الكسائي، وهو ارتفاع المضارع بحروف المضارعة، فيكون الجازم الطارئ مسقطاً للرفعالثابت))[2]، ويكون الناصب الطارئ مسقطاً للرفع الثابت أيضاً، وهو كلام أبي البركات نفسه إلا أنَّه نسيه أو تناساه، إذ قال: ((الرفع أول، والجزم والنصب طاريان عليه))[3] ويلاحظ أنَّ عنصريَّ التضادِّ هما الرفع والجزم، أو الرفع والنصب، فكان الحكم للطارئ، أمَّا نوع التضادِّ فدائريٌّ، كما تبيَّن، ولكن إذا لم تُعدَّ هذه الزوائد عوامل في الفعل المضارع بعد دخول الجازم والناصب الطاريان، فما عساها أن تكون ؟ أجاب على ذلك الرضي معلَّلاً بالطارئ، فقال: ((وقال الكسائي: عامل الرفع فيه حروف المضارعة ؛ لأنَّها دخلت في أول الكلمة، فحدث الرفع بحدوثها... وإنَّما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة، فيعزلها الطارئ المنفصل))[4]، وهذا يعني أنَّ الذي استبعده أبو البركات ليس بعيداً، وبحسب الطارئ فإنَّ مذهب الكسائي: (ظاهر الصِّحة)، وليس (ظاهر الفساد)، كما قال أبو البركات.

---

(1) أسرار العربية : 28 - 29 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 4/ 8 .

(3) أسرار العربية : 325 .

(4) المصدر نفسه : 4/ 28 .

المسألة الثالثة: ومن البناء الطارئ، أنَّ بعض الأفعال لا تكون مبنيَّة على السكون، وهي تستوجب ذلك[1]، ويكون ذلك لطارئ يطرأ عليها، وقد تحدَّث الشلوبين عن الأفعال: عُضَّ، ولم يَلْدَهُ، وانطَلْقَ، فقال: ((وإنَّما هذه الكلمة مبنية في أصل وضعها على السكون لكن طرأ فيها اجتماع المثلين في: اعضض، والتخفيف في: لم يلْدَهُ[2]، وانطَلْقَ، فوجب عن ذلك هذا الفتح فهو أمر طارئ غير مبنية عليه هذه الكلمة))[3]، ويلاحظ أنَّ عنصريَّ التضاد هما السكون، وحركة الفتحة، فكان الحكم لطارئهما، أمَّا نوع التضادِّ فدائريٌّ، وعلَّة عدم البناء على السكون في (عُضَّ) إدغام المثلين، وفي (انطَلْقَ) و(لم يلدَهُ) التخفيف، ولعل في تفسير السيوطي ما يوضح ذلك، إذ قال: ((الحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من البنائية الدائمة))[4].

المسألة الرابعة: ويكون البناء طارئاً أيضا في اسم " لا " النافية للجنس، فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ اسم " لا " النافية للجنس إذا كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً، فهو مبني لأنه تركَّب مع " لا " تركَّب خمسة عشر، قال الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد :((الاسم إذا كان مثنى أو مجموعاً، ثمَّ دخلت عليه " لا "، فتركَّب معها تركُّب خمسة عشر، فوجد سبب البناء طارئاً))[5]، ويلاحظ أنَّ عنصريَّ التضاد الإعراب والبناء، فكان الحكم لطارئهما، وهو البناء.

---

(1) يبنى فعل الأمر على السكون إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الإثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، ويبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة .

(2) وهم الشلوبين حينما جاء بمثل هذا المثال ، فهو ليس مبنياً على السكون .

(3) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 3/ 1040 ـ 1041 .

(4) الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 177 .

(5) شرح ابن عقيل ، الهامش ، رقم : (1) ، 1/ 397

المسألة الخامسة: ومن البناء الطارئ أيضاً النكرة المقصودة، فإذا قلت: (رجل) فهو معرب، وإذا قلت: (يا رجلُ) أصبح مبنياً، وكان البناء فيه طارئاً، وهذا يعني أنَّ النكرة المقصودة فيها طاريان، أحدهما: ما يشبه التعريف الطارئ والآخر: البناء الطارئ، قال الأستاذ عباس حسن: ((تصير النكرةُ المقصودةُ التي لم توصف قبل النداء معرفةً بسبب النداء، فتعريفها به طارئ، فتوصَفُ بالمعرفة تبعاً لهذا التعريف الطارئ))(1)، وقد مرَّ بيانه، وهذا يعني أنَّ حركةَ تابعِ النكرةِ المقصودة طارئةٌ أيضاَ، قال الدكتور عباس حسن: ((فهي طارئة لتحقيق غرض معيَّن، وهو المشاركة الصوريَّة في المظهر اللفظي بين التابع والمتبوع))(2)، ومن ذلك تظهر شدة الصِّلة بين التابع والمتبوع في انتقال أثر الطارئ في المتبوع إلى التابع.

المسألة السادسة: وقد يطرأ على البناء الأصلي بناء طارئ، لكنه يبقى مقدَّراً، وذلك، مثل: المفرد العلم المبني بعد النداء، نحو: (يا سيبويه)، قال الأستاذ عباس حسن: ((إذا كان المفرد العلم مبنياً قبل النداء بقي على بنائه القديم في اللفظ، ولكن يطرأ عليه بناءٌ جديدٌ مُقدَّر يجلبه النداء معه... فكلمة مثل: (سيبويه) منادى مبني على الضم المقدَّر على آخره، منع من ظهوره البناء الأصلي على الكسر))(3)، ثمَّ قال: ((ولا يجوز مراعاة علامة البناء الأصلي التي ليست طارئة مع النداء))(4).

الطَّارئ في العَلَميَّة

العَلَم: لغةً يطلق على الجبل، والجمع: أعلام، قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: 24]، ويطلق العَلَم على الراية

(1) النحو الوافي: 4 / 29 .

(2) المصدر نفسه : 4 / 41 .

(3) المصدر نفسه : 4 / 22 .

(4) المصدر نفسه : 4 / 23 .

والعلامة[1]، ثم صار مصطلحاً نحوياً، يدلُّ على مسمَّاه تعييناً مطلقاً، من دون الحاجة إلى قرينة، يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((والظاهر أنه نُقِل إلى المصطلح النحوي من هذا المعنى الأخير لأنَّ العَلَم علامة على مسمَّاه يميز به من غيره))[2]، والعَلَم: اسم، فإذا لحقته ياء مشدَّدة وتاء تأنيث في آخره دلَّ على المصدرية، وهو مصدر صناعي[3]، و(العَلَميَّة) في النحو: كون اللفظ عَلَمَاً على إنسان أو حيوان أو شيء معيَّن، وهي علَّة معنويَّة تمنع الأسماء من الصَّرف، إذا ما ضُمَّت إليها علَّة لفظيَّة أخرى[4]، وسنذكر في ذلك مسألتين:

المسألة الأولى: ذكر الرضيُّ أنَّ الاسم الأعجمي يمنع من الصرف، ويقبل الإعراب، وياء النسبة، والتصغير؛ لأنَّه استعمل في كلام العرب، فأصبح علماً عربياً، وأُزيلت أعجميته، فكانت العربيةُ طارئةً عليه، والعُجمةُ مطروءً عليها فيه، وذلك نحو: إبراهيموإسماعيل، إذ قال الرضيُّ معلِّلاً: ((لأنَّ العجمة في الأعجمي تقتضي ألَّا ينصرف في كلام العرب، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيه تصرُّف كلامهم... لِما تقرَّر أن الطارئ يزيلحكمالمطروء عليه، فيقبل الإعراب، وياء النسبة وياء التصغير))[5]، ويلاحظ أنَّالعجمة والعربية هما: عنصرا التضادِّ في المسألة، قال أبو البقاء العكبري: ((وأمَّاالعجمة ففرعٌ على العربية لأنَّها طارئة))[6]، وقال أبو يعقوب السَّكَّاكي (ت: 626 هـ):((والعجمة

---

(1) ينظر: العين، مادة، (علم): 1275، و مفردات ألفاظ القرآن: 581، وشرح المفصَّل: 1/ 57.

(2) معاني النحو: 1/ 65.

(3)مثل: الحريَّة، و الإسلاميَّة، والفاعليَّة، والعالميَّة، وغيرها، ينظر: الصرف الكافي: 110.

(4) المنع من الصرف هو ما لا يدخله الكسر والتنوين بمقتضى علتين أو علة واحدة تقوم مقامهما، ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو للتناسب، نحو: سلاسلاً وأغلالاً، ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 101.

(5) شرح الرضي على الكافية: 1/ 142.

(6) اللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 505.

ثانية للغتهم العربية لطروئها عليها، والطارئ على الشيء بعد المطروءعليه))[1]، وهذا يعني أنَّ العربيةَ في كلام العجم مطروءٌ عليها، كما أنَّ العجمةَ في كلام العرب فرعٌ منه، أمَّا نوع التضادِّ فحادٌّ، لأنَّ كلَّ اللغات ما خلا العربية داخلة في العجمة[2].

المسألة الثانية: تحدَّث الرضي على (العَلَميَّة الطارئة) في موضوع الممنوع من الصرف، واستعمل عبارة في هذا الموضوع، وهي: ((لم تكن العلميَّة الطارئة مؤثرة))[3]، وهذا يعني أنَّ العلمية طارئة، ولكنها ليست مؤثرة، والعبارة لا تعني أنَّ الطارئ لا يزيل حكم المطروء عليه ؛ لأنَّه غير مؤثِّر، وتوضيح ذلك ما يأتي:

إنَّ هذه العبارة استعملها ابن الحاجب، وفسَّرها الرضيُّ بقوله: ((يعني بكون العلميَّة مؤثِّرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفاً عليها))[4]، ومعنى " أن يكون موقوفاً عليها ": أنَّ الاسم يمنع من الصرف لوجود علَّتين، أو لوجود علَّة واحدة تقوم مقامهما [5]، فإذا منع الاسم من الصرف لعلة واحدة، فالعلمية لا تؤثر تؤثر في منعه من الصرف وإن كانت طارئةٌ عليه، ومثال ذلك (مساجد)، فهو

---

(1) مفتاح العلوم ، أبو يعقوب بن أبي بكر السَّكَّاكي : 254 .

(2) الكلمة إمَّا عربية وإمَّا أعجمية ، وكلُّ اللغات داخلة في العجم ماخلا العربية ، قال الخليل : ((العَجَم ضدُّ العرب ، ورجل أعجمي : ليس بعربي)) ، العين : مادة (عجم) : 2 / 1148 ، وقال الراغب : ((العَجَم خلاف العرب)) ، مفردات ألفاظ القرآن : 549 ، وهذا يعني أنَّ العجمة ليست لغة الفرس وحدهم ، قال ابن يعيش : ((واعلم أنَّ قولهم : " العجمة " ليس منه لغة فارس لا غير ، بل كلُّ ما كان خارجاً عن كلام العرب من روم ، ويونان ، وغيرهم)) ، شرح المفصَّل : 1/ 130 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 1/ 170 .

(4) المصدر نفسه : 1 / 168 .

(5) وهما : (الجمع وألفا التأنيث ، الممدودة والمقصورة) ، ينظر : شرح الرضي على الكافية : 1 / 108 ، ومعاني النحو : 3/ 247 ، والنحو الوافي : 4/ 186 .

يمنع من الصرف لوجود علَّة واحدة ؛ كونه على وزن جمع الجمع [1]، فإذا سمَّينا رجلاً بـ (مساجد) فالعلمية طارئة فيه ؛ لأنَّ بعض العناصر في التركيب تغيرت لهذا الطارئ، مثل: اسم الإشارة، والضمير العائد، فنقول في الرجل: (هذا مساجد وهيبته عظيمة)، ونقول في بيوت الله: (هذه مساجد وهيبتها عظيمة) ؛ لأنَّ الأول مذكر، والثاني مؤنث، ولكن العلمية الطارئة في (مساجد) لم تكن مؤثرة في منعه من الصرف ؛ لأنه ممنوع من الصرف لعلة واحدة، وهذا معنى عبارة الرضي (لم تكن العلميَّة الطارئة مؤثرة)، وكذلك لو سمَّينا رجلاً بـ (حمراء) أو (سعدى)، لا تؤثر فيهما العلمية الطارئة، قال الرضي: ((فلا تؤثر فيه العلميَّة الطارئة، كما في " حمراء "، و " سعدى "، علمين، بَلَى، لو كانت الأسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض، لجاز أن يقال: إنَّ حكم منع الصرف منسوب إلى اثنين منها غير معينين، فيكون للعلمية تأثير ما))[2]، ولذلك أكَّد الرضيُّ في عبارة أخرى أنَّ ((العلميَّة، إذن، طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير))[3].

وقد تكون العلمية الطارئة مؤثرة، فما كان مصروفاً لا يصرف للعلمية الطارئة، فلو سمَّينا رجلاً بـ (إثْمِد) منع من الصرف، لموازنته للفعل وللعلمية الطارئة فيه، وقد تكون العلمية الطارئة مؤثرة بالاتجاه الآخر، أي: ما كان ممنوعاً من الصرف، يصرف للعلمية الطارئة، وذلك نحو (مثنى وثلاث ورباع) إذا سمَّيت به رجلاً، لأنَّ هذه الكلمات تمنع من الصرف للوصف والعدل، وقد زالتا

---

(1) وسمِّي بالجمع الأقصى ، أو صيغ منتهى الجموع ، وهذا الجمع لم يكن له نظير في الآحاد ، وليس في الجموع جمع إلا وله نظير في الآحاد ، ينظر : شرح المفصل : 1 / 138 ، وشرح الرضي على الكافية : 1 / 111 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 1/ 173 .

(3) المصدر نفسه : 174/1 .

بهذا الاسم الطارئ[1]، ثم جعل الرضيُّ ذلك كلَّه قائماً على التضادِّ، فقال: ((إذ لو لم يتضادًّا أيضاً واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما))[2]، وعناصر التضادِّ هي العلمية من جهة والعلل الأُخَر من جهة أخرى، أمَّا نوع التضادِّ فدائريٌّ.

الطَّارئ في الشَّرط

الشَّرط لغةً: ما يوضع ليُلتزم به، وعند النحاة: ترتيب أمر على أمر آخر[3]، قال المبرد: ((ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره))[4]، وهذا يعني وجود أمرين، يتوقف الثاني فيه على الأول، قال الزركشي: ((وحاصله أنَّ الشرط الثاني مقيَّد بالأول))[5]، وفي ذلك ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: ذهب أغلب النحاة إلى أنَّ (إذا) ظرفٌ للمستقبل، يتضمَّن معنى الشرط[6]، ويبدو أنَّ هذا الشرطَ طارئٌ عليها، قال الرضيُّ: ((ولعدم عراقة " إذا " في الشرطية ورسوخها فيها، جاز مع كونها للشرط أن يكون جزاؤها اسميَّة بغير فاء))[7]، ومعنى عبارة: (عدم عراقة إذا فيالشرطية) يوضِّح أنَّ الشرط طارئ عليها، ذكر ذلك الرضيُّ، وهو يتحدَّث على(إذ) التي تستعمل للماضي، فقال: ((و " إذ " لما مضى، ويقع بعدها الجملتان ؛ وذلك بلا فصل ؛ لأنَّه لا يطرأ عليها معنى الشَّرط كما في " إذا "))[8]، وعبارته الأخيرة تؤكِّد الشَّرط الطارئ في إذا، ولكن ما عنصرا التضادِّ في (إذا) ؟

---

(1) ينظر : شرح المفصل : 1 / 124 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 174/1 .

(3) ينظر : القاموس المحيط : مادة (شرط) : 620 ، والمعجم الوسيط : مادة (شرط) : 479 .

(4) المقتضب : 1/ 46 .

(5) البرهان في علوم القرآن : 1/ 219 .

(6) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : 367 ، ومغني اللبيب : 1/ 127 .

(7) شرح الرضي على الكافية : 3/ 190 .

(8) المصدر نفسه : 3 / 200 .

الأصل في استعمال (إذا) يختصُّ بوقوع حدث مقطوع به في زمن المستقبل، قال الرضي: ((والأصل في استعمال " إذا " أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختصٌّ من بينها بوقوع حدث مقطوع به))[1]، قال الدكتور فاضل السامرائي:((الأصل في " إذا " أن تكون للمقطوع بحصوله))[2]، لذلك كثُر في الكتاب العزيز استعمال (إذا)، المتضمنة معنى الشَّرط لقطع علام الغيوب (سبحانه) بالأمور المتوقعة[3]، كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾ [الانفطار:1]، وقولهتعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ [التكوير: 1]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: 1]، وهذا كلُّه واقع لا محالة.

أمَّا الشرط فيتطلَّب جملتين يلزم من وجود أولاهما وجود الثانية على سبيل الفرض، وليس القطع، قال الرضي: ((وكلمة الشرط: ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضا حصول مضمون الثانية))[4]، وهذا يعني أنَّ عنصريَّ التضادِّ هما الفرض والقطع، قال الرضي: ((لمَّا كان " إذا " موضوعاً للأمر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل، لم يكن للمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض))[5]، والتنافي تضادٌّ – كما تبيَّن -أمَّا نوع التضادِّ فمتدرِّج[6]، وهذا يعني أنَّ الشرط طارئٌ في (إذا) لعدم عراقتها في الشرطية كما قال الرضيُّ.

المسألة الثانية: ومن المناسب أن نناقش عامل الجزم في الفعل المضارع المجزوم بـ (لم) إذا دخلت عليه (إنْ) الشرطية، وذلك نحو: (إنْ لم تفعل) ؛ إذ لا

---

(1) المصدر نفسه : 3 / 185 .

(2) معاني النحو : 4 / 61 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 4 / 62

(4) شرح الرضي على الكافية : 3 / 185 .

(5) المصدر نفسه : 3 / 186 .

(6) هناك فروق بين الفرض والوجوب والقطع والوهم ، ينظر : معجم الفروق اللغوية : 303 ـ 402 ـ 407 .

يمكن أن نقول إنَّ الفعل المضارع المجزوم قد تنازعه عاملان، وهما: (إنْ) و (لم) ؛ لأنَّ من شروط التنازع ألا يكون العامل من نوع الحروف، قال السَّيوطي: ((فلا تنازع في نحو: وإنْ لم تفعل))[1]، وقد وردت (إنْ لم) متلوَّة بفعل مضارع مجزوم في القرآن الكريم، ومن هذه المواضع: قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: 24]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ [المائدة: 67]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ ﴾ [المائدة: 73]، ذكر الزمخشريُّ هذه الآيات ولم يعرض لعامل الجزم في هذه الأفعال، أمَّا الطبرسيُّ فقد نصَّ على أنَّ الجزم بـ (لم)، فقال: ((وتفعلوا: فعل وفاعل، وهو مجزوم بـ " لم "، وعلامة الجزم فيه سقوط النون))[2]، وتابعه الزركشي، فقال: ((إن دخلت " إنْ " على " لم " يكن الجزم بـ " لم " لا بها))[3]، وأنكر أبو حيَّان أن يكون الجزم بـ " لم "[4].

ويمكن أن نتلمَّس في ضوء الطارئ هذا الجازم، أهوَ: " إنْ " الشرطية، أم " لم " الجازمة، فالطارئ هو الجازم للفعل المضارع، لإنَّ الطارئ يزيل حكم المطروء عليه، والطارئ هو " إنْ " الشرطية، وهو الجازم للمضارع، ويدل على ذلك أنَّ جملة (لم تفعل) تامَّة، ولمَّا دخل عليها حرف الشرط، أصبحت ناقصة[5]، ولأنَّ غاية المتكلم إفهام المخاطب، فإنَّه يتوخَّى الكلام التامَّ، وأمَّا النقصان فطارئ عليه، قال الشلوبين: ((فالجمل أصلها التمام، حتى يطرأ عليها ما يُصَيِّرها إلى النقصان))[6]، وقال أيضاً: ((أصل الجمل كلَّها تامَّة، وإنَّما يكون

---

(1) المصدر نفسه : 4 / 164 .
(2) مجمع البيان : 1/ 159 .
(3) البرهان في علوم القرآن : 4/ 137 .
(4) ينظر : البحر المحيط : 1/ 248 .
(5) نعني بـ (النقصان) : الكلام الناقص الدلالة ، ويقابله : التامُّ ، ينظر : الخصائص : 2 / 274 ، ونحو المعاني ، أحمد عبد الستار الجواري : 136 .
(6) شرح المقدمة الجزولية الكبير : 1/ 255 .

عدم التمامفيها بطارئ يطرأ عليها))[1]، وعقد ابن جني بابا سمَّاه: (باب في التامِّ يزاد عليه فيعود ناقصاً)، قال فيه: ((قولك: قام زيد، فهذا كلام تامٌّ، فإن زدَّتَ عليه فقلت: إن قام زيد، صار شرطاً، واحتاج إلى جواب))[2]، ويلاحظ أنَّ ابن جني ابتدأ كلامه بـ (قام زيد)، ثم زاد عليه بـ (إن)، فأصبح ناقصاً، وعدم التمام كان بطارئ طرأ فصيَّر التمام إلى النقصان، وقال أيضاً: ((ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك: يقوم زيد ؛ فإن زدَّتَ اللام والنون، فقلت: ليقومنَّ زيد، فهو محتاج إلى غيره))[3]، وهذا يعني أنَّ الجملةَ قد تصيرُ جزءَ جملةٍ إذا طرأ عليها طارئ، فتحتاج الجملة الجديدة إلى زيادة لإتمامها ؛ بسبب الطارئ الذي صيَّرها إلى النقصان، وهو (إنْ) في جملة (إن لم تفعل)، وإذا كانت الجملة (إن تفعل)، وأدخلنا عليها " لم " فالكلام باقٍ على نقصانه، ويدل على أنَّ الجزم بـ (إن) أيضاً، أنَّ (لم) لم تقلب دلالة الفعل الزمنية إلى المضي، وتراجعت لصالح قوة دلالة أداة الشرط الدالة على المستقبل[4]، وتراجعها عن القلب يؤذن بتراجعها عن الجزم أيضاً، وبقيت الجملة على دلالتها في الحدث والزمن، أمَّا الحدث فهو الفعل المنفي المشروط، وأمَّا الزمن فهو: الاستقبال ؛ لأنَّ الشرط مستقبل دائماً[5]، فأصبح القيد الزمني (لم) مطروءاً عليه بحكم القيد الطارئ الجديد (إنْ) ويمكن أن نزيد دليلا آخر وهو أنَّ (إنْ) قويت بالتصدُّر، فبُني الكلامُ عليها، و(لم) ضعفت بالتوسط، فكأنَّ النفي معترضٌ، ولذلك كان الحكم للأولى دون الثانية، وسيتضح ذلك في مسألة اجتماع الشرط والقسم، وهي المسألة الثالثة، وبذلك يكون عامل الجزم واضحاً، لا لبسَ فيه.

---

(1) المصدر نفسه : 1/ 224 .

(2) الخصائص : 2/ 274 .

(3) الخصائص : 2/ 275 .

(4) ينظر : مقيِّدات الفعل الزمنية في التعبير القرآني : 213.

(5) شرح المفصل : 8 / 105 .

المسألة الثالثة: إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ، فالجواب للمتصدر منهما [1]، وهذا يعني أنَّ اللاحق قد أزاح السابق، فكان الحكم له، وهي عبارة تؤكِّد أنَّ الطارئ يزيل حكم المطروء عليه، فالطارئ المتقدِّم له الحكم والأمر، قال الرضي: ((إذا تقدَّم القسم أول الكلام، ظاهراً أو مقدَّراً، وبعده كلمة الشرط... فالأكثر والأولى، اعتبار القسم دون الشرط))[2]، وقال السَّيوطي: ((إذا اجتمع القسم والشَّرط جُعِل الجواب للأول منها))[3]، وتعليل ذلك: ((مبنيٌّ على مقدمة، وهي أنَّ أداتي القسم والشرطأصلهما التصدُّر))[4]، ولذلك جعل الرضيُّ هذه المقدمة قاعدةً تنصُّ على أنَّ الجواب للمتقدِّم، قال الرضيُّ: ((فإذا تقررت هذه المقدمة، قلنا: إذا تقدَّم القسم علىكلمات الشرط، فاعتبار القسم أولى، لتقوِّي القسم بالتصدُّر الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط... وإذا تقدَّم الشرط على القسم، وجب اعتباره، لتقوِّيه بالتصدُّر، مع كونه في الأصل أقوى من القسم))[5]، ومقدمة الرضيِّ ومقدمة الكتاب واحدة، فمقدمة الرضي: الجواب للمتصدر دون المتأخر عنه، ومقدمة الكتاب: الجواب للطارئ دون المطروء عليه، وهو ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي، ذاكراً مقدمة أخرى، وهي: (أنَّ الكلام يُبنى على المتقدم)، فقال معللاً: ((وذلك ؛ لأنَّ المتقدم يكون الكلام مبنياً عليه، فإذا قلت: " واللّه إنْ زرتني لأكرمنك "، فقد بنيت الكلام على القسم، وكان الشرط مقيَّداً، وإنْ قلت: " إنْ زرتني واللّه أكرمك "، كنت بنيت الكلام على الشرط، وجعلت القسم معترضاً))[6]، وخلاصة الكلام أنَّ الجواب

---

(1) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 58 ، ومعاني النحو : 4 / 100 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 5 / 456 .

(3) الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 58 .

(4) شرح الرضي على الكافية : 5 / 457 .

(5) المصدر نفسه : 5 / 458 – 459 .

(6) معاني النحو : 4 / 100 _ 101 .

للمتصدِّر منهما، سواءٌ أكان شرطاً أم قَسَماً ؛ لأنَّه الطارئ، والحكم للطارئ أبداً، وهذا يعني أنَّ عنصريَّ التضادِّ هما التوسط والتصدر، أمَّا نوع التضادِّ فرتبيٌّ.

الطارئ في التَّضَامُّ

وأعني به: ضمَّ الشيء إلى الشيء، واجتماع بعضه إلى بعض(1)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ﴾ [طه: 22]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ [القصص: 32]، ويقال: ضمَّ وضامَّ وتضامَّ، والمعنى واحد، قال ابنمنظور: ((ضامَّ الشيء: انضمَّ معه، وتضامَّ القوم إذا انضمَّ بعضهم إلى بعض))(2)، وعقد ابن جني باباً في (التضامِّ الطارئ) وسيأتي بيانه، وأفرد الدكتور تمَّام حسَّان لـ: (التضامّ) عنواناً، تحدَّث فيه عن التلازم والتنافي بين عنصرين، ولا يكون ذلك إلا بقرينة تدلُّ على هذا التضامّ(3)،وسأجلي هذا المطلب في مسألتين هما: (الخبر الطارئ)، و(الإيجاب الطارئ والنفي الطارئ):

المسألة الأولى: الخبر الطارئ

الخبر: الكلام المحتمل للصدق أو الكذب(4)، أمَّا الإنشاء فليس له مصداق في الخارج يطابقه أو لا يطابقه(5)، وعقد ابن جني بابا في ذلك سمَّاه: (باب (باب في نقض الأوضاع إذا ضامَّها طارئ عليها)، قال فيه: ((من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامَّه معنى التعجب استحال خبراً، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ أيّ رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهِما... فكأنَّ

(1) ينظر : العين : مادة ، (ضم) : 2 / 1053 ، والقاموس المحيط : مادة ، (ضمم) : 1043 .

(2) لسان العرب : مادة ، (ضمم) : 9 / 63.

(3) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 216 ـ 224 .

(4) ينظر : التعريفات : 57 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 27 .

التعجب لمَّا طرأ على الاستفهام إنَّما أعاده إلى أصله من الخبرية))[1]، وأخذه الكفويُّ، فقال: ((الطارئ يزيل حكم الثابت، ومن ذلك نقض الأوضاع بالطارئ، كلفظة الاستفهام إذا طرأ عليها معنى التعجب استحالت خبراً))[2]، ويلاحظ أنَّ حصول المعنى الطارئ الجديد وهو (الخبر) بسبب التضامِّ بين الاستفهام والتعجب، والباب الذي عقده ابن جني تناوله الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بالشرح والتفسير، مؤكِّداً هذا المعنى الجديد، فقال: ((تحدَّث ابن جني في هذا الباب عن تحوّل المعاني إذا انضمَّت بعض الأدوات مع اختلاف دلالتها إلى بعض، فينتج عن ذلك معنى جديد كالاستفهام والتعجب، مثلاً: إذا تضامَّا صار الكلام خبراً، فلا هو استفهام ولا هو تعجب))[3]، لكنَّ الدكتورة خديجة الصافي وصفت ذلك بـ (الطارئ)، فقالت: ((فأصل الجملة الاستفهامية ـ مثلاً ـ طلبٌ للفهْم بأدوات مخصوصة، فإذا طرأ عليها طارئ بما يغيِّر خصائصها، نسخت دلالتها ـ تناسباً مع المقام ـ إلى وظيفة نحوية أخرى، كإفادة الأمر، أو النهي، أو التعجب، وهي من الأساليب الإنشائية، أو لإفادة الإثبات أو النفي أو التوكيد، فيما عُرِف بالأساليب الخبرية))[4]، وهذا يعني أنَّ عنصريَّ التضادِّ هما الإنشاء والخبر، أمَّا نوع التضادِّ فحادٌّ؛ لإنَّ الكلام إمَّا خبراً وإمَّا إنشاءً[5].

المسألة الثانية: الإيجاب الطارئ والنفي الطارئ

---

(1) الخصائص: 3/ 272.

(2) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): 1/ 1605.

(3) بناء الجملة العربية: 239.

(4) نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية: 15 ـ 16.

(5) ينظر: التعريفات: 27، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي: 45.

الإيجاب هو الإثبات، والنفي: خلافهما [1]، والإيجاب الطارئ، والنفي الطارئ ذكرهما ابن جني في الباب نفسه الذي ذَكَر فيه" الخبر الطارئ "، وهو: (باب في نقض الأوضاع إذا ضامَّها طارئ)، فقال: ((ومن ذلك لفظ الواجب، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً، وذلك كقول الله سبحانه: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[2]، أي: ما قلت لهم، وقوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[3]، أي: لم يأذن لكم، وأمَّا دخولها على النفي فكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[4]، أي: أنا كذلك، وقول جرير:

ألستُم خيْرَ مَنْ ركِبَ المطايا[5]

أي: أنتم كذلك، وإنَّما كان الإنكار كذلك ؛ لأنَّ منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضدِّه، فلذلك استحال به الإيجاب نفياً، والنفي إيجاباً))[6]، ويلاحظ أنَّ عنصريَّ التضادِّ في الآيتين الأوليين، هما الإيجاب والنفي، فكان الحكم للطارئ، وهو النفي، أمَّا نوع التضادِّ فحادٌّ، أمَّا الآية الثالثة والبيت الشعري فإنَّ عنصريَّ التضادِّ فيهما النفي والإيجاب، وذلك: ((لأنَّ الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب))[7]، فكان الحكم للطارئ، للطارئ، وهو الإيجاب، أمَّا نوع التضادِّ فحادٌّ أيضاً.

---

(1) ينظر : التعريفات : 14 ، 133 ، والمعجم الوسيط : مادة (نفي) : 943 .

(2) المائدة : 116 .

(3) يونس : 59 .

(4) الأعراف : 172.

(5) وعجزه : وأندى العالمين بطون راح ، ديوانه ، شرحه : الدكتور عمر فاروق الطبَّاع : 102 .

(6) الخصائص : 3/ 272 .

(7) شرح الرضي على الكافية : 4/ 348 .

الطّارئ في التركيب

التركيب: هو تأليف الشيء من مكوناته، وركّب الشيء وضع بعضه على بعض[1]، ويقابله: البساطة، قال المرادي: ((الأصل: البساطة، والتركيب طارئ))[2]، وهما عنصرا التضادّ، أمّا نوعه فجزئيٌّ كما توضّح، فيكون التركيب بين حرفين، أو بين اسمين، أو بين حرف واسم، فيحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله، وسنجلي ذلك في مسألتين:

المسألة الأولى: من الحروف ما هو مركب، وذلك نحو (لولا)، قال السيوطي: ((ومن الحروف ما هو مركّب، نحو: " لولا "... وقالوا: إنّ الحكم قد تغيّر بالتركيب ؛ لأنّ " لو " لا يليها إلّا الفعل، و " لولا " هذه لا يليها إلا الاسم))[3]، الاسم))[3]، ويلاحظ أنّ الذي تغيّر بالتركيب معناها الطارئ الجديد، قال الأستاذ عباس حسن: ((وكذا " لولا " فإنّه يفيد الامتناع، وهو معنى جديد يطرأ على الجملة))[4]، فيحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله، قال السيوطي: السيوطي: ((قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله، ألا ترى أنّ " هل " حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، فإذا ركّبت مع " لا "، فقيل: هلّا، وصار المعنى على التحضيض، ولم تدخل إلّا على الفعل ظاهراً أو مضمراً، وكذلك " لو " كانت لِما كان سيقع لوقوع غيره، ولا يليها إلّا الفعل ظاهراً أو مضمراً، فإذا ركّبت مع " لا " صارت حرف امتناع لوجود واختصّت بالجملة الاسمية))[5]، وهذه المعاني إنّما حدثت بالتراكيب الطارئة.

---

(1) ينظر : لسان العرب : 6 / 212 ، والمعجم الوسيط : مادة ، (ركب) : 368 .

(2) الجنى الداني في حروف المعاني : 569 .

(3) الأشباه والنظائر في النحو : 1/ 110 .

(4) النحو الوافي : 1 / 67 .

(5) الأشباه والنظائر في النحو : 1/ 107 .

المسألة الثانية:قد يتركب اسم منفصل واسم آخر، فيزيل بالتركيب المعنى الأول وحكمه، قال ابن يعيش: ((وأمَّا التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعا على الواحد وثانيا له ؛ لأنَّ البسيط قبل المركب))[1]، ومنها قولهم (ذهبوا أيادي سبأ)[2]، فقد تحدَّث ابن يعيش عن موضع إعراب: (أيدي سبأ)، في قولهم(ذهبوا أيدي سبأ)، فقال: ((وموضعهما النصب على الحال، والمراد: ذهبوا متفرقين ومتبدِّدين ونحوهما، فإن قيل: فكيف جاز أن يكون حالاً، وهو معرفة ؛ لأنَّ سبأ: اسم رجلمعرفة... فقد زال بالتركيب معنى العلمية وصار اسماً واحداً، فـ (سبأ) حينئذٍ كبعض الاسم، وهو نكرة))[3]، ومعنى قوله: " زال بالتركيب معنى العلمية ": أنَّ المعنى المتحصِّل من التركيب الطارئ[4] قد أزال المطروء عليه، وهو: المعنى الوضعي البسيط لـ: (سبأ)، فكان الحكم لطارئهما.

وقد يكون التركيب بين حرفٍ واسم، وذلك في (لا) النافية للجنس واسمها، نحو: (لا رجلَ في الدار)، وذلك يفسِّر لنا المعنى الطارئ الجديد لـ: (لا)النافية للجنس إذا ركِّبت مع اسمها فكانت شيئاً واحداً[5]، والمعنى الطارئ الجديد بعد التركيب هو: نفي الخبر عن أفراد الجنس الواقع بعدها نفياً عامًّاً.

---

(1) شرح المفصَّل : 1/ 128 .

(2) قال الزمخشري : ((ويقال : " ذهبوا أيدي سبأ " و " أيادي سبأ " ، أي : مثل : أيدي سبأ بن يشجب في تفرِّقهم وتبدِّدهم في البلاد حين أرسل عليهم سيل العرم ؛ و " الأيدي " كناية عن الأبناء والأسرة)) ، المفصَّل : 217 .

(3) شرح المفصَّل : 2/ 306 .

(4) نقل ابن هشام عن بعضهم : أنَّ (كأنَّ) مركبة ، وردَّه ، فقال : ((وفيه نظر ، لأنَّ ذاك في التركيب الوضعي ، لا في التركيب الطارئ)) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 1/ 253.

(5) ينظر : كتاب سيبويه : 2 / 274 ، وشرح المفصَّل : 1/ 464 .

الطارئ في معنى أحرف الصَّرْف

أحرف الصَّرف: تسمية كوفية تطلق على: الواو، والفاء، و أو، التي يُنتصَب الفعل المضارع بعدها، قال الدكتور مهدي المخزومي في هذه التسمية: ((ويطلقها الكوفيون على الواو، والفاء، و أو، التي ينتصب الفعل المضارع بعدها، مسبوقة بجحد " نفي "، أو طلب، وهي الناصبة للفعل المضارع عند جمهور الكوفيين))[1]، أمَّا عند البصريين فهي حروف عطف، ولا ينصب شيءٌ منها بنفسه ؛ لأنَّها غير مختصَّة، وشرط العامل الاختصاص، لذلك فإنَّ الفعل المضارع ينتصب بعدها بإضمار (أنْ)[2]، ويلاحظ ـ بحسب قول الكوفيين ـ أنَّ المعطوف بهذه الأحرف صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى والإعراب، وهو رأيٌ لم يردّه الرضي ؛ ولكنَّه فسَّره تحت مظلة الطروء، إذ قال ((وإنَّما حصل التخالف ههنا بينهما ؛ لأنَّه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى أو معنى النهاية أو الاستثناء))[3]، ويتضح من نصِّ الرضي أنَّ عنصريَّ التضادِّ في (الواو): العطف والجمعية، قال السيوطي: ((واو العطف فيها معنيان: العطف ومعنى الجمع))[4]، وفي (الفاء): العطف والسببية، وقد يطرأ أحدهما على الآخر، قال الرضيُّ: ((وأمَّا الأفعال...، قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحد المعنيين الملتبسين، كما في قولك: ما بالله حاجة فيظلمك))[5]، وهذا يعني أنَّ الجملة قد

---

(1) مدرسة الكوفة : 306 ، وينظر : قضايا نحوية ، د. مهدي المخزومي : 115 ، ومصطلحا الخلاف والصرف (دراسة تحليلية) ، د .حامد عبد المحسن كاظم ، بحث منشور في مجلة القادسية ، جامعة القادسية ، العدد (1) : 60

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، رقم المسألة : 76 ، 2 / 577 ، وشرح الرضي على الكافية : 4/ 54 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 4/ 54 .

(4) الأشباه والنظائر في النحو : 1 / 226 .

(5) شرح الرضي على الكافية : 1 / 64 – 65 .

يطرأ عليها معنى السببية، فيكون الفعل بعد الفاء منصوباً، وقد تنتفي الحاجة لهذا الطارئ (السببية)، فيكون الفعل بعدها مرفوعاً، وقد ذكر الرضيُّ أنَّالرفع يُضعف دلالة سببية الفاء، والنصب يُقوِّي دلالة سببية الفاء[1]، أمَّا عنصرا التضادِّ في (أو) فهما العطف والاستثناء، ونوع التضادِّ في هذا كلِّه دائريٌّ.

ولعلَّ ذلك يفسِّر انتصاب الاسم بعد الواو في المفعول معه، كقولنا: (سار محمَّدٌ والبحرَ)، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ ناصب الاسم بعد واو المعية هو الصَّرف، وذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بتقدير " أن " المصدرية، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنَّه انتصب بالواو نفسها[2]، فعنصرا التضادِّ هما العطف والمعيَّة، فكان الحكم للطارئ، وهو المعيَّة [3].

الطَّارئ في المقيِّدات الزمنيَّة[4]

القيد خلاف المطلق، فقد ذكر أبو البركات الأنباري أنَّ المطلق أصل، والقيد فرع طارئ عليه[5]، والظاهر أنَّ الزمن الماضي وزمن الحال وزمن الاستقبال الاستقبال لا يمكن أن تكون عناصر تضادٍّ متدافعة في الطارئ، وذلك أنَّ الطارئ إذا كان يزيل حكم المطروء عليه، فكيف يزيل حكماً قد زال

(1) ينظر: المصدر نفسه: 4 / 118.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة: 75، 2 / 555 – 556.

(3) إنَّ تطبيقات موضوع (الصَّرف) الفعل وليس الاسم، ويبدو أنَّه أوسع من ذلك، قال المخزومي: ((ومجال تطبيقه الفعل لا الاسم . . . وإن كنت رجَّحت انطباقه على النصب بعد واو المعيَّة))، مدرسة الكوفة: 306.

(4) وهي القرائن والتعبيرات التي تخصص دلالة الجملة الزمنية، أو التي يستفاد منها تعيين زمن الفعل وغيره حقيقةً أو مجازاً، والمفاعيل كلُّها مقيِّدات تقيِّد جهة الفعل وغيره، لذلك يُعدُّ وجود لفظة (الزمنية) في هذا المطلب ضرورياً؛ لأنَّ وجود هذه اللفظة أخرج معنى القيد لغير الزمن، ينظر: مقيِّدات الفعل الزمنية في التعبير القرآني: 3.

(5) ينظر: أسرار العربية: 171.

وانقضى أصلاً، وهو الزمن الماضي، وكيف يزيل حكماً لم يوجد بعد، وهو زمن الاستقبال، أمَّا زمن الحال، فيقتضي أن يكون الطارئ والمطروء في الحال وقته، وهذا محال لأنَّه يلزم الجمعَ بين العدم والوجود، وهو رأي الفخر الرازي، إذ قال: ((الطارئ لو أَبطَل لكان إمَّا أن يَبْطَل ما دخل منه في الوجود في الماضي، وهو محال ؛ لأنَّ الماضي انقضى، ولم يبقَ في الحال، وإعدام المعدوم محال، وإمَّا أن يَبْطَل ما هو موجود في الحال، وهو أيضاً محال ؛ لأنَّ الموجود في الحال لو أعدمه في الحال لزم الجمع بين العدم والوجود، وهو محال، وإمَّا أن يبطل ما سيوجد في المستقبل، وهو محال ؛ لأنَّ الذي سيوجد في المستقبل معدوم في الحال وإعدام ما لم يوجد بعد محال))[1]، وهذا يعني أنَّنا لا يمكن أن نعدم معدوماً أو نعدم شيئاً غير موجود، أو نجمع بين العدم والوجود ؛ وذلك: ((أنَّ شرط طريان الطارئ زوال النافي))[2]، وهذا يعني أنَّ الطروءَ في مقيِّدات الزمن، وليس في الزمن نفسه، وفي ذلك ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: ما يطرأ من مقيِّدات على زمن التأبيد في: (لن)، فقد تحدَّث الزركشي على الزمن المنفي بـ " لن "، وذكر أنه يدل على الاستمرار، فقال عنه: ((مستمرٌّ في المستقبل، إلَّا أن يطرأ ما يُزيله))[3]، وعبارته الأخيرة تشير إلى مقيِّدٍ زمنيٍّ جديد أزال دلالة الاستمرار في (لن)، فقولنا: (لن نذهب) تدل على التأبيد، فإذا أردنا إزالة دلالة الاستمرار، وجب الإتيان بمقيِّدٍ زمنيٍّ طارئ، فنقول: (لن نذهب غداً)، ويلاحظ أنَّ عنصريَّ التضادِّ هما: زمنٌ مستمِرٌّ على التأبيد وزمنٌ مستمِرٌّ بحسب المقيِّد[4]، أمَّا نوعُ التضادِّ فدائريٌّ، ومنه أيضاً القيد الزمني

---

(1) مفاتيح الغيب : 3 / 44 .

(2) المصدر نفسه : 3 / 44 .

(3)البرهان في علوم القران : 4/ 236 ، وينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، د . علي جابر المنصوري : 63.

(4) ينظر : مقيدات الفعل الزمنية في التعبير القرآني : 220 .

الطارئ في خبر (ليس)، وذلك: ((لإنَّ خبر ليس، إنْ لم يقيَّد بزمان، يحمل على الحال))[1].

المسألة الثانية: ومنه ما ذكره الزركشيُّ من اختلاف النحاة في زمن " كان "، إذا كان الإخبار بها عن ذات الله أو صفاته، فمنهم من ذهب إلى أنها تفيد الماضي المنقطع الطارئ، ومنهم من ذهب إلى أنَّها تقتضي الدوام والاستمرار، أمَّا القسم الثالث فذهب إلى أنَّها تدلُّ على زمنٍ ماضٍ لا غير، وهو رأي الزمخشريِّ، نصَّ على ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110]، فقال: ((" كان " عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ))[2]، وأعاده أبو حيان بنصَّه[3]، وعبارته: (ولا على انقطاع طارئ)، تؤكِّد نفي المقيِّد الزمني الطارئ في (كان)، وهي تؤكِّدأيضاً وجود هذا المقِّيد الطارئ في غيرها ؛ والذي دعاهم إلى الاختلاف في وجود المقيِّد الزمني الطارئ: (كان) وعدمه: هو أنَّ الإخبارَ بـ: (كان) في بعض الآيات يكون عن ذات الله أو صفاته، وهو الطارئ على زمن المضي في (كان)، ولذلك أورد الزركشيُّ هذه الآراء جميعها ذاكراً الزمن الدائم في (كان) إذا وردت في الذات المقدسة[4].

المسألة الثالثة: تراجعُ دلالةِ (لم) الزمنية في قلب زمن الفعل المضارع إلى المضي، وذلك إذا دخلت عليها أدوات الشرط ؛ لأنَّها الطارئة، والطارئ يزيل حكم المطروء عليه، وتوضح ذلك في مثال (إن لم تفعل)، وقد مرَّ بيانه.

---

(1) شرح الرضي على الكافية : 4 / 199 .

(2) الكشاف : 1 / 392 .

(3) ينظر : البحر المحيط : 3 / 30 .

(4) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 4/ 79 .

الطارئ في العُرْف والوضع

العُرْف: الشيء المعروف الواضح[1]، وعرَّفه الجرجاني فقال: ((العُرْف: ما استقرَّت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقَّته الطبائع بالقبول))[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: 199]، قال الطباطبائي: ((والعُرْف: ما يعرفه عقلاء المجتمع من السُّنن والسِّير الجميلة الجارية بينهم))[3]، وعرَّف الدكتور عبد القادر السَّعدي العُرفَ، فقال: ((العرف: وهو ما يتعارف عليه الناس من معنى للكلمة العربية، ويختلف ذلك باختلاف المكان والزمان))[4]، وتحدَّث على علاقة الشريعة بالأحكام التي تثبت باللغة والعُرف، وذكر أنَّ بعض العلماء أجازوا العمل بالدلالة العرفية، ومنهم من قدَّم الدلالة العرفية على الدلالة اللغوية[5]، فالعُرْف ((حجة أيضاً، لكنه أسرع إلى الفهم))[6]، وضرب السَّيوطي أمثلة للأحكام الشرعية التي تثبت بمقتضى العُرف واللغة[7]، ولتوضيح الفرق بين بين المعنى العرفي والمعنى اللغوي، نذكر مثالاً ساقه الدكتور السعدي، فقال: ((شخص دخل دار صديقه، فقدَّم إليه طعاماً، فامتنع، فقال: إن لم تأكل فامرأتي طالق، فخرج ولم يأكل، ثم قدِم في اليوم الثاني، فقدَّم إليه ذلك الطعام فأكل، فعلى " المعنى اللغوي " لا يحنث، وعلى " المعنى العرفي " يحنث))[8]، فعلى فعلى (المعنى اللغوي) يُعَدُّ آكلاً ؛ لأنَّه لم يُقَيَّد بزمن، أمَّا على (المعنى العرفي) فلا

---

(1) ينظر : العين ، مادة (عرف) : 2 / 1179 ، ومعجم مقاييس اللغة ، مادة (عرف) : 4 / 281 .

(2) التعريفات : 86 .

(3) الميزان في تفسير القرآن : 8 / 384 .

(4) أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعيَّة : 66 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 66 _ 67 .

(6) التعريفات : 86 .

(7) ينظر : الأشباه والنظائر في الفقه الشافعي : جلال الدين السيوطي : 1 / 93 _ 94 .

(8) أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعيَّة : 67 .

يُعَدُّ آكلاً ؛ لأنَّ المقصود أن يأكل في اليوم نفسه الذي قُدِّم فيه الطعام، أمَّا معنى (الوضع) فهو وضع الواضع للألفاظ على وفَق ما يقتضي ذلك اللفظ من معنى[1]، وسنتحدَّث على العرف الطارئ والوضع الطارئ في مسائل:

المسألة الأولى: تحدَّث الرضي على العرف الطارئ في مسألة إيقاع: (نَعَم) موقع: (بلى)، بناءً على العُرف الطارئ، فقال: ((وجوَّز بعضهم إيقاع نَعَم موقع بلى، إذا جاءت بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير... فلو قيل لك: أليس عليك دينار، فقلت: نَعَم، لزمت بالدينار بناءً على العُرْف الطارئ على الوضع))[2]، الوضع))[2]، وبناءً على ما تقدَّم فإنَّ الأصل في الجواب: أن يكون بـ: (بلى)، ولكن الجواب كان بـ: (نَعَم) ؛ بسبب العرف الطارئ على الوضع كما ذكر الرضي، وهذا يعني أنَّ ما وضعه الواضعون بناءً على أنظمة اللغة يلتزم عدم إيقاع (نعم) موقع (بلى)، ولكن ما ورد عن العرب من عُرْفٍ كان طارئاً على هذا الوضع، فكان الحكم له، قال الشاعر[3]:

أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمرو ، فذاكَ لنا تدانِ
نَعَم، وأرى الهلالَ كما تراهُ النهارُ كما علاني

ويلاحظ أنَّه أجاب بـ(نعم) وذلك طارئٌ، والأصل: (بلى) وهما عنصرا التضادّ[4].

المسألة الثانية: إفادة البعد في لفظة (ذلك) بناءً على العرف الطارئ.

---

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 3 / 404 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 4/ 427 .

(3) من قصيدة لجحد بن مالك الحنفي ، ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/ 427 .

(4) أمَّا نوعُ التضادِّ فدائريٌّ ؛ لأنَّ حروف الجواب هي : نعم وبلى وأجل وجير وأيْ وإنْ ، ينظر : المفصل : 398 .

تحدَّث الرازي على لفظة (ذلك)، وذكر أنَّها لا تفيد البعد في أصل الوضع، بل أنَّ العرف جعلها كذلك، فقال: ((فهذا يدل على أنَّ لفظة " ذلك " لا تفيد البعد في أصل الوضع، بل اختصَّ في العُرف بالإشارة إلى البعيد))[1]، والحقيقة أنَّ الأصل في الإشارة (ذا)، وهي للقريب، ثمَّ طرأ عليها الكاف (ذاك)، فأفادت معنى متوسطاً بين القريب والبعيد، ثمَّ طرأ عليها اللام، فأفادت معنى البعد، ويبدو من كلام الرازي أنَّ ذلك عرفٌ طرأ على أصل الوضع، فأزال حكمه، ويلاحظ أنَّ عناصر التضادِّ هي القرب والتوسط والبعد، وهو تضادٌّ دائري.

المسألة الثالثة: الوضع الطارئ في دلالة (ليس).

قيل: إنَّ أصل الوضع في دلالة (ليس) الفعلية، أي: دلالتها على الحدث وعليه جمهور البصريين، وقيل: إنها حرف[2]، وذهب المالقي (ت: 702)إلى أنَّها ليست فعلاً محضاً ولا حرفاً محضاً[3]، ولذلك ذهب المحدثون إلى أنَّ الحرفية طارئة عليها، ذكر ذلك الأستاذ أحمد عبد الستار الجواري، وأكَّد أنَّ (ليس) زايلها الحدث والزمن فصارت كالحرف، فقال: ((طرأ على هذا اللفظ من التحول من معنى الفعل الدال على الحدث والزمن، إلى أن بلغ هذا الموطن الذي فقد كلَّ شيء))[4]، ولذلك رأى الدكتور مهدي المخزومي أن تفصل(ليس) عن الأفعال الناقصة ؛ لأنَّها برأيه ((لا تدلُّ إلا على ما تدلُّ عليه (لا) في النفي))[5]، وتابعه في ذلك الدكتور إبراهيم السامرائي[6]، ومعنى ذلك أنَّ الأصل دلالتها على الحدث، وعدم دلالتها على الحدث طارئ عليها، أكَّد المحقق محمد محيي الدين عبد

---

(1) مفاتيح الغيب : 1 / 259 .

(2) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : 494 ، ومغني اللبيب : 1 / 387 .

(3) ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد عبد النور المالقي : 368 .

(4) نحو الفعل : 77 .

(5) في النحو العربي نقد وتوجيه : 193.

(6) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : 64 .

الحميد ذلك، لكنه لم يقل بحرفيتها، فقال: ((إنَّ عدم دلالتها على حدث ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارئ عليها))[1]، ويلاحظ أنَّ عنصريَّ التضادِّ هما الفعلية والحرفية أمَّا نوع التضادِّ فدائريٌّ [2].

المسألة الرابعة: دلالة الوضع الطارئة في إعمال المصدر والمشتقات.

قد يطرأ الوضع على العقل، فيزيل حكمه، ومن ذلك: حقُّ الفعل أن يطلبالفاعل ويعمل فيه، أمَّا المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة، فكان حقُّها ألا تعمل لا في الفاعل، ولا في المفعول ؛ لأنَّها أسماء في الظاهر، والأسماء لا تعمل، لكنها شابهت الفعل فعملت عمله، وعلَّل ذلك الرضي بالطارئ، فقال: ((وذلك لأنَّ طلبَالفعل للمرفوع وضعي، وطلبه للمنصوب تابع للوضعيّ - كما بينَّا- وأمَّا طلب المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول لهما ليسبوضعيٍّ، بل هو عقلي[3]، وقد طرأ الوضع على العقل وأزال حكمه))[4]، فعنصرا التضادِّ هما: الاسمية بدلالة الوضع، والفعلية بدلالة العقل، أمَّا نوعه فدائريٌّ كما تبيَّن، وهذا يعني أنَّ الاسم قد تطرأ عليه خصال الفعلية، فيشابه الفعل فيعمل عمله.

الطارئ في اللَّبس

---

(1) شرح ابن عقيل ، الهامش ، رقم (1) : 1 / 263 .

(2) ذكر ابن عقيل الكلمة ، فقال : ((وهي : إمَّا اسم ، وإمَّا فعل ، وإمَّا حرف)) ، شرح ابن عقيل : 1 / 15 .

(3) أوضح الرضي أنَّ معنى (الوضع) هو وضع الواضع للألفاظ على وفَق ما يقتضي ذلك اللفظ معناه ، أمَّا (العقل) ، فيعني به عدم وجود ما يمنع من قبول الأمر أو رفضه ، ينظر : شرح الرضي على الكافية : 3 / 404 – 405 .

(4) المصدر نفسه : 3 / 404 .

أصل اللَّبس: سَتْرُ الشيء، ثمَّ استعمل في المعاني، ويعني به خَلْط الأُمور بعضِها ببعضٍ[1]، ومنه قوله تعالى:﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة: 42]وقوله تعالى: ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [آل عمران: 71]، وهذا يعني أنَّ اللبس ضدُّ الإبانة، قال الشلوبين: ((والعرب لا تضع الألفاظ ملبسة غير مبيَّنة))[2]، وهذا يعني أنَّ الإبانة أصل واللبس طارئ عليها[3]، وفي ذلك ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: من اللَّبس الطارئ ما ذكره الشلوبين من أنَّ النصب في المثنى والجمع كان حقُّه الألف، كما كان النصب في المفرد بالفتحة ؛ لأنَّ الفتحة تجانس الألف، ولكن لماذا طرحت الألف، وحلَّت الياءُ مكانها، يقول الشلوبين: ((فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس))[4]، وفسَّر الشلوبين عبارة: (فطرحت الألف) بقوله: ((أي: أنَّ نصب التثنية والجمع لم يكن بالألف، كما كان النصب في المفرد بالفتحة التي الألف مجانسها، إذ المستعمل الياء المكسور ما قبلها في نصب الجمع وجرِّه))[5]، أمَّا (اللَّبس) فيريد به اللَّبس بين التثنية والجمع في حال الوقف دون الدَرْج، إذ إنَّ النونَ بالدَرْج مكسورةٌ في التثنية، مفتوحةٌ في الجمع، فلا يكون لَبْسَاً، وطروء اللَّبس إنما يكون بالوقف، ولذلك كان النصبُبالياء دون الألف، لأنَّ الياءَ غيرُ ملبسةٍ في التثنية والجمع ؛ لأنَّها تكون مدِّيةً في الجمع، ليِّنةً في التثنية،

(1) ينظر: العين، مادة، (لبس): 3 / 1618، ومفردات ألفاظ القرآن، مادة، (لبس): 734.

(2) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 3 / 436.

(3) ينظر: النحو الوافي: 1 / 91.

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 3 / 437.

(5) المصدر نفسه: 3/ 438.

وهـذا يعـني أنَّ عنصـريَّ التضـادِّ همـا اللـبس والإبانـة، وأمَّـا نـوع التضـادِّ فدائري[1].

المسـألة الثانيـة: تحـدَّث ابـن عقيـل علـى الفعـل المتعـدِّي إلى مفعـولين، وذكـر أنَّ الأصل تقديم ما هـو فاعـل في المعنـى، نحـو: أعطيـتُ زيداً درهمـاً، وذكـر أنَّه يجوز تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى، ولكن إذا طرأ خوف اللَّبس وجب التقديم، فقال: ((إذا طـرأ مـا يوجـب ذلـك، وهـو خـوف اللَّـبس، نحـو: " أعطيت زيداً عَمْراً " فيجب تقديم الآخذ منهما، ولا يجوز تقديم غيره ؛ لأجـل اللَّـبس ؛ إذ يحتمـل أن يكـون هـو الفاعـل))[2]، ويلاحـظ أنَّ عنصـريَّ التضـادِّ همـا اللـبس والإبانـة، أمَّـا نـوع التضـادِّ فـدائريٌّ كمـا تبـين، وذلـك أنَّ تقـديم المفعـول غـير الآخـذ منهمـا يوجـب اللَّـبس، فكـان الحكـم للطـارئ، قـال الدكتور فاضل السـاقي: ((قد يطرأ على الرتبة غير المحفوظة من دواعي أمن اللبس ما يحتم عكسها))[3].

المسـألة الثالثـة: إذا نُسـب إلى علـمٍ مُركَّـب تركيـب إضـافة، ولـوحظ طروء اللبس، يكـون النسبُ إلى عجز الكلمة وليس إلى صـدرها، فيقـال في النسب إلى عبد مناف و عبد أشهل: (منافي) و (أشهلي) ؛ لأنهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس، فإنهم قالـوا في النسبة إليه عبدي[4]، وبسـبب هذا اللبس الطارئ، نُسـب إلى عجـز الكلمـة، ولـيس إلى صـدرها، وكـذلك

---

(1) هناك لبس وإبهام وإشكال وخفي واختلاط ، وإبانة ووضوح وجلي وظاهر ، ينظر : معجم المترادفات والأضداد : 567 .

(2) شرح ابن عقيل : 1/ 542 .

(3) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 189 .

(4) إنما لم ينسب في عبد القيس إلى عجز الكلمة ، فيقال : (قيسي) ، لأنَّ هناك قبيلةً هي : (قيس) والنسبة إليها (قيسي) ، لذلك قالوا في النسب في عبد القيس : (عبدي) ليأمنوا اللبس .

إذا كان المضاف أباً أو أمَّاً أو ابناً، يطرح المضاف أيضاً، وينسب إلى المضاف إليه، فيقال في أبي طالب وأمِّ كلثوم: (طالبيٌّ وكلثوميٌّ)، بسبب طروء اللبس، كما قال ابن عقيل[1].

الطارئ في الخصوص والعموم

الاختصاص بالشيء: التفرُّد به، ومنه التخصُّصُ، قال الراغب: ((التخصيص والاختصاص والتخصُّص: تفرُّد بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة، وذلك خلاف العموم))[2]، وأفرد السيوطي باباً، سمَّاه: (معرفة العام والخاص)، وقد فصَّل القول في ذلك وانتهى إلى أنَّ الاختصاص ضدُّ العموم والاشتراك[3]، ومنه قيل: (الخاصَّة خلاف العامَّة)، وسنتحدَّث على ذلك في مسألتين:

المسألة الأولى: الاختصاص الطارئ.

تحدَّث الشلوبين على (الاختصاص الطارئ) في علَّة إعراب الفعل المضارع، وهو مشابهته للاسم، ولكن لماذا يبنى الفعل المضارع على السكون إذا اتصل بنون النسوة ؟ أجاب على ذلك الشلوبين، بأنَّ الفعل المضارع اختصَّ اختصاصاً طارئاً بهذه النون، فقال: ((إنَّ علَّة الإعراب في المضارع من الاشتراك في أصل الوضع، والاختصاص الطارئ بالحرف اللاحق موجودة في هذه الأفعال التي اتصلت بها هذه النون))[4]، ثمَّ أكَّد هذا الاختصاص الطارئ، فقال: ((والاختصاص الطارئ فيالمضارع في الحرف

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 1/ 542 .

(2) مفردات ألفاظ القرآن ، مادة (خص) : 284 .

(3) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 1 / 338 _ 354 .

(4) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 263/1 .

اللاحق، كالاختصاص الطارئ في أسماء الأجناس))[1]، وهذا يعني أنَّ عنصريَّ التضادِّ هما الاشتراك والاختصاص، أمَّا نوع التضادِّفمتدرِّج، وقد تبيَّن ذلك في أنواع التضادِّ في الفصل الأول.

المسألة الثانية: العموم الطارئ.

تضاف بعض الأعلام لقصد التخصيص ودفع العموم الطارئ فيها، فنقول: هذا حاتم، أي: كريم ؛ لأنَّ هذا العَلَم اشتهر بالكرم، ويجوز إضافتُه لقصد التخصيص ودفع العموم الطارئ عنه، فنقول: هذا حاتم عشيرتنا، ونعني: شخصاً معلوماً، قال الآلوسي: ((فإن أدُّعي أنَّ بعض الأعلام اشتهرت بمعنى، كـ: (حاتم) بالكرم، فيجوز في نحوه الإضافة لقصد التخصيص، ودفع العموم الطارئ))[2]، وهي كالمسألة الأولى في نوع التضادِّ وعنصريه.

الطَّارئ في الشَّكُّ

الشكّ: اعتدال النقيضين عند الإنسان وتساويهما[3]، ويكون معنىً طارئاً في (أو)، والشَّكُّ الطارئ في (أو) صرَّح به أبو البركات الأنباري، وذكر أنَّ (أو) حرف عطف يمضي صدر الكلام معها على اليقين، ثمَّ يطرأ الشك بعدها، وهو يختلف عن (إمَّا) التي يبنى الشك معها من أول الكلام إلى آخره، فقال معلِّلاً :((لأنَّ " أو " يمضي صدر كلامك معها على اليقين، ثمَّ يطرأ الشَّك من آخر الكلام إلى أوله، وأمَّا " أمَّا " فيبنى الكلام معها من

---

(1) اسم الجنس : الذي لا يختص بواحد دون غيره من أفراد جنسه ، نحو طالب وكتاب ، المصدر نفسه : 1/ 264 .

(2) روح المعاني : 15 / 3 .

(3)ينظر : مفردات ألفاظ القرآن ، مادة ، (شكك) : 461 .

أوله على الشَّك))[1]، ولتوضيح معنى طروء الشَّك في (أو)، نضرب مثالاً، فإذا قلت: (حضر محمدٌ)، فإنَّ الكلام يمضي على اليقين والجزم، وليس على الظنِّ أو الشَّك، فإذا زدت في الجملة " أو عليٌّ "، زال اليقين وطرأ الشَّك من آخر الجملة إلى أولها، وأكَّده المرادي، فقال: ((فإنَّ الكلام معها قد يفتتح على الجزم، ثمَّ يطرأ الشَّك))[2]، فكأنَّ (أو) لتغيير نسبة اليقين في الجملة، قال السيوطي: ((قد يقتضي تغير نسبة الفعل كـ (أو)، فإنها تغير نسبته من الجزم إلى الشَّكِّ))[3] وأمَّا إذا قلت: (حضر إمَّا محمَّدٌ وإمَّا عليٌّ)، فإنَّ الكلام يبنى على الشَّك من أوله، وهذا يعني أنَّ عنصريَّ التضادِّ هما اليقين والشَّك، فكان الحكم لطارئهما، وهو الشَّك، أمَّا نوع التضادِّ فمتدرِّج، فبين الشكِّ واليقين درجاتٍ مختلفةٍ[4]، وكذلك اليقين فهو على درجاتٍ مختلفة أيضاً، وهي: علم اليقين، وعين اليقين، وحقُّ اليقين[5].

---

(1) أسرار العربية : 306 .

(2) الجنى الداني في حروف المعاني : 531 .

(3) الأشباه والنظائر في النحو : 4 / 135 .

(4) ذكر الراغب الأصفهاني أنَّ هناك ظنّاً يَقْوَى فيؤدِّي إلى العلم ، و يضعُف فيؤدِّي إلى التوهم ، ويضعُف أكثر فيكون معدوماً ، ينظر : مفردات ألفاظ القرآن ، مادة (ظن) : 539 .

(5) ينظر: المصدر نفسه ، مادة ، (يقن) : 892 .

الفصل الرابع

الطـارئ الدلالـــي

وفيه :

الطارئ في المشترك اللفظي

الطارئ في الأضداد

الطارئ في الترادف

4



الفصل الرابع
الطَّارئ الدَّلاليّ

الدلالة لغة واصطلاحاً:

الناظر في المعجمات العربية يجد أنَّ المعنى اللغوي لمادة: (دلّ)، تتجاذبه خمسة معان، هي: الإرشاد، والهداية، والتسديد، والاستيضاح، والتوجيه[1]، ويبدو أنَّ تعريفات الدلالة في المعجمات اللغوية لها ارتباط وثيق بمفهوم الدليل الذي كان يجوب الصحراء الواسعة يرشد الناس إلى الطريق، وحيث إنَّ الدلالة ترشد وتهدي إلى استيضاح الأحكام، لغوية أو شرعية أو غيرهما، فإنَّ المراد بها ذلك[2].

أمَّا الدلالة اصطلاحاً، فقد عرَّفها الراغب الأصفهاني بقوله: ((ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى... ثمَّ يسمَّى الدال والدليل: دلالة، كتسمية الشيء بمصدره))[3]، وعرَّفها الشريف الجرجاني بقوله: ((هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، والشيء الأول هو: الدال، والثاني هو: المدلول))[4]، ويلاحظ أنَّ الأصفهاني والجرجاني يؤكِّدان ثنائية: الدال والمدلول، وبذلك يكشفان عن الصِّلة الوثقى بين اللفظ والمعنى.

---

(1) ينظر: العين: مادة، (دل): 1 / 591، ومعجم مقاييس اللغة: مادة، (دل): 2 / 259، وأساس البلاغة: مادة، (دل): 226، ولسان العرب: مادة، (دل): 5 / 291، والقاموس المحيط: مادة، (دل): 920، والمعجم الوسيط: مادة، (دل): 294.

(2) ينظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية: 13

(3) مفردات ألفاظ القرآن: 316.

(4)التعريفات: 61.

والدلالة مصطلح قديم في مصطلحات الفلاسفة والمناطقة والمتكلمين، ولم يستعمله اللغويون إلا للقرينة اللفظية أو المعنوية في السياق(1)، ولهذا يُطلق التحليل الدلالي على بيان معنى الكلمة، ويطلق على بيان معنى الجملة، ثمَّ تجاوزوا به الجملة، فأطلقوه على بيان معنى النَّص كلِّه شرحاً وتفسيراً، وذلك في ما عُرِف بـ: (علم الدلالة النَّصَّيّ)، أو: (علم دلالة

النَّص)، وبذلك شمل التحليل اللغوي: دراسة أصغر وحدة دلالية حاملة للمعنى، ودراسة دلالة الجمل، ودراسة دلالة النصوص(2)، وهذا ((يؤكد شموليتها وتداخلها المنهجي بين العلوم الإنسانية))(3)، وانتهت النظرة المعاصرة للتحليل الدلالي إلى أنّه يغطي فرعين(4):

الأول: يهتم ببيان معاني المفردات، وذلك حين تفسَّر الوحدات اللغوية خارج نظام الجملة، وقد أطلق عليه اسم: (المعاني المعجمية).

والثاني: يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات، وذلك حين تفسَّر الوحدات داخل نظام الجملة، وقد أطلق عليه اسم: (المعاني التركيبية).

وبناءً على ذلك، اختصَّ هذا الفصل بدراسة (الطارئ في المعنى)، وقد أكَّده النحويون في نصوص كثيرة، سأورد بعضاً منها دون شرح وتفصيل إيذاناً بوجود هذه الظاهرة الدلالية، وأحقيتها بالدراسة، وسيأتي تفصيل هذه النصوص لاحقاً، ومنها قول الشلوبين: ((الأسماء يطرأ عليها مع التركيب معان))(5)، وقوله:

---

(1) ينظر: الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت: 592 هـ): 90، والبحث الدلالي عند ابن سينا، دراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات، الدكتور مشكور كاظم العوادي: 36.

(2)ينظر: التحليل اللغوي، دراسة في ضوء علم الدلالة: 12، و تطور البحث الدلالي، الدكتور أحمد مطلوب، بحث منشور في مجلة (الضاد)، الجزء الثاني: 217.

(3) الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، الدكتور: تراث حاكم الزيادي: 27.

(4) علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر: 6. 7.

(5)شرح المقدمة الجزولية الكبير: 1/ 254.

((المعاني الطارئة على التركيب))[1]، وقوله: ((إنَّما يجيء للمعاني التي تطرأ بالتركيب))[2]، وقوله: ((كلُّ معنى يطرأ عليها))[3]، وقوله: ((فهو إذن معنى طارئ على الكلمة))[4]، وقوله: ((فإنَّه قد حدثفيه بحدوث معنى الجمع... والحكم للطارئ أبداً))[5]، والمعنى الطارئ كان موضع اهتمام الرضي الأسترابادي أيضاً، فقد أكَّده في أكثر من موضع، فقال: ((للكلمة الدالة على معناها الطارئ))[6]، وقال: ((بعدما طرأ بسببه المعنى))[7]، وقال: ((قرينة المعنى الطارئ على الكلمة))[8]، وقال: ((التي بها يطرأ ذلك المعنى))[9]، وقال: ((وإن كان طرءآن المعنى لازماً))[10]، وقال: ((الطارئ معنى واحد لا غير))[11]، وقال: ((بل معانيها طارئة على معاني أُخَر))[12]، وقال: ((وأمَّا الأفعال فلايلزمها إلا معنى طارئ))[13]، وقال: ((لأنّه لا يطرأ عليها معنى الشَّرط))[14]، وقال: ((نظراً

---

(1)المصدر نفسه: 1/ 254.

(2) المصدر نفسه: 1/ 254.

(3)المصدر نفسه: 1/ 255.

(4)المصدر نفسه: 1/ 399.

(5) المصدر نفسه: 2/ 582.

(6) شرح الرضي على الكافية: 1/ 62.

(7)المصدر نفسه: 1/ 62.

(8) شرح الرضي على الكافية: 1/ 61.

(9)المصدر نفسه: 1/ 62.

(10)المصدر نفسه: 1/ 61.

(11)المصدر نفسه: 1/ 61.

(12)المصدر نفسه: 1/ 64.

(13)المصدر نفسه: 1/ 64.

(14)المصدر نفسه: 3/ 200.

إلى طرءآن معنى الجماعة))[1]، وقال أيضاً: ((لأنَّه طرأ على الفاء معنىالسببية))[2]، وذكر الأشموني أنَّ بعض الأبنية الصَّرفية يأتي لمعانٍ طارئة، وبعضها خلاف ذلك[3]، وذكر الصَّبَّان هذه الأبنية المختلفة التي تأتي لمعانٍ طارئة[4]، وقال السيوطي: ((الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام ؛ لأنَّه أمرٌ طارئ))[5].

وقد شغلت العلاقة بين اللفظ ومدلوله بال القدماء، فقد عقد سيبويه في ذلك باباً سمَّاه: (هذا باب اللفظ للمعاني)، قال فيه:((اعلم أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين))[6]، ويتضح من كلام سيبويه أنَّ الكلام في ألفاظ لغة العرب من حيث دلالتها على ثلاثة أوجه:

الأول: المتباين، وهو أكثر اللغة، وذلك أن يدل اللفظ الواحد على معنى واحد، نحو: ذهب، ونام، ورجل، وامرأة.

والثاني: المترادف، وهو أن يدل أكثر من لفظ على معنى واحد، نحو: أسد، وليث.

والثالث: المشترك اللفظي، وهو (اختلاف اللفظين والمعنى واحد)، نحو: (عين)، فهي تعني: الباصرة، وعين الماء، والعدو، وغيرها، أما الأضداد فهي داخلة في هذا الحدِّ على تفصيلٍ سيأتي في موضعه.

---

(1)المصدر نفسه: 3/ 344.

(2)المصدر نفسه: 4/ 54.

(3)ينظر: حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: 4 / 331.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 4 / 332.

(5)الأشباه والنظائر في النحو: 1/ 289.

(6) كتاب سيبويه: 1 / 24.

وهذا يعني أنَّ الألفاظ في اللغة تكون مختلفةً لفظاً ومعنى، أو مختلفةً لفظاً والمعنى واحد، أو متفقةً لفظاً ومختلفة في المعنى، وسنتحدَّث في هذا الفصل على:

- المعنى الطارئ في المشترك اللفظي.
- المعنى الطارئ في الأضداد، وتسميته: (المشترك اللفظي المتضادّ).
- المعنى الطارئ في الترادف.

المعنى الطَّارئ في المشترك اللفظي

عُرِّف المشترك اللفظي بأنَّه: ((اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل اللغة))[1]، ودرسه ابن قتيبة (ت: 276 هـ)، وأفرد له باباً، سمَّاه (باب اللفظ الواحد للمعاني المختلفة)، وسمَّى هذه المشتركات فروعاً ترجع إلى أصلٍ واحد[2]، وأفرد ابن فارس باباً، سمَّاه: (باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق)[3]، وقال في موضع آخر: ((ومنه اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، كقولنا: عين الماء، وعين المال، وعين الركبة، وعين الميزان))[4]، وهذا يعني أنَّ المشترك اللفظي كلمةٌ متفقةُ اللفظ، لكنها تعبر عن أكثر من معنى، ومنها، لفظ (الأُمَّة)[5]، فالمشترك اللفظي يحتاج إلى تمييز بين معاني الكلم.

---

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 369.

(2) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 413.

(3) ينظر: الصاحبي: 465.

(4)المصدر نفسه: 327.

(5) الأُمَّة: تبَّاع الأنبياء، والأُمَّة: الجماعة، والأُمَّة: الصالح الذي يؤتمُّ به، والأُمَّة: الدِّين، والأُمَّة: المنفرد بالدِّين، والأُمَّة: الحين من الزمان، والأُمَّة: الأُمّ، والأُمَّة: القامة، ينظر: الأضداد، أبو بكر بن الأنباري (ت: 328 هـ): 6، والأضداد، محمد بن المستنير، قطرب (ت: 206 هـ): 70.

وهناك ألفاظ مشتركة لا طارئ في معانيها المختلفة، وهي التي نشأت بسبب اختلاف اللهجات العربية ؛ لأنَّها وقعت على أصلها في كلِّ لغة، وعقد ابن جني في ذلك باباً سمَّاه:(باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً)، قال فيه: ((وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغاتٍ لجماعات، اجتمعت لإنسانٍ واحدٍ من هنَّا ومن هنَّا))[1]، وتابع المحدثون أسلافَهم في عدِّ اختلاف اللهجات العربية أحد أسباب انتشار ظاهرة المشترك اللفظي[2]، وسنفصِّل القول في عامل اللهجات في المبحثين الآتيين:(الأضداد) و(الترادف) تفصيلاً وافياً إن شاء الله تعالى، وهناك ألفاظ مشتركة لها معانٍ طارئة على معانٍ أُخَر تحدِّدُها القرائن المختلفة، وهذه الألفاظ المشتركة لا بدَّ من أنَّ يكون لها معنيان أو أكثر، يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخَر أو الأُخَر، هذا ما أكَّده الرضي في الضرب الثاني من معاني الكلم، فقال: ((والثاني: أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر أو الأُخَر، فلا بدَّ للطارئ إن لم يلزم، من علامة مميزة له من المطروء عليه، ومن ثمَّ احتاج كلُّ مجازٍ إلى قرينة))[3] ؛ ولأنَّ اللفظ واحد، والمعاني مختلفة، وليست معنىً واحداً، فإننا نحتاج إلى علامة وقرينة لمعرفتها، قال الرضيُّ: ((فإن كان الطارئُ معنى واحداً لا غير... فلا يحتاج إلى علامة ؛ لأنَّها تُطلَب للملتَبِس بغيره))[4]، والمعاني في المشترك اللفظي تحوم على لفظ واحد، وقد تلتبس المعاني على المخاطب، ولذلك تحدَّث الرضي على قرينتين لمعرفة هذا المعنى الطارئ، وهما: (الوصف) و(الإضافة)، فقال: ((وقد تكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى

(1) الخصائص: 1 / 375.

(2) ينظر: في اللهجات العربية: 166، وفصول في فقه العربية: 329، واللهجات العربية، لهجة قبيلة أسد، الدكتور علي ناصر غالب: 180.

(3) شرح الرضي على الكافية: 1 / 61.

(4) المصدر نفسه: 1 / 61.

مستقلة،كـ: " الوصف " الدال على معنى في موصوفه، و " المضاف إليه " الدال على معنى في المضاف))[1]، وسيأتي بيان ذلك، ثم دعا إلى عدم الاقتصار على قرينتي: الوصف والإضافة، فقال: ((ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى، كما اقتصر في المضافوالموصوف))[2]، ولأنَّ المعاني مختلفة، واللفظ واحد، فقد نظر أهل اللغة إلى القرينة على أنَّها أوثق الوجوه للوصول إلى المعنى المراد، فبالغوا في الاحتياط خوفاً من اللبس، قال الرضيُّ: ((فاحتاطوا في هذا النوع أتمَّ احتياط، حتى إنَّ[3] بعد ما طرأ بسببه المعنى كأنَّ هناك علامة لازمة للكلمة الدالة على معناها الطارئ))[4]، ويلاحظ من نصوص الرضيِّ أنَّه يتحدَّث عن المعنى الطارئ في السياق ؛ فالإضافة سياقٌ لغويٌّ، والوصف كذلك، وسنتحدَّث عن المعنى الطارئ للمشترك اللفظي بسبب السياق، وهو على قسمين:

أولاً:السياق اللغويُّ، ويسمَّى (سياق النَّصّ).

ثانياً: السياق غير اللغويِّ، ويسمَّى (سياق الحال).

والمقصود بالسياق: التتابع، والأول يعنى بدراسة الألفاظ جميعِها في التركيب، وليس خارجه، أمَّا الثاني فيعنى بتتابع الأحداث والظروف التي تحيط

---

(1) المصدر نفسه: 1 / 61.

(2)المصدر نفسه: 1 / 62.

(3) قال الدكتور يوسف حسن عمر: ((ولا يتم فهم المقصود إلا باعتبار أنَّ اسمها ضمير الشأن، فيكون التقدير: حتى إنَّه بعد ما طرأ))، شرح الرضي على الكافية: هامش، رقم (1): 1 / 62.

(4) المصدر نفسه: 1 / 62.

بالنَّصِّ وتصاحب الأداء[1]، وقد أصاب الدكتور تمام حسان حينما أقام المعنى الدلالي على دعامتين[2]:

إحداهما: المعنى المقالي، ويشمل: القرائن المقالية التي تتكون من المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي، المعروف بـ (سياق النَّصِّ).

والأخرى: المعنى المقامي، ويشمل: القرائن الحالية، وتتكون من ظروف أداء المقال، وهو المحيط الخارجي، وذكرت الدكتورة عواطف كنوش أنَّ السياق هو الذي يفرِّق بين معاني الألفاظ، وقد أفردَتْ فصلاً كاملاً تحدَّثت فيه على علاقة السياق بـ (المشترك والتضاد والترادف)[3]، فالسياق يبدِّد المخاوف الناشئة بسبب الغموض في المشترك اللفظي، قال الدكتور أحمد مختار عمر: ((وقد أدَّى الاعتماد على السياق إلى أن تعيش كثير من كلمات المشترك اللفظي جنباً إلى جنب عدة قرون في اللغة الواحدة دون أن يسبب ذلك غموضاً أو سوء فَهْم، أو حتى صعوبة من نوع ما))[4].

وأهمُّ صفةٍ دلالية في المشترك اللفظي هي غموض دلالة الكلمة منفردةً، فلا نستطيع تحديد سماتها الدلالية تحديداً دقيقاً إلا من خلال السياق، قال أولمان: ((كثير من كلماتنا له أكثر من معنى، غير أنَّ المألوف هو استعمال معنى واحد فقط من هذه المعاني في السياق المعيَّن))[5]، وقال أيضاً: ((إذا تصادف أن اتفقت كلمتان أو أكثر في أصواتها اتفاقاً تامَّاً، فإنَّ مثل هذه

---

(1) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: 52، وسياق الحال في كتاب سيبويه، الدكتور أسعد خلف العوادي: 20.

(2) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: 339.

(3) وهو الفصل الخامس، ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: 265 – 307.

(4)علم الدلالة: 187.

(5) دور الكلمة في اللغة: 72.

الكلمات لا يكون لها معنى البتة، دون السياق الذي تقع فيه))[1]، ثم ذكر أن نظرية السياق تمثل الحجر الأساس في تفسير المشترك اللفظي[2]، وقال فندريس: ((لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدلُّ عليها إحدى الكلمات، إلا المعنى الذي يعنيه سياق النَّصِّ))[3]، وواضح ممَّا تقدَّم من نصوص أنَّهم يتحدَّثون على المعاني الطارئة للألفاظ المشتركة في السياق.

القسم الأول: السياق اللغويُّ، ويسمَّى سياق النَّصّ، وفيه:

أولاً: المعنى الطارئ للمشترك

بسبب موقعه من النظم.ليست الكلمة وحدها التي تؤثِّر في سياق النصِّ، فسياق النَّصِّ يؤثر أيضاً في معنى الكلمة، وهي تؤثر في معنى الجملة، وقد يحدث خلاف ذلك، وهذا يعرف بـ: (المعنى السياقي للنصِّ)، فلا يمكن أن نتصوَّر معاني هذه الألفاظ من غير موقعها من ذلك النظم، وقد تحدَّث الجرجاني على موقع اللفظة وأثرها في البناء اللغوي[4]، ونحن لا يهمُّنا في هذا المبحث من معاني (سياق النص) المختلفة سوى: ((النظم اللفظي للكلمة، وموقعها من ذلك النظم))[5]، فالنظم هنا هو المدخل لفهم المعنى؛ لأنَّه يكشف عن نسق المعاني ويحدد أجزاءها، ويربط الألفاظ بعضها ببعض[6].

فالألفاظ المشتركة إنَّما يختلف معناها بحسب سياق النصِّ الذي تقع فيه، فالمشترك اللفظي يجعلنا لا نقرأ دائماً باتجاهٍ واحد، بل يرجعنا إلى الخزين المعرفي

(1)المصدر نفسه: 72.

(2)ينظر: المصدر نفسه: 73.

(3) اللغة: 228.

(4) ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني: 176.

(5) دور الكلمة في اللغة: 68.

(6) ينظر: البحث الدلالي في تفسير الميزان، الدكتور مشكور كاظم العوادي: 138.

لتعديل الفَهْم في ضوء ما يستجدُّ في أثناء التلقِّي، فسياق النصِّ هو الذي يحدِّد المعنى المقصود من بين تلك المعاني، وضرب الدكتور محمد علي الخولي أمثلة في ذلك، معتمداً على لفظٍ مشترك، وهو:(فصل)، لكنَّ المعنى يتغير بحسب السياق، وسنغيِّر في بعض هذه الأمثلةلتتاسب ما تناولناه وهي[1]:

أجمل (فصل) في السنة الربيع، وأعجبني (فصل) من الكتاب، هذا قرار (فصل) من عملك، وإنَّه لقولٌ (فصل).

ويلاحظ في الجمل الأربع أنَّ كلمة (فصل) يطرأ عليها معنى جديدٌ، بحسب سياق الجملة، وكأنَّ السياق علامةٌ دالةٌ على المعنى الطارئ لكلمة (فصل)، ولعل ذلك ما قصدهالرضيُّ بقوله:((بعد ما طرأ بسببه المعنى كأنَّ هناك علامة لازمة للكلمة الدالة على معناهاالطارئ))[2]،وهذا ((يحدث بتركيب الكلمة مع العوامل فهو إذن معنى طارئ على الكلمة))[3]، ومعنى ذلك أن لا وجودَ لمعنى مشترك داخل السياق، فالسياق هو الذي يصرف اللفظ إلى المعنى المقصود، قال الدكتور فاضل السامرائي: ((لا تتضح هذه المعاني إلا بالقرينة التي تصرفه إلى أحد المعاني المشتركة))[4]، وهذا يعني أنَّ عنصري التضادِّ في أمثلة المشترك اللفظي جميعها هما: المعنى المشترك والمعنى الخاصّ، أمَّا نوعه فمتدرج كما توضَّح.

ثانياً: المعنى المشترك والقرينة اللفظية الطارئة:

أوضح الرضيُّ قرينتين لفظيتين في السياق نتعرَّف بهما المعنى الطارئ في الكلمة، وهاتان القرينتان اللفظيتان هما: (الوصف)، و (الإضافة)، فقال: ((وقد

(1) ينظر: علم الدلالة، علم المعنى: 69.

(2) شرح الرضي على الكافية: 1 / 62.

(3) شرح المقدمة الجزولية الكبير: 1 / 399.

(4) الجملة العربية والمعنى: 59.

تكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة، كـ: الوصف، الدال على معنى في موصوفه، و " المضاف إليه " الدال على معنى في المضاف))[1]، ثم ترك الباب مفتوحاً للبحث عن قرائن لفظية طارئة أُخَر في معرفة المعنى الطارئ، فدعا إلى عدم الاقتصار على قرينتي الوصف والإضافة، فقال:((ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى، كما اقتصر في المضاف والموصوف))[2]، وسنقسِّم هذه القرائن على ثلاثة أقسام:

الأول: المعنى الطارئ للمشترك بسبب الإضافة الطارئة:

إذا كان للفظ معانٍ مشتركة، فالإضافة إحدى الوسائل المهمة للوصول إلى المعنى الطارئ، لأنَّ الكلمة ستكون جزءاً من كلمة أخرى، وهي: المضاف إليه، ولا يهمُّنا من (الإضافة) التعريف الذي يحصل بها، وإنما يهمُّنا المعنى الطارئ الحاصل بالإضافة، فاللفظ المشترك:(عين) تشترك فيه معانٍ كثيرة، بيد أنَّ قرينة الإضافة تكشف عن المعنى الطارئ، كما قال الرضيُّ، فعند إضافة (عين) إلى المضاف إليه، تتعدد لدينا معانٍ مختلفة[3]، منها:

- عين الماء، وتعني: (مكان تدفق الماء)
- عين الإنسان، وتعني: (عضو الإنسان، وهي: الباصرة)
- عين الجيش، وتعني: (الجاسوس الذي يترصد العدو)
- عين الشمس، وتعني: (مركز الشمس)
- عين الإبرة، وتعني: (ثقب الإبرة)

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 1 / 61.

(2) المصدر نفسه: 1 / 62.

(3) وكلمة (عين) أوصلها بعض العلماء إلى ثلاثة عشر وجهاً، ينظر: قراءة النصوص التراثية، إشكاليات وضوابط، الدكتور محمد خليفة الدَّناع: 121.

ويلاحظ أنَّ كلمة (عين) مختلفة المعاني بسبب الإضافة، وفي كلِّ إضافة معنىً واحدٌ لا غير، وتظهر هذه القاعدة غالباً في المشترك اللفظي، إذا كان مجازاً، وأثر المجاز واضحٌ في المشترك اللفظي، قال الدكتور رمضان عبد التواب: ((وقد لعب الاستعمال المجازي دوره كذلك في المشترك اللفظي))[1]، وقالت الدكتورة عواطف كنوش: ((ويعد المجاز الرافد الأوسع لإثراء المشترك، ويلعب السياق دوراً أساسياً في تحديد الدلالة))[2]، وقد أصاب الدكتور منقور عبد الجليل حينما عدَّ المجاز وضعاً طارئاً على الحقيقة، فقال:((فاستعمال اللغة يقتضي تصريفاً مزدوجاً للألفاظ بين دلالةٍ بالوضع الأول، وهي الدلالة الحقيقية، ودلالة بالوضع الطارئ، وهي الدلالة المجازية))[3]، وبعبارة أخرى: ((فإنَّ الحقيقة هو أن تستعمل الكلمة بدلالتها الأصلية كما وضعها الواضع الأول، والمجاز أن تستعمل الكلمة ذاتها بدلالة جديدة غير الدلالة الأولى))[4]، ولذلك احتاج المعنى الطارئ في المجاز إلى قرينة تميِّزه من المطروء عليه، قال الرضيُّ: ((فلا بدَّ للطارئ إن لم يلزم، من علامة مميزة له من المطروء عليه، ومن ثمَّ احتاج كلُّ مجازٍ إلى قرينة، دون الحقيقة))[5]، ومن ذلك أيضاً كلمة: (لسان) عند إضافتها، يكون له معان مختلفة [6]، فـ: ((اللسان له أربعة وجوه أو أربعة معان، فهو مشترك لفظي))[7]، فنقول:

---

(1) فصول في فقه العربية: 327.

(2) الدلالة السياقية عند اللغويين: 291.

(3) علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، الدكتور منقور عبد الجليل: 73.

(4)علم الدلالة والمعجم العربي، الدكتور عبد القادر أبو شريفة: 92.

(5) شرح الرضي على الكافية: 1 / 61.

(6)وذلك نحو: لسان الميزان، ولسان القوم، ولسان النار، ولسان العرب، وغيرها، وهي أمثلةً ذكرها الزمخشريُّ، عند إضافة كلمة (لسان)، ينظر: أساس البلاغة، مادة (لسن): 673.

(7) علم الدلالة، الدكتورأحمد مختار عمر: 149.

- استوى لسان الميزان، أي: تساوت كفَّتاه.
- ينطق بلسان روح القدس، أي: ينطق بالحقِّ.
- فلانٌ لسانُ القوم، أي: يتكلَّم عنهم.
- لسان العرب فصيح، أي: لغتهم.
- احذر لسان النار، أي: لهيبها.

ومنه كلمة: (ربّ)، فلا يعرف دلالتها إلا بإضافتها، فيقال: ربُّ الضيعة، وربُّ الدار وهذا يعني أنَّ (ربّ): اسم مشترك الدلالة [1]، ويلاحظ أنَّ معاني الكلمات: (عين) و(لسان) و (ربّ) لم تعدّ معاني مشتركة، بسبب الإضافة، فالإضافةٍ الطارئةُ قرينةٌ على المعنى الطارئ الجديد، وهذا معنى نصِّ الرضيِّ المذكور آنفاً، وليست كلُّ إضافة طارئة، فالإضافةُ إنَّما تكون طارئةً بشرطين:

احدهما: أن يكون المضافُ من (المشترك اللفظي)، فإذا لم يكن المضافُ مشتركاً لفظياً، لا تُعَدُّ الإضافة طارئةً، وذلك نحو: (غلام الرجل) و (غلام المرأة)، فـ:(غلام) بقي على معناه، ولا يعنينا تنكيره ومعرفته، بل يعنينا المعنى الطارئ، الذي اكتسبه بـ (الإضافة).

والآخر: أن تحدّدَ الإضافةُ معنى المضاف، وتزيل الاشتراك، فقد لا تكون الإضافةُ مبيِّنةً لمعنى المضاف، ولا تُقدِّم المساعدةَ الكافيةَ لتعيينه وتوضيحه، فمثلاً، كلمة: (خال)[2] مشترك لفظيٌّ، وعند إضافتها إلى (الولد)، لا نستطيع

---

(1) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: 297.

(2) ذكر اللغويون قصيدةً سمِّيت بـ (القصيدة الخالية) ؛ لأنَّ كلَّ بيت فيها ينتهي بكلمة (خال)، ولكلِّ لفظٍ معنى يختلف عن الآخر، وقد أوردها أبو الطيب اللغوي (ت: 351 هـ)، ينظر: مراتب النحويين: 61 – 62، وشرحها الدكتور محمد خليفة الدناع، ينظر: قراءة النصوص التراثية، إشكاليات وضوابط: 120.

معرفة معناها الطارئ عليها، وتبقى المعاني مشتركةً أيضاً، فـ (خال الولد) تعني: أخو أمِّه، وتعني: نقطة في الوجه أقرب إلى السواد، وتعني: خيلاء الولد[1].

وهذا يعني أنَّ الإضافة تكون طارئةً بهذين الشرطين، فإذا كانت غير طارئةً، يجب البحث عن قرائن أخر، للوصول إلى المعنى الطارئ، وهو ما أكَّده الرضيُّ، وقد ذكرناه [2].

الثاني: المعنى الطارئ للمشترك بسبب الوصف الطارئ:

ونحتاج أن نعيد قول الرضيِّ في قرينة الوصف الطارئ، فقال: ((وقد تكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة، كـ: الوصف، الدال على معنى في موصوفه، و " المضاف إليه " الدال على معنى في المضاف))[3]، ومعنى كلام الرضيِّ أنَّ اللفظ الواحد إذا كانت له معانٍ مختلفة، فالوصفَ يُعَدُّ قرينةً في تحديد المعنى الطارئ، وذلك نحو: كلمة (**غروب**)، ولها معان، منها: غروب الشمس، ومنها: جمع (غَرْب)، وهو: الدلو العظيمة المملوءة، قال الشاعر[4]:

يا وَيْحَ قَلْبِي مِنْ دَواعِي الهَوى ... رَحَلَ الجِيرَانُ عند الغُرُوبِ
أَتْبَعْتُهُم طَرْفِي، وَقَدْ أَزْمَعُواْ ... عَيْنَيَّ كفيْضِ الغُرُوبِ

ويلاحظ أنَّ كلمة (غروب) وهي خارج البيتين، يستوي لفظها ومعناها، فإذا وصِفَت زال هذا الاشتراك، فنقول: (غروب جميل) و (غروب جميلة) ؛ لأنَّ الأول مفرد، بدلالة موصوفه المذكر، والثاني: جمع، بدلالة موصوفه المؤنث، وبقرينة الوصف الطارئ: استوى اللفظ، واختلف المعنى، ولكن بالشرطين نفسيهما، اللذين ذُكِرا في الإضافة الطارئة، فليس كلُّ وصفٍ طارئ، فقولنا:

---

(1) قال الخليل: ((رجلٌ خال: شديد الخيلاء))، العين، مادة (خول): 1 / 539.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 62.

(3) شرح الرضي على الكافية: 1 / 61.

(4) أبيات على قافية واحدة، رواها السيوطي، ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 301.

(سنٌّ صغير)، وصفٌ غيرُ طارئ ؛ لأنَّه لم يكن قرينةً في تحديد المعنى، فيحتمل أنَّ يكون: (صغير السِّن)، ويحتمل أنَّ يكون: (أحدُ أسنانهِ صغيراً)، وقولنا: (قَرنٌ مذهل)، غير مقطوع الدلالة، فيحتمل أنَّ يكون: (قرن الحيوان مذهل)، ويحتمل أن يكون: (مئة سنة مذهلة) وهذا يعني أنَّ الوصفَ يكون طارئاً بهذين الشرطين، فإذا كان غير طارئٍ، يجب البحث عن قرائن أخر، للوصول إلى المعنى الطارئ، وهو ما أكَّده الرضيُّ، وقد ذكرناه في الإضافة الطارئة.

الثالث: المعنى الطارئ للمشترك بسبب المعنى الطارئ للحرف:

لمعرفة المعنى الطارئ، يجب ألَّا يُقتصَر على الإضافة، والوصف، قال الرضيُّ: ((ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى، كما اقتصر في المضاف، والموصوف))[1]، وقد اهتديت إلى أنَّ للحرف أثراً جليَّاً في بيان معنى المشترك اللفظي، ومن معاني الحروف التي تطرأ على المعاني المشتركة الأُخَر، فتخلِّصها إلى معنى طارئ واحد هي: (حروف الجرِّ) إذا دخل عليها الفعل، فبعضها يصرف المعنى المشترك في الفعل إلى معنى طارئ جديد، ذكر سيبويه المشترك اللفظي، فقال: ((واتفاق اللفظين والمعنى مختلف، قولك: وجَدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجدتُ إذا أردت وجدان الضَّالَّة، وأشباه هذا كثير))[2]، ويلاحظ أنَّ المعنى الثاني للفعل: (وجد)، بغير حرف الجرِّ، هو: العثور، أمَّا المعنى الأول لهبإضافة معنى حرف الجرِّ (على)، هو: الحقد، وأشباه هذا كثير، كما قال سيبويه، وذلك نحو: رغب، فيقال: (رغبت فيه)، أي: أحببته،و(رغبت عنه)، أي: كرهته، فهما إذاً معنيان مشتركان بغير متعلقهما، وهما مختلفان بوجوده، قال الطبرسيُّ: ((رغبتُ فيه ضدُّ: رغبت عنه))[3]،

(1) شرح الرضي على الكافية: 1 / 62.

(2) كتاب سيبويه: 1 / 24.

(3) مجمع البيان: 1 / 396.

ويلاحظ أنَّ المعنى الطارئ، لـ: (رغِب)، وهو: الكره، إنَّما تحصَّل بمعنى حرف الجرِّ: (عن)، قال الرضيُّ:((وأمَّا الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظ أُخَر))[1]، وذكر الرضيُّ أفعالاً، منها الفعل: (دخل)، فقال: ((لا تُفهم معانيها إلا بمتعلق))[2]، وكأنها معانٍ مشتركة، فللفعل(دخل) معانٍ مختلفة مع متعلِّقه[3]، وقد أوضح الدكتور إبراهيم السامرَّائي هذه المعاني، وسمَّاها بـ: (الطارئة)، باحثاً ذلك في القرآن الكريم، فقال: ((وفي لغة التنزيل إيضاح لهذا التطور الذي طرأ علىالفعل: دخل))[4]، وذكر أنَّ الفعل: (دخل)، ورد في القرآن الكريم في سبعٍ وسبعين آية، وقد ورد لازماً ومتعدِّياً، فاللازم يتعدَّى إلى مفعوله بحرف الجرِّ: (على) إن كان الدخول على (الأناسي)، نحو قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ ﴾ [آل عمران: 37]، وبحرف الجرِّ: (في) إن كان الظرف الذي يصار إليه معنوياً، نحو قوله تعالى: ﴿ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ ﴾ [النصر: 2]، وقد يلتزم الباء إن كان الدخول خاصَّاً، كدخول الرجل بزوجته، كقوله تعالى: ﴿ دَخَلۡتُم بِهِنَّ ﴾ [النساء: 23]، ويلاحظ أنَّ للفعلَ (دخل) معانٍ مشتركة، ونحن لا نحتاج إلا معنىً واحداً طارئاً في السياق، قال الرضيُّ: ((وأمَّا الأفعال، فلا يلزمها إلا معنى واحد طارئ، كما مرَّ، بلى، قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحد المعنيين الملتبسين))[5]، وهذا المعنى الطارئ قد يتحصَّل بحرف الجر، وقد تبيَّن أنَّ الأفعال يطرأ عليها مع حروف الجر معانٍ،

---

(1)شرح الرضي على الكافية: 1 / 64.

(2)المصدر نفسه: 1 / 135.

(3) ينظر: لسان العرب، مادة (دخل): 5 / 229.

(4)لو قال الدكتور السامرائي: (الذي طرأ على معاني الفعل: دخل)، لكان أصوب، الفعل زمانه وأبنيته: 84.

(5) شرح الرضي على الكافية: 1 / 64 – 65.

وهذا معنى قول الرضيِّ: ((وأمَّا الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء، بل معانيها طارئةٌ على معاني ألفاظ أُخَر))[1].

القسم الثاني: السياق غير اللغويِّ، ويسمَّى: (سياق الحال).

معنى الجملة لا يتحدَّد دائماً على نحو الإطلاق بمفرداتها وبتركيبها، فقد لا تنفع شفاعة السياق اللغوي لفهم معنى المشترك، ولكن هناك مؤثرات خارج التركيب، قد تؤثر قليلاً أو كثيراً، وهناك أحوال وظروف وملابسات طارئة تصاحب النصَّ، وتحيط به، وقد عرَّفوه بتعريفات تلتقي بمعنى واحد، وهو: كلُّ ما يحيط باللفظة من ظروف تتصل بالمكان أو المتكلم أو المخاطب في أثناء التفوه، فتعطيها هذه الظروف دلالتها التي يولِّدها هذا النوع من السياق، وكأنَّه نَّصٌّ آخر، أو نَّصٌّ مصاحب للنَّصَّ الظاهر، أو الجسر الذي يربط النَّصَّ ببيئته الخارجية[2].

وهذا يعني أنَّ سياق الحال يلاحِظ الظروف المتعلقة بالمقام، ويعنى بدراسة النَّصِّ في المحيط الذي يقع فيه، وهذا النوع من السياق يعدُّ رافداً مهمَّاً من روافد الإبانة وتجلية الغموض، فهو نائب أمين عن الألفاظ، قال الدكتور كريم حسين ناصح: ((أدرك علماء المدرسة اللغوية الاجتماعية أهمية الموقف أو المقام في الدرس اللغوي، ودرسوا العناصر المؤثرة في كيفية قول الكلام، وفي تركيبه، وفي معانيه))[3]، وذُكِرت مصطلحات عربية مرادفة لمصطلح سياق الحال، منها: السياق العام، وسياق المقام، وسياق الموقف، والسياق الاجتماعي، والسياق

---

(1) المصدر نفسه: 1 / 64.

(2) ينظر:علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران: 339، والدلالة السياقية عند اللغويين: 76.

(3) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، بحث منشور في مجلة المورد، العددالثالث، 2002م: 17.

الخارج عن النصِّ، والمسرح اللغوي، وغيرها[1]، والمثال الآتي يجلي ما تقدَّم، ونلاحظ أن السياق اللغوي يعجز عن تجلية المقصود فيه، فيكون سياق الحال هو المفزع، والمثال، هو: **(هذه العين تستحقُّ العناية)**[2]، والمتأمل في هذه الجملة لا يهتدي إلى المعنى المراد، فالجملة متعددة المعاني، منها:

- العين: الباصرة، تستحقُّ العناية.
- العين: عين الماء، تستحقُّ العناية.
- العين: عين النقد، من ذهب ودنانير، وتستحقُّ العناية.
- العين: عين العدو، التي تستحقُّ العناية.

ولا نعلم: أيَّ المعاني تنصرف إليه هذه الجملة، فسياق النَّصِّ لا يكشف عن المعنى المراد، ولكن إذا أدخلنا قرائن مقامية طارئة، أي: (سياق الحال) كالحركات الجسمية، أو المكان، أو الحدث ينصرف اللفظ إلى المعنى المراد، قال الدكتور كاصد الزيدي: ((إنَّ اللفظ المشترك لا بدَّ أن يكون له في كلِّ مقام معنى واحد من سائر معانيه... ويعرف بطبيعة الحال بقرينة من القرائن المعتبرة))[3]، ويلاحظ أنَّه يذكر المقام، وقد عدَّ الدكتور تمام حسان المقام طارئاً على المعنى المقالي، فقال: ((وكلَّما قوي التناسب بين المقال الشهير وبين المقام الطارئ، كان ذلك من حسن الاستشهاد))[4].

---

(1) ينظر: علم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر: 71، وسياق الحال في كتاب سيبويه: 22.

(2) تكرر مثال (العين) بوصفه لفظاً مشتركاً؛ لأنَّه ((أشيع الأمثلة المضروبة للمشترك، فهو ينصرف في العربية إلى معانٍ كثيرة))، الأضداد في اللغة، الدكتور محمد حُسين آل ياسين: 46.

(3) فقه اللغة العربية: 143.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها: 339.

فالجملة: (هذه العين تستحقُّ العناية)فيها: (اسم إشارة)، فإذا أشار المتكلم إلى عينه – مثلاً – وهو يسوق هذه الجملة ؛ فإنَّ المعنى يكون واضحاً لا لبس فيه، أو إذا كان المتكلم في زيارة مع رفاقه إلى (عين ماء)، فالمعنى ينصرف إلى ذلك، وإذا نطق المتكلم هذه الجملة، وبيده (ذهب ودنانير)، فالمعنى ينصرف إلى هذا النقد، أمَّا إذا كان المقامُ مقامَ حربٍ وقتال، وعيون العدو في كلِّ مكان، فلا أظنُّ أنَّ المعنى ينصرف إلى غير المعنى الرابع،وهذا يؤكد معنى قول الرضيُّ: ((كأنَّ هناك علامة لازمة للكلمة الدالة على معناها الطارئ))[1]، والعلامة اللازمة هي (قرائن المقام)، وكأنَّ للألفاظ المشتركة مسرحاً صامتاً يعتمد الإشارة الطارئة والموقف الطارئ في الإفصاح عن معناها المراد، ذلك بأنَّ ((السياق والمقام من القرائن المهمة في فهم الكلام، والدلالة على معناه))[2]، إذن لا خشية من الخلط بين معاني المشترك اللفظي، فالاعتماد على السياق أو القرينة الخارجية لتحديد المعنى المراد قطعاً ((يستبعد المعاني الأخرى من الذهن))[3]، وهذه القرينة الخارجية سمَّاها الدكتور مهدي أسعد عرَّار بـ ((الدخول الطارئ في سياق الحدث))[4]، ويلاحظ أنَّ هناك أكثرَ من معنى مشترك، وأنَّ المؤثر الخارجي الطارئ، كان علامةً لمعرفة معنى المشترك، وهذا معنى قول الرضيِّ: ((أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما، أو أحدها على الآخر، أو الأُخَر، فلا بدَّ للطارئ إن لم يلزم، من علامة مميزة له من المطروء عليه، ومن ثمَّ احتاج كلُّ مجازٍ إلى قرينة))[5]، وبذلك يتَّضحُ أنَّ لسياق الحال يداً في بيان المعاني الطارئة على معانٍ أُخَر كان يحملها النص.

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 1 / 62.

(2) الجملة العربية والمعنى: 65.

(3) علم الدلالة، أحمد مختار عمر: 186.

(4) ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتفاصل: 219.

(5) شرح الرضي على الكافية: 1 / 61.

والخلاصة إنَّ القرائن سواءٌ أكانت مقاليةً طارئة أم مقامية طارئة تأتي للكشف عن المعنى الخاص للكلمة ودفع المشترك فيها، وهما عنصرا التضادِّ كما توضَّح.

المعنى الطَّارئ في الأضداد

الأضداد: لفظ وضع للدلالة على الشيء وضدِّه، قال ابن فارس: ((ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادَّين باسم واحد، نحو: الجَوْن، ويطلق للأسود، والجَوْن للأبيض))[1]، وجعل بعضهم الأضدادَ نوعاً من المشترك اللفظي، قال السيوطي: ((المشترك يقع على شيئين ضدَّين، كـ: الجون، وعلى مختلفين غير ضدَّين كـ: العين))[2]، فللمشترك اللفظي في اللغة مفهومان، وليس مفهوماً واحداً، قال السيوطي: ((مفهوما اللفظ المشترك، إمَّا أن يتباينا، بأن لا يمكن اجتماعهما في الصدق على شيء واحد، كـ: الحيض والطهر؛ فإنَّهما مدلولا القُرء، ولا يجوز اجتماعهما لواحدٍ في زمنٍ واحد، أو يتواصلا))[3]، ويلاحظ أنَّ كلامه في الأضداد، وهو يوضِّح مفهوم المشترك اللفظي، وكأنهما موضوعان لعنوان واحد، قال الدكتور إبراهيم أنيس: ((لا يتمُّ الحديث عن المشترك اللفظي إلابالتعرض لتلك الكلمات التي رويت لنا متضادَّة المعاني، والتي اصطلح القدماء على تسميتها بـ: الأضداد))[4]، ثمَّ قال: ((فالتضادُّ فرع من المشترك اللفظي))[5]، وأنكر الدكتور محمد حُسين آل ياسين أن يبحث الأضداد في ضمن بحوث المشترك اللفظي، فقال: ((والحقيقة أنَّ هؤلاء جميعاً قد أسرفوا في ما ذهبوا إليه

---

(1)الصاحبي: 117.

(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 387.

(3)المصدر نفسه: 1 / 387.

(4) في اللهجات العربية: 176.

(5) المصدر نفسه: 179.

من إلصاق الأضداد بالمشترك إلصاقاً يقوم على التمحُّل الذي اصطبغت به أقوال المحدثين والجدل المنطقي الذي حفلت به أقوالالأقدمين... ذلك أنه ليس بين المشترك والأضداد من التشابه سوى انصراف اللفظة فيهما إلى أكثر من معنى))[1]، وفرقَّناهما، وهو الأليق ؛ لأنَّهما موضوعان مختلفان في تصانيف القدماء والمحدثين، وذُكِرت في كتب الأضداد كلماتٌ كثيرة عُدَّت من الأضداد، ومن هذه الكلمات: (الذفر)بمعنى: الريح الطيبة، والريح النتنة[2]، ومنها: (الطرب)، ومعناها: الفرح والحزن[3]، ومنها: (المأتم) ومعناها: النساء المجتمعات في فرح وسرور، وتطلق أيضاً على النساء المجتمعات في غمٍّ وحزن[4]، وغيرها كثير ممَّا ورد في كتب الأضداد.

وبعض المحدثين لم يُسمِّ هذه المشتركات أضداداً ؛ لأنَّ ذلك قد يولِّد تداخلاً في المصطلحات، فـ(الأضداد) بين هذه المشتركات يتداخل من حيث التسمية مع (التضادّ)، الذي ورد في الفصل الأول، وقد قسمَّناه على تسعة أنواع مختلفة[5]، ولذلك استعمل بعضُهم مصطلحاً آخر، وهو: (المشترك اللفظي المتضادّ)، وهو مصطلحٌ أبدعه الدكتور محمد علي الخولي، وقد نصَّ عليه، فقال: ((ولا نريد أن نخلط بين المصطلحات فنجعل التضادَّ يشمل الكلمة الواحدة، متضادَّة المعاني، وبدلاً من مصطلح الأضداد، " الذي يقصد به البعض

---

(1) الأضداد في اللغة: 102.

(2) ينظر: الأضداد، عبد الملك بن قُريْب الأصمعي: 58، والأضداد، أبو الطيب اللغوي(ت: 351 هـ): 188.

(3)ينظر: الأضداد، الأصمعي: 58، والأضداد: أبو بكر الأنباري: 102.

(4) ينظر: الأضداد، محمد بن المستنير: 130، و الأضداد، أبو حاتم السجستاني: 142، و الأضداد، أبو بكر الأنباري: 103، و الأضداد، أبو الطيب اللغوي: 43.

(5) الأضداد في مفهوم علم الدلالة المعاصر أوسع من المفهوم القديم الذي يُقصَد به المشترك اللفظي الدال على معنيين متعاكسين.

مشتركاً لفظياً له معنيان متضادَّان "، يمكن أن نستخدم مصطلح: المشترك اللفظي المتضادّ))[1]، ومصطلحُ الدكتور الخولي: حسنٌ، وإن كان المصطلح الأول أخصر منه ؛ لأنَّ دقة المصطلح تتطلَّب أن تكون حدوده مانعةً جامعةً، بحيث لا تلتبس بغيره، وسوف نستعمل هذا المصطلح في بعض المواضع لمنع اللبس، ولا نغفل استعمال مصطلح (الأضداد)، لأنَّه أشيع وأخصر.

وكون (المشترك اللفظيِّ المتضادِّ) يحمل معنيين متضادّين، فإنَّ ذلك يُعدُّ مشكلةً كبيرة ؛ لأنَّ اجتماعَ المتضادَّين غيرُ ممكنٍ، بل يستحيل ذلك، سواءٌ أكان في المفردات أم في التركيب، وقد تبيَّن أنَّ الطارئ يزيل حكم المطروء عليه، فلا مكان للمتضادَّين في الكلمة نفسها، وفي الوقت نفسه، قال الرضيُّ: ((ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد))[2]، وذكر السيوطي الأضداد، فقال: ((ولا يجوز اجتماعهما لواحدٍ في زمنٍ واحد))[3]، ولذلك أنكره بعضُ العلماء، قال ابن فارس: ((وأنكر ناس هذا المذهب، وأنَّ العرب تأتي باسمٍ واحد لشيء وضدِّه))[4]، وممَّن أنكره أيضاً ابن درستويه [5]، وذكر أبو الحسن ابن سيده أنَّ أحد شيوخ أبي علي الفارسي كان ينكر الأضداد التي حكاها أهل اللغة[6]، وأنكره أيضاً بعض المحدثين الذين اشتغلوا بعلم الدلالة، قال الدكتور محمد علي الخولي: ((التضادّ غير ممكن، إذ كيف يمكن أن تدلَّ كلمة واحدة على

---

(1) علم الدلالة علم المعنى: 145.

(2) شرح الرضي على الكافية: 4 / 224.

(3) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 387.

(4) الصاحبي: 117.

(5) ينظر: المزهر في علوم اللغة: 1 / 388.

(6) ينظر: المخصَّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المعروف بـ: ابن سيده: 13 / 259.

معنيين متضادين))[1]، ووقوع ظاهرة الأضداد أو عدم وقوعها مسألة أشبعت بحثاً، ولم تعد فيها زيادة لمستزيد، فهي لا تهمُّنا في المقام الأول، لكنَّنا لا ننكرها، وهي حقيقةٌ في اللغة، ومن التعسف إنكارها، وتأويل أمثلتها جميعها.

وهذه الألفاظ تدل في التركيب على أحد المعنيين، فقد أكَّد أبو بكر بن الأنباري أنَّ اللفظ في التضادِّ ((لا يُراد به في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد))[2]، وقال أيضاً: ((إذا وقع الحرف على معنيين متضادَّين، فالأصل لمعنى واحد))[3]، ولذلك فسَّر لفظ(المسجور)[4] في بيت لبيد بن ربيعة بأحد المعنيين، وهو (المملوء)، ولم يذكر المعنى الآخر، وهو (الفارغ)؛ لأنَّ معنى البيت يقتضي ذلك[5]، وذلك أنَّ ((محدث هذه المعاني في كلِّ اسم هو: المتكلم))[6]،وقد تبين للباحث أنَّ الأضداد في ضوء الطارئ على ثلاثة أقسام:

أولاً – ما عُدَّ من الأضداد، ولا طارئ فيه.

ثانياً – ما عُدَّ من الأضداد، والطارئ فيه بحسب اعتبارات معينة.

ثالثاً – ما عُدَّ من الأضداد، والطارئ لأحد المعنيين.

القسم الأول: ما عُدَّ من الأضداد، ولا طارئ فيه، وهو:

- الأضداد بسبب اختلاف اللهجات العربية.

---

(1) علم الدلالة علم المعنى: 144.

(2) الأضداد: 17.

(3) المصدر نفسه: 8.

(4) المسجور حرف من الأضداد، فالمسجور: المملوء، والمسجور: الفارغ، ينظر: الأضداد، الأصمعي: 10، والأضداد: السجستاني: 127، والأضداد، الصغَّاني: 232.

(5) والبيت: فتوسَّطا عُرْضَ السَّرِيِّ وصَدَّعا مَسْجُورَةً مُتَجاوراً قُلَّامُها، ديوانه: 144،وينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري: 552.

(6) شرح الرضي على الكافية: 1 / 63.

شخَّص بعض اللغويين القدامى سبباً مهماً من أسباب نشأة ألفاظ الأضداد في اللغة العربية، وهو اختلاف اللهجات العربية، فقد نقل أبو بكر ابن الأنباري عن آخرين قولهم: ((إذا وقع الحرف على معنيين متضادَّين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحيٍّ من العرب، والمعنى الآخر لحيٍّ غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء))[1]، وذكر الدكتور محمد حُسين آل ياسين أنَّ المعنيين اجتمعا بعد توحّد اللغة وتدوين مفرداتها ومعانيها في معجمات الألفاظ الأُوَل[2]، وذكر القدماء بعض ألفاظ الأضداد الواردة بسبب اختلاف لهجات العرب، من مثل: (السَّامد) فهو في كلام أهل اليمن بمعنى: اللاهي، وفي كلام طَيِّئ بمعنى: الحزين، ومثل:(وثب) وهو في لغة حمير بمعنى: قعد، وعند غيرهم بمعنى: طفر، و (المقورُّ) في لغة الهلاليين بمعنى: السمين، وعند غيرهم بمعنى: المهزول[3]، وأورد الدكتور علي ناصر غالب طائفةً كبيرة من هذه الألفاظ في لهجة قبيلة أسد، مثل (المعْصِر) و (القَلْت) و(الأميَل) و (الحِقْلة) و (الخِزَّة) و (الحَتَك) و(الأوكَة)، وغيرها من الألفاظ[4]، ويلاحظ أنَّ هذه الألفاظ لا طارئ فيها ؛ لأنَّها وقعت في كلِّ لهجة على أصلها.

وتابع بعض المحدثين أسلافهم في عدِّ اختلاف اللهجات العربية أحد أسباب انتشار هذهالظاهرة منهم الدكتور إبراهيم أنيس[5]، والدكتور أحمد مختار عمر[6]، والدكتور رمضان عبد التواب[7].

---

(1) الأضداد: 11، وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 311.

(2) ينظر: الأضدادفي اللغة: 120.

(3) ينظر: الأضداد، الأصمعي: 44، 45، والأضداد، يعقوب بن السكيت: 99،والأضداد، السجستاني: 144، والأضداد، أبو بكر الأنباري: 43، 99.

(4) ينظر: اللهجات العربية، لهجة قبيلة أسد: 186 – 189.

(5) ينظر: في اللهجات العربية: 170، 182.

(6)ينظر: علم الدلالة: 204، 208.

(7) ينظر:فصول في فقه العربية: 316.

القسم الثاني: ما عُدَّ من الأضداد، والطارئ فيه بحسب اعتبارات معينة.

اللغة تكون دليلاً لمن يريد أن يستدلَّ بها، وسنستدلُّ بنظام اللغة على أنَّ هناك مجموعةً كبيرةً من الأضداد يمكن لدارسها أن يستشعر بوضوح أحكام القوانين الصوتية والاشتقاقات الصرفية، التي دعت بعضهم عدِّها من الأضداد، وسنجلي هذا القسم بنقاط:

1- اتحاد لفظ مع لفظ آخر مضادٍّ وفقاً للقوانين الصَّوتية.

قد يعتري الأحرف الأصلية للفظ بعض التغييرات ـ صوتية أو صرفية ـ فيصبح هذا اللفظ متَّحداً مع لفظ آخر دالٌّ على معنى مضادٍّ للفظ الأول، قال الدكتور محمد حُسين آل ياسين: ((يترتب على هذا التطور الصوتي الذي يلحق اللفظة أن تتحد في أصواتها مع لفظة أخرى مضادة لها في المعنى، فتنشأ بسبب ذلك ألفاظ تعدُّ وهماً من الأضداد))(1)، ومن ذلك لفظ:(مُقْوٍ)، قال ابن الأنباري: ((مُقْوٍ: حرف من الأضداد، يقال: رجل مُقْوٍ، إذا كانت ركابه قوية، وحاله حسنة، ورجل مُقْوٍ، إذا ذهب زاده وعطبت ركابه))(2)، وذكر الدكتور ربحي كمال في هذا اللفظ نكتة لطيفة، فقال: ((وأرى أنَّ المعنى لم يتصرَّف إلى الضدِّ، وهو الضعف في " أقوى " بمعنى: ذهب زادُه ونفد ما عنده، إلَّا لما طرأ من تطور صوتي على كلمة " أخوى " التي تؤدي معنى الخلو والفراغ، وتدل على ضدِّ أقوى ؛ وذلك بإبدال الخاء قافاً لتقارب المخرج))(3)، ومن ذلك أيضاً كلمة: (الأَوْن)، وتأتي بمعنى: المشقَّة والدعة(4)، قال الدكتور ربحي كمال: ((وأرى أنَّ المعنى في " الأَوْن " لم يتصرَّف إلى الضدِّ، وهو الرفق والدعة، إلَّا لما طرأ من تطور

---

(1) الأضداد في اللغة: 157.

(2) الأضداد: 122، وينظر: الأضداد، أبو محمد التُّوزي (ت: 233 هـ): 178، والأضداد، ابن السِّكِّيت: 167، والأضداد، السجستاني: 93.

(3) التضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة: 13، وعلم الدلالة، أحمد مختار عمر: 210.

(4) ينظر: الأضداد، الحسن بن محمد الصَّغَّاني (ت: 650 هـ): 223.

صوتي على كلمة " الهَوْن "، وذلك بإبدال الهاء همزة لتقارب الهمزة))[1]، ولعل هذا التغيير يكون بـ: (النقل)، وذلك نحو: (صار)، وقد عُدَّ من الأضداد، فهو بمعنى: جمع وقطع[2]، ويبدو أنَّ الأصل في (صار) بمعنى (قطع): (صرى) فقدمت اللام إلى موضع العين، ونصَّ أحمد مختار عمر على ذلك بالقول: ((" صار " إذا كان بمعنى " قطع "، يكون الأصل فيه " صرى "، فقدمت اللام إلى موضع العين))[3]، وهذه الألفاظ ونحوها من الأضداد يكون الطارئُ فيها صوتياً، وليس شيئاً آخر.

2- اتحاد لفظ مع لفظ آخر مضاد في صيغة صرفيَّة واحدة.

قد تنشأ بعض الأضداد بسبب طارئ صرفيٍّ؛ إذ قد تتفق كلمتان تتقاربان في صيغة صرفية واحدة، وذلك مثل: (مختار)، فيكون بمعنى الفاعل، وبمعنى المفعول، فإذا اخترتُ صديقاً، فأنا مختار، وهو مختار، ويكون ذلك في المعتل الواوي واليائي والمضاعف، ولكن الصرفيين يقررون أنَّ (مختار) أصلها مختير، بكسر الياء، إذا كان فاعلاً، وبفتحها، إذا كان مفعولاً، فالأول بوزن: (مُفْتَعِل)، والثاني بوزن: (مُفْتَعَل)[4]، قال السجستاني: ((والأصل في المختار إذا كان فاعلاً" مختَيِر "، فكرهوا حركة الياء، فأسكنوها، ثم قلبوها ألفاً للفتحة قبلها، وأمَّا مختار " مفتعَل "، فالأصل مختيَرٌ، الياء مفتوحة، فكرهوا حركتها، فأسكنوها، ثم قلبوها ألفاً))[5]، ويلاحظ أنَّ لـ (مختار) وزنين مختلفين، وليس وزناً واحداً، والطارئ في ذلك صرفيٌّ، وليس شيئاً آخر، ومنه أيضاً لفظ: (المُزداد) الذي يكون للفاعل الذي يريد الزيادة، والمفعول الذي يُراد

---

(1)التضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة: 14.

(2) ينظر الأضداد، للسجستاني: 98، والأضداد، ابن الأنباري: 39.

(3) علم الدلالة: 211.

(4) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 3 / 72 – 73.

(5)الأضداد: 120.

منه الزيادة[1]، فأصله إذا كان فاعلاً: (مُزتَيِد)، وإذا كان مفعولاً: (مُزتَيَد)، فاستوى اللفظان، ولم يستوِ الوزنان، ومثال المضاعف: (المعتدُّ) للفاعل والمفعول، قال السجستاني: ((ومعتدٌّ أصله: معتدِدٌ بالكسر للفاعل، ومعتدَدٌ بالفتح للمفعول به، فتحركت الدالان، فأسكنوا الأولى، ثم أدغموها في الثانية، فاستوت اللفظتان))[2]، وذكر الدكتور ربحي كمال لفظ: (المجتث)، فقال: ((فمثل هذه الكلمة لا يعدُّ من قبيل الأضداد، فهو إذا كان للفاعل فأصله: " مجتثِث "، وإن كان للمفعول فأصله " مجتثَث "، وإنَّما نشأ اتحاد اللفظين من الإدغام))[3]، وعقد الدكتور حسين محمد عنواناً وسمه بـ (الصِّيغ المتشابهة في ظاهرها، المتضادة المعاني وفقاً لاختلاف تصريفها وأصلها)، وقد ذكر أمثلة مختلفة[4]، ولم يعدّ الدكتور محمد حُسين آل ياسين هذه الألفاظ من الأضداد، وكان في حكمه شيءٌ من القسوة، فقال: ((والحقيقة أنَّ أغلب أولئك الذين عدّوا هذه الألفاظ من الأضداد كانوا عرضة لانخداع كبير أورثهم إياه جهلهم أو تجاهلهم للحقائقالصرفية... فمختار الذي أصله (مُخْتَيِر) بكسر الياء لا يمكن أن يقال أنه مختار الذي أصله (مُخْتَيَر) بفتحها ؛ لأنَّ التضادَّ إنما يتصل بالمعاني والأصوات معاً))[5]، وهذه الألفاظ ونحوها يكون الطارئُ فيها صرفياً ،وليس شيئاً آخر.

---

(1) ينظر: الأضداد، ابن الأنباري: 410.

(2) الأضداد: 121.

(3)التضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة: 12.

(4)ينظر: الأضداد في اللغة، بحث: 115.

(5) الأضداد في اللغة: 186 – 187.

3- نشوء الأضداد بسبب اقتراض العرب بعض معاني الألفاظ من اللغات الأُخَر.

هناك ألفاظ تدل على المعنى وضدِّه في العربية، وتدلُّ نظائرها على أحد المعنيين في لغات ساميَّة غير العربية' كالعبرية والآرامية والسريانية[1]، ومن هذه الألفاظ المشتركة في الأصل السامي، كلمة: (بَسْل) للحلال والحرام[2]، قال الدكتور أحمد مختار عمر: ((ويمكن أن يكون اقتراض العربية لأحد معنيي اللفظ المتضادَّين فقط، كما يكون حدث مع كلمة" بسل " العربية التي تعني: الحلال والحرام))[3]، وعقد الدكتور ربحي كمال باباً وسمه بـ:(ألفاظ تدل على المعنى وضدِّه في العربية، وتدلُّ نظائرها على أحد المعنيين في العبرية أو في السريانية)، ذكر فيه أنَّ (البَسْل) في العربية: الحلال والحرام، وفي العبرية: (بَسُول)، بمعنى: حرام غير جائز شرعاً، وفي الآرامية: (بسيلا)، بمعنى: غير صالح أو ملائم[4]، وهذا يعني أنَّ التشابه في معنى (بسل) في العربية وغيرها أدَّى إلى التضادِّ،قال الدكتور أحمد مختار عمر: ((ولما كان معناها الأصلي قد تختلف إيحاءاته، فقد أدَّىذلك إلى التضادِّ في العربية))[5]، ومن ذلك أيضاً لفظ: (الإسرار) بمعنى: الكتمان والإظهار[6]، وذكر الدكتور ربحي كمال أنَّ هذه اللفظة تعني: الإظهار في السريانية والعبرية، ويحتمل أنَّ العرب أخذوا هذا المعنى

---

(1) ينظر: تاريخ اللغات السامية: 50، والتضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة: 69، والعربية بين أمسها وحاضرها، الدكتور إبراهيم السامرائي: 94.

(2)ينظر: الأضداد، السجستاني: 103، والأضداد، ابن الأنباري: 63، والأضداد، الصَّغاني: 224.

(3)علم الدلالة: 205، وينظر: التطور النحوي: 208، 210.

(4) وذكر كلماتٍ أُخَر، مثل: الأزر، بلق، البين، البكر، التوْأم، الحميم، الجديد، وغيرها، ينظر: التضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة: 69، 73.

(5) علم الدلالة: 204، 205، وينظر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: 441.

(6)ينظر: الأضداد، الأصمعي: 20، والأضداد، ابن الأنباري: 45.

منهم، فأصبحت كلمة: (إسرار) تدلُّ على معنى الكتمان وضدِّه[1]، وقال الدكتور حاتم الضامن: ((كثيراً ما يتغير مدلول الكلمة على أثر انتقالها من لغة إلى لغة))[2]، وهذه الكلمات إذا عُدَّت من الأضداد، فالطارئ فيها باعتبار العجمة، فالأصل في العربية لمعنى واحد، أمَّا المعنى الآخر فهو أعجمي، وهو الطارئ على الأصل، وهما عنصرا التضادِّ، قال أبو البقاء العكبري: ((وأمَّا العجمة ففرع على العربية ؛ لأنَّها طارئة))[3]، أمَّا نوع التضادِّ فحادٌّ[4].

4- ما وهم[5] الشُّرَّاح والرواة بعدِّه من الأضداد.

ينشأ التضادُّ أحياناً من وهم في تأويل شرَّاح اللغة ورواتها، ومن هذه الألفاظ: (برد) فقد ذكروا أنَّ هذا اللفظ من الأضداد، وله معنيان: على المعنى المعروف الشائع، و(برّد) إذا أسخن[6]، قال الشاعر[7]:

عافتِ الشُّرب في الشِّتاءِ فَقُلْنا

بَرِّديه تُصادِفِيه سَخِينا

وذكر ابن الأنباري تفسيراً لهذه اللفظة، فقال:((" بل رِديه " من الورود، فأدغم اللام في الراء، فصارتا راءً مشدَّدة))[8]، وقال ابن هشام: ((الأصل: " بل

(1) ينظر: التضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة: 84.

(2) علم اللغة: 154.

(3) اللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 505.

(4) لأنَّ كل اللغات ما خلا العربية داخلة في العجمة، ينظر صفحة: 104.

(5) الوهم الذي يقع به بعض علماء اللغة ليس غريباً، فقد تحدثت الدكتورة مي الجبوري عن بعض هذه الأوهام فيمصنفات بعض العلماء بأدلة صريحة، ينظر: إعراب القرآن الكريم، دراسة في منهجية التأليف حتى نهاية القرن السادس الهجري: 170 – 172.

(6) ينظر: الأضداد، ابن الأنباري: 63، وينظر: الأضداد، الصَّغَّاني: 224.

(7) ولم يعثر على قائله، ينظر: الأضداد، ابن الأنباري: 64، ومغني اللبيب: 1 / 373، ولسان العرب، مادة (برد): 2 / 53.

(8) الأضداد: 64.

رِديه " ثم كتب على لفظه للإلغاز))[1]، وطَالبَ الدكتور محمد حُسين آل ياسين أن يروى البيت بفَكِّ الإدغام الذي أوهم خطأً بالتضاد[2]، وعدَّ الدكتور مهدي أسعد عرار ذلك وهماً، فقال: ((وذلك أنَّ الأصل المتقادم" بل رِديه "، فأدغم اللام في الراء فصارتا راءً مشدَّدة، فتداخلت حدود الكلم، ليعقب هذا وهمٌ مؤدَّاه أنَّهما كلمة واحدة تحتمل معنيين متضادين))[3]، ويلاحظ أنَّ الوهم آتٍ من تداخل تداخل حدود الكلم، والطارئ فيه صوتيٌّ بسبب الإدغام، وليس شيئاً آخر.

وممَّا وهم الشرَّاح في تفسيره لفظ (التبشير)، وذكر ابن منظور أنَّ التبشير يكون في الخير والشَّر[4]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الانشقاق:24]، والمفسرون لم يذكروا ذلك[5]، بل إنَّ بعضهم أكَّد خلاف ما أوردوه، قال الطبرسي: ((وإنَّما قال بشِّرهم على طريق الإتباع والاستعارة، والبشارة تكون في الخير دون الشَّر))[6]، ويلاحظ أن لا تضادَّ في هذا اللفظ، والطارئ هو: المعنى المجازي في لفظ: (التبشير) الدال على التهكُّم[7] والسخرية، قال الدكتور ربحي كمال: ((التبشير في العربية وفي سائر اللغات السامية مختصٌّ بالخير الذي يفيد السرور غالباً، أمَّا قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فإنَّما هو لداعٍ بلاغي كالاستهزاء والتهكم والوعيد))[8]. ومن ذلك أيضاً

---

(1) مغني اللبيب في كتب الأعاريب: 1 / 373.

(2)ينظر: الأضداد في اللغة: 163.

(3) ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتفاصل: 88.

(4)ينظر: لسان العرب، مادة (بشر):2 / 90.

(5) ينظر الكشاف: 4 / 715، والبحر المحيط: 8 / 441.

(6) مجمع البيان: 2 / 720.

(7) التهكُّم: ((هو عبارة عن الإتيان بلفظ البشارة في موضع الإنذار، والوعد في مكان الوعيد، والمدح في معرض الاستهزاء))، خِزانة الأدب وغاية الأرب، أبو بكر بن علي الحموي (ت: 837 هـ): 2 / 191.

(8) التضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة: 14.

لفظ (الساقب)، ذكر الأصمعي أن الساقب القريب والبعيد[1]، ويبدو لي أنَّ هناك إبدالاً، إذ وضعوا مكان السين صاداً، فقالوا صاقب، والبابان متداخلان، مرة بالسين ومرة بالصاد[2]، ذكر سيبويه أنَّ بعض العرب من يترك السين ويلفظها صاداً، وهم بنو العنبر[3]، ويبدو أنَّ منه قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

كوفيَّةٌ نازحٌ محلَّته أممٌ دارُها ولا صَقَبُ[4]

وورد في المعجمات أنَّ أحد معاني الصقب: الشيء الطويل، والظاهر أنَّ معنى البعد أُخِذ منه[5].

5- ما كانت ضدّيتُه بسبب المتعلق به.

يكون التضادُّ أحياناً بسبب حروف الجر المتعلقة بالفعل، وذلك نحو: الفعل (راغ)، قال ابن الأنباري: ((راغ حرف من الأضداد، يقال: راغ على القوم إذا أقبل عليهم، و راغ عنهم إذا ولّى عنهم وذهب))[6]، ويلاحظ أنَّ (راغ) أختلف معناه باختلاف تعديته بحرف الجرِّ، فإذا عُدِّي بـ (على) كان بمعنى: أقبل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾ [الصافات: 93] ويأتي بمعنى: ولّى، وإذا عُدِّي بـ (إلى)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ [الذاريات: 26]، وذكر المفسرون أنَّ (راغ على) بمعنى:أقبل، و (راغ إلى) بمعنى: ذهب[7]، وهذا يعني أنَّ اللفظة حُمِلت على معنىالضدِّية بشيءٍخارجٍ عن أصلها، وهو حرف الجرِّ، وهذا

(1) الأضداد: 59.

(2) ينظر: العين، مادة (صقب): 2 / 988، وكتاب الإبدال، أبو الطيب اللغوي: 2 / 187.

(3) ينظر: الكتاب: 4 / 480.

(4) ديوانه: 2.

(5)ينظر: العين، مادة (صقب): 2 / 988، والقاموس المحيط، مادة (صقب): 111، ولسان العرب، مادة (صقب): 8 / 258، والمعجم الوسيط: 1 / 519.

(6) الأضداد: 153.

(7)ينظر: الكشاف: 4 / 48، والبحر المحيط: 7 / 351.

معنى قول الرضيِّ: ((وأمَّا الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظ أُخَر))[1]، وقد تناولنا ذلك في المشترك اللفظي[2] ؛ ولذلك لم يعدَّ بعضُهم (راغ) من الأضداد[3]، وهذا يعني أنَّ معاني

الحروف هي التي طرأت على معاني الفعل وأكسبتها معنى الضدية، وليس شيئاً آخر.

6- فكرة الأصل الثنائي:

وصاحب فكرة الأصل الثنائي هو: الأب مرمرجي الدومينيكي الذي يردُّ بعض الأضداد إلى أصلين ثنائيين، يطابق أحدهما أحد المعنيين المتضادين، ويطابق الآخر المعنى الآخر[4]، ودرس الدكتور محمد حُسين آل ياسين أمثلة كثيرة من هذه الأضداد، نذكر طائفة منها[5]:

- ضَعُف، وتعني الدلالتين المتضادتين: زاد ونقص[6]، فهي بالمعنى الأول منحدرة من الثنائي (ضَفْ) وبالمعنى الثاني من الثنائي (ضَعْ).
- أبَضَ، بمعنى: سكن وتحرَّك[7]، والمعنى الأول من (بَضْ)، أي: أقام وسكن، والمعنى الثاني من (أبَّ) الشيء: حرَّكه.

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 1 / 64.

(2) ينظر صفحة: 140.

(3) ينظر: الأضداد، أبو بكر ابن الأنباري: 153.

(4) ذكر طائفة كبيرة من هذه الأضداد، مثل: أَبَض، و أبَل، وعَطَل، ونَصَب، وقَوِى، وقَشَع، ولَقَم، وغيرها، وردَّ كلَّ لفظةٍ من هذه الألفاظ إلى ثنائيين مختلفين في الدلالة، ينظر: هل العربية منطقية: 135 - 142.

(5) ينظر: الأضداد في اللغة: 200 - 201.

(6) ينظر: الأضداد، ابن الأنباري:131، والأضداد، الصَّغاني: 236.

(7) ينظر: الأضداد، الصَّغاني: 222.

- شَعَبَ، وتعني: فرق وجمع[1]، والمعنى الأول من (شَعْ)، أي: تفرَّق، والمعنى الثاني من (عَبْ) الدال على الجمع.
- أَبَل، بمعنى: رطب وييس[2]، المعنى الأول من (بَلْ)، بمعنى: ندى، والمعنى الثاني من (أَبْ)، بمعنى الكلأ اليابس.
- هَجَد، وتعني: نام وسهر[3]، والمعنى الأول من (هَدْ)، بمعنى: هدأ وسكن، والمعنى الثاني من (جَدْ) بمعنى: جهد وسهر.

وعند دراسته لهذه الطائفة من الأضداد انتهى إلى أنَّ الطارئ في هذه الألفاظ هو المعنى السلبي، فقال: ((ويمكننا أن نتبيَّن المسير الذي سلكه الأصلان الثنائيان في تلاحمهما وتداخلهما، إذ تدل أغلب الأمثلة على أنَّ المعنى السلبي هو الذي تقدَّم نحو المعنى الإيجابي فلصق به وطرأ عليه، فكأنَّهما معتدٍ ومعتدى عليه))[4]، ثم أكَّد الطارئ في هذه الألفاظ، فقال: ((فلكل ضد دلالتان سلبية وإيجابية، فإذا كانت اللفظة تعني الزيادة والنقصان، فالزيادة معنى إيجابي والنقصان سلبي، وإذا كانت تعني الجمع والتفريق، فالجمع إيجابي والتفريق سلبي وهكذا، فإذا صحَّ أن المعنى السلبي هو الطارئ، صحَّ قولنا إنَّه هو المعتدي))[5]، ولكن كيف تمازجت هذه الأصوات وتلاحمت ؟ أجاب على ذلك الدكتور محمد حُسين آل ياسين، فقال:((فمثلاً " ضَعُفَ " التي ذكرنا أنها بمعنى زاد ونقص وهما من الثنائيين (ضَع) نقص، و(ضَف) زاد، فلو حلَّلنا أصوات اللفظة كما استقرَّت عليه لوجدنا أنها تبتدئ بالثنائي (ضع) تاماً، ولكنها احتفظت من الثنائي الآخر بالفاء وحدها... فيكون لدينا بهذا التركيب صورة

(1)ينظر: الأضداد، ابن الأنباري: 53.

(2) ينظر: الأضداد، الصَّغاني: 221.

(3)ينظر: الأضداد، الأصمعي: 40، والأضداد، ابن الأنباري: 53.

(4) الأضداد في اللغة: 202.

(5) المصدر نفسه: 202.

لحدثين أحدهما وقع على الآخر))[1]، ثمَّ علل ذلك بالطارئ أيضاً، فقال: ((فعندنا أصلاً زيادة ما، وهي معنى إيجابي وقع عليها فعل النقصان، وهو معنى سلبي؛ ولهذا استغني عن ضاد (ضف) ولم يُستغنَ عن ضاد (ضع)، وذلك لترسيخ معنى النقصان الحاصل في الزيادة الأصلية، ومن هنا كان النقصان معتدٍ طارئ))[2]، ويلاحظ أنَّ عنصري التضادِّ هما المعنى الإيجابي والمعنى السلبي، فكان الحكم لطارئهما، أمَّا نوعه فحادٌّ كما توضح في الفصل الأول، وهذا يعني أنَّ سعة المشتركات اللفظية بلغت حدَّ الإسراف في كثير من الدلالات[3].

القسم الثالث: ما عُدَّ من الأضداد، وأحد المعنيين طارئ على الآخر.

ذُكِرت أسبابٌ أُخَر لنشوء التضادِّ، مثل: التشاؤم، والإبهام، والتأدب، والتهكم، والاتساع[4]، وأرى أنَّ أغلب هذه الأسباب مردُّها إلى سبب واحد، وهو المجازبأنواعه: اللغوي والشرعي والعرفي[5]، فالمجاز وسيلة كبيرة من وسائل التوسع اللغوي، وإثراء اللغة، والتوالد المستمر للمعاني، وبه تحصل اللفظة على معانٍ جديدة، وتتجدد حياتها[6]، فيكون المجازُ حاجةً مهمة في التضادِّ، وذلك بأنَّ: ((اللفظ في أصالته يدل على أحد المعنيين ثم انتقل مجازاً إلى المعنى الثاني لما

---

(1) المصدر نفسه: 202.

(2) المصدر نفسه: 203.

(3) ينظر: في اللهجات العربية: 176، والنحويون والقرآن، الدكتور خليل بنيان الحسون: 212.

(4) ينظر: الأضداد، الأصمعي: 37، والأضداد، السجستاني: 99، والأضداد، ابن الأنباري: 65، و في اللهجات العربية: 180، 185، وعلم الدلالة، الدكتور أحمد مختار عمر: 204، 213.

(5) المجاز اللغوي: هو انتقال الاسم من الحقيقة اللغوية إلى المجاز اللغوي مثل لفظ: إنسان، بمعنى: أنَس، ثم أُطلِق على الناطق، والمجاز العرفي: كاستعمال لفظ: الدابة لكلِّ ما يدبَّ على الأرض، وعرفاً يطلق على ذوات الأربع، والمجاز الشرعي: كالصلاة مثلا بمعنى الدعاء، ثم استقرَّ في الشرع بدلالة خاصَّة أقوالاً وأفعالاً تُؤدَّى بكيفية خاصَّة، ينظر: دلالة الألفاظ: 97، والتصور اللغوي عند الأصوليين، د. أحمد عبد الغفار: 105.

(6) ينظر: علم الدلالة والمعجم العربي: 92.

بينهما من تلازم في الواقع والذهن))[1]، وهذا المجاز يستوعب الجديد الطارئ والتغيُّرات الطارئة، قال الدكتور منقور عبد الجليل: ((فمهمة المجاز تقوم على أساس التحديد المفهومي الدلالي، إذ تستوعب اللغة المدلولات المستحدثة بتفجير طاقاتها التعبيرية القادرة على موازاة ما طرأ من جديد في عالم المفاهيم))[2]، ثم ذكر أنَّ المجاز يستوعب: ((كلَّ التحولات والتغيرات التي تطرأ على بنية المجتمع، فيعبِّر عن حاجاته اللغوية أو النفسية أو الاجتماعية الثقافية))[3].

وقد نظرت في معاني هذه الأضداد فوجدتها ذات علاقات تقابلية مختلفة[4]، وهذه العلاقات من أوضح العلاقات القائم على التضادِّ، وربما كان أقرب إلى الذهن من أي علاقة أخرى، وسنبيِّن ما انتهينا إليه فيها:

أولاً: أضداد ذات علاقة تقابلية قائمة على التفاؤل والتشاؤم.

التفاؤل والتشاؤم من طبائع الإنسان التي تهيمن على مشاعره وعاداته، فإذا شاء أن يعبِّر عن معنى سلبي تشاءم من ذكر اللفظة، وفرَّ منها إلى غيرها، وأقرب المعاني إلى كلمات التشاؤم هي أضدادها من كلمات التفاؤل، كما ذكر الدكتور إبراهيم أنيس[5]، ومنه استعمال العرب الألوان على غير أصلها، فاللون الأبيض هو اللون المعروف، ولكن قد يقال للأبيضِ أسودٌ فيكون السواد طارئاً، وقد يكون خلاف ذلك، قال ابن جني: ((وهذا جارٍ مجرى الضدَّين المترادفين على

---

(1) الأضداد في اللغة، الأستاذ حسين محمد، بحث، مجلة اللسان العربي: 116.

(2) علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي: 225.

(3)المصدر نفسه: 230.

(4) التقابل: مصطلح دلالي يعني: اختلاف دلالة لفظين يحمل كلٌّ منهما خلاف المعنى الذي يحمله الآخر، وهذا يعني أنَّ التقابل يُدرَس ضمن دائرة التضادِّ، ينظر: ظاهرة التقابل في علم الدلالة، الدكتور أحمدنصيف الجنابي، بحث، مجلة آداب المستنصرية، العدد العاشر، بغداد، 1984: 13، وعلم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: 443.

(5) ينظر: في اللهجات العربية: 180.

المحلِّ الواحد ؛ كالأسود يطرأ عليه البياض))[1] ، وجاء في كتب الأضداد أنَّه يقال: أبيض للأسود ، وللأبيض[2] ، وإنَّما عبَّروا عن الأسود بالأبيض تجنباً لذكر السواد ، قال الدكتور إبراهيم أنيس: ((وأقرب المعاني إلى كلمات التشاؤم هي أضدادها من كلمات التفاؤل، لهذا عُبِّر في اللغة العربية عن الأسود بالأبيض تجنباً لذكر لفظ السواد))[3] ، وقال الدكتور ربحي كمال: ((وقد يجيء التضادُّ من انتقال اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر لنكتة بلاغية... والعرب تُكنِّي الأسود بأبي البيضاء))[4] ، وقد يكون بإطلاق (أبي البيضاء) على الحبشي تهكماً منه واستهزاء[5] ، ويلاحظ أنَّ الأبيض هو اللون الطارئ على الأسود كما صرَّح ابن جني، وذلك أنَّ المعنى الحقيقي في الألوان هو ما وضعته اللغة في الأصل، أمَّا نوع التضادِّ فدائريٌّ، وعلاقةُ أيِّ لونٍ مع الألوان الأخر هي علاقة تضادٍّ دائريٍّ، ومن الألوان أيضاً: (الأخضر)، يقال: أخضر للأخضر والأسود[6] ، والأصل: الأخضر، والأسود طارئٌ عليه، وإن كان يعبِّرُ عن تمام الشيء واستوائه، فالعرب تسمِّي الشيء إذا اشتدَّت خضرته سواداً ، فيقال لأرض العراق: أرض السواد[7] ، قال ابن الأنباري: ((الشيء إذا ما اشتدَّت خضرته رُئيَ أسود))[8] ، ومنه قوله تعالى في وصف الجنتين: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾[الرحمن: 64]، ذكر الزمخشريُّ أنَّهما اسودَّتا من شدَّة الخضرة[9] ، وقال الطبرسي: ((مدهامتان:

---

(1) الخصائص: 3 / 64.

(2) ينظر: الأضداد ، ابن الأنباري: 349، والأضداد ، الصَّغَّاني: 233.

(3) في اللهجات العربية: 180.

(4) التضاد في ضوء اللغات السامية ، دراسة مقارنة: 11.

(5) ينظر: الأضداد في اللغة ، محمد حُسين آل ياسين: 174.

(6)ينظر: الأضداد ، ابن الأنباري: 348.

(7) ينظر: أساس البلاغة ، مادة (سود): 372.

(8)الأضداد: 348.

(9) ينظر: الكشاف: 4 / 442.

((مدهامتان: أي من خضرتهما قد اسودَّتا من الري، وكلُّ نبتٍ أخضر، فتمام خضرته أن يضرب إلى السواد))[1]، وذُكرت ألوانٌ أُخَر في كتب الأضداد[2].

والتفاؤل والتشاؤم في غير ألفاظ الألوان كثير، ومنها: (الناهل)، يقال: للعطشان ناهل، وللريَّان ناهل[3]، و(الناهل) للريَّان فقط، وأمّا العطشان فطارئ عليه، والعرب يتفاءلون ويتطيرون، قال ابن السكِّيت: ((وإبلٌ نهال، أي: عطاش يتطيرون بها من العطش، فيقولون: هي إبلٌ ناهلة))[4]، وقال السجستاني: ((فإنَّما قيل للعطشان ناهل على التفؤل))[5]، وقال ابن الأنباري: ((وإنَّما قيل للعطشان ناهل تفاؤلاً))[6]،ومنها: (المفازة)، بمعنى: السلامة والمهلكة، وأصل لفظ المفازة: المنجاة والسلامة، أمَّا معنى الهلاك فطارئٌ عليه، على جهة التفاؤل وطلب النجاة[7]، قال الدكتور إبراهيم أنيس: ((وأقرب المعاني إلى كلمات التشاؤم هي أضدادها من كلمات التفاؤل... وعُبِّر عن المكان المحفوف بالمخاطر بالمفازة))[8]، بالمفازة))[8]، ومن هذه الألفاظ: (السليم)، يقال: للسليم والملدوغ، وإنَّما سمِّي الملدوغ سليماً على جهة التفاؤل بسلامته[9]، ويلاحظ أنَّ اللفظ ينتقل من معناه

---

(1) مجمع البيان: 9 / 318.

(2) ومن ذلك: الأصفر، الذي يقع على الأصفر والأسود، وكذلك: الأحمر، الذي يقع على الأحمر والأبيض، ينظر: الأضداد، السجستاني: 102، والأضداد، ابن الأنباري: 160، 346.

(3) ينظر: الأضداد، الأصمعي: 37، والأضداد، السجستاني: 99، والأضداد، ابن الأنباري: 116.

(4)الأضداد: 191.

(5) الأضداد: 99.

(6) الأضداد: 116.

(7) ينظر: الأضداد، ابن السِّكِّيت: 192، والأضداد السجستاني: 99، والأضداد، ابن الأنباري: 105.

(8) في اللهجات العربية: 180.

(9) ينظر: الأضداد، ابن السِّكِّيت: 192، والأضداد، ابن الأنباري: 106.

الحقيقي إلى معنى آخر طارئ عليه، إذ ((قد يجيء التضادُّ من انتقال اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر... إمَّا للتفاؤل كالرَّيان والناهل للعطشان، والسليم للملدوغ))[1]، وهذه معانٍ طارئة على المعنى الأصلي.

ثانياً: أضداد ذات علاقة تقابلية قائمة على الزَّمن.

ذكر بعضهم أنَّ بعض الألفاظ التي توجِّه الجملة إلى جهة زمنية معلومة هي أضدادٌ، فهي

تدلُّ على جهة زمنية وضدِّها، ومن هذه الألفاظ: (كان)، فيقال: (كان) للماضي وللمستقبل، وكذلك: (يكون) للمستقبل والمضي[2]، والأصل في: (كان) للمضي، وفي:(يكون) للاستقبال، لكنهما يبدوان على خلاف ظاهرهما لطارئ، لعلَّه عقائديٌّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[النساء: 152]، ذكر ابن الأنباري هذه الآية، فقال: ((فصلح الماضي في موضع الدائم؛ لأنَّ أفعال اللّه جلَّ وعزَّ تخالف أفعال العباد، فأفعال العباد تنقطع، ورحمة اللّه جلَّ وعزَّ لا تنقطع))[3]، والطارئ هو: أنَّ (كان) مع أفعال اللّه جلَّ وعلا تفيد الديمومة، فمغفرته باقية لا تنقطع، لمن يطلبها، فما مضى من ذنبٍ مغفور، وما هو آتٍ لا تمتنع مغفرته، ومن هذه الألفاظ التي تدلُّ على جهة زمنية وضدِّها: (إذ) و (إذا)، فالمشهور أن تكون (إذ) للماضي و (إذا) للمستقبل[4]، وقد يأتيان بخلاف بخلاف ذلك، وقد جُعلا من الأضداد[5]، و (إذ) مع أفعال اللّه جلَّ وعلا لا تفيد المضي والانقطاع، كما في قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾[المائدة: 110]، قال ابن الأنباري بعد أن ذكر الآية: ((لأنَّه لما وقع في علم اللّه عزَّ

---

(1) التضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة: 11.

(2) ينظر: الأضداد، ابن الأنباري: 60، والأضداد، الصَّغَّاني: 244.

(3) الأضداد: 62.

(4) ينظر: كتاب سيبويه: 3 / 119، 3 / 60، والمفصَّل: 206.

(5) ينظر: الأضداد، ابن الأنباري: 118.

وجلَّ أنَّ هذا كائن لا محالة، كان بمنزلة المشاهد الموجود فخبَّر عنه بالمضي))[1]، فالآية تتحدَّث عن خطاب الله سبحانه لعيسى (عليه السلام) في يوم القيامة، والطارئ في زمن (إذ) أنَّها وقعت في علم الله، فإذا أخبر بها عن المستقبل فكأنَّه أنزل المستقبل منزلة المشاهد الموجود، وهذا طارئٌ على زمنها الأصلي، أمَّا (إذا) فتخرج عن الاستقبال وتجيء للمضي[2]، للطارئ نفسه.

ثالثاً: أضداد ذات علاقة تقابلية قائمة على الاتجاهات.

جاء في كتب الأضداد أنَّ بعض الظروف من الأضداد، ومنها: (وراء)يقال للرجل: وراءك، بمعنى: خلفك، وقدَّامك[3]، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا﴾ [الكهف: 79]، وقد ذكر بعض المفسرين أنَّ معنى (وراءهم): قدَّامهم، وهو الصحيح، قال ابن الأنباري: ((فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادَّين ؛ لأنَّها يتقدَّمُها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر))[4]، ولكن ابن الأنباري يؤكِّد أنَّه لا يمكن ترجيحُ أحدِ المعنيين إلا بدليل، فقال: ((فلا يعرف المعنى المقصود منها... إلا بدليل يزيل اللَّبس عن السامعين))[5]، والدليل: أنَّه استعمل وراءهم بدل قدَّامهم، لأنَّ المعنى الطارئ على هذه اللفظة هو أنَّها تُعَبِّر عمَّا يحاك للإنسان من سوء ؛ لأنَّ أصحاب السفينة كانوا غافلين عمَّا يُراد بهم من مكروه، فاستعمل (وراء) وكأنَّ الخطر محدقٌ بهم من خلفهم ؛ لأنهم في غفلة عنه، ويؤيد ذلك قوله تعالى:

---

(1) الأضداد: 119.

(2) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء: 1 / 243، ومغني اللبيب في كتب الأعاريب: 1 / 129، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 121، والإتقان في علوم القرآن: 1 / 212.

(3) ينظر: الأضداد، الأصمعي: 20، والأضداد، ابن السِّكِّيت: 175، والأضداد، السجستاني: 82، والأضداد، ابن الأنباري: 68، وفقه اللغة وأسرار العربية: 221.

(4)الأضداد: 2.

(5) المصدر نفسه: 4.

﴿ وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ ﴾ [البروج: 20]، فليس (وراء) على معنى خلفهم كما هو الأصل فيها، إنَّما المقصود أنَّهم في قبضة الله تعالى، لا يفوتونه، فهم كالمحاصرين، وهذا هو المعنى الطارئ على معنى الأصل، والله أعلم، قال الزمخشريُّ: ((والإحاطة بهم من وراءهم، أي: لا يفوته فائت))[1]، ومن هذه الألفاظ أيضاً لفظ: (فوق)، يقال: فوقه، أعلى منه، ويأتي بمعنى: دون[2]، ولا شكَّ في أنَّ المعنى الطارئ هو أن تكون (فوق) بمعنى (دون) لغرض بلاغي.

رابعاً: أضداد ذات علاقة تقابلية قائمة على أحكام التشريع.

للأبحاث اللغوية أثرٌ واضح في أحكام الفقه الإسلامي، وارتباط الأحكام الفقهية يتحقق بالمسائل اللغوية في مناحٍ شتى، وليس من متطلبات دراستنا الخوض في ذلك، بل الذي يعنينا هو بيان علاقة بعض الأضداد بالتشريع الإسلامي.

وسأجلي هذا المطلب بلفظٍ في الأضداد، شغل بال القدماء والمحدثين، وهو: **(القُرْء)**، وهو لفظ يطلق على الطهر والحيض معاً، بحسب ما ذُكِر في كتب الأضداد[3]، ومن استعمالهم له في معنى الحيض، قول الشاعر[4]:

أراها غُلامانا الخَلا فتَشَذَّرتْ   مِراحاً ولم تَقْرأ جَنِيناً ولا دَما

وفي معنى الطهر قول الأعشى[5]:

مُورِّثةٍ مَالاً وفي الحَيِّ رِفعةٌ   ضاعَ فيها من قُرُوءِ نِسَائكَا

---

(1) الكشاف: 4 / 720.

(2) ينظر: الأضداد، السجستاني: 101، والأضداد، ابن الأنباري: 248.

(3) ينظر: الأضداد، قطرب: 91، والأضداد، الأصمعي: 5، والأضداد، ابن السكيت: 163، والأضداد، السجستاني: 99، والأضداد، أبو بكر ابن الأنباري: 27.

(4) البيت لحميد بن ثور الهلالي، ينظر: لسان العرب، مادة (قرأ): 12 / 52.

(5) هو ميمون بن قيس (ت: 7 هـ)، ديوانه: 134.

فالقروء هنا الأطهار لا الحيَّض ؛ لأنَّ النساء إنَّما يؤتينَ في أطهارهنَّ لا في حيضهنَّ، وقد ضاع بغيبته عنهنَّ أطهارُهُنَّ.

وقد ورد (القرء) في القرآن الكريم أيضاً، قال تعالى: ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ ﴾ [البقرة: 228]، وهي آية تُبيِّنُ مدةَ انقضاء عدةِ المطلقة، واختلف الصحابةُ والتابعون في وقت انقضاء هذه العِدَّة، فذهب قسمٌ منهم إلى أنَّ (القُرْء)، بمعنى: الطُهر، وعليه فإنَّ عدتها تنتهي بانقضاء ثلاثة أطهار، وذهب قسمٌ منهم إلى أنَّ: القُرْء، بمعنى: الحيض، وعليه فإنَّ عِدَّة المطلقة تنتهي بانقضاء ثلاث حيضات[1].

وبذلك أصبح الصَّحابةُ والتابعون وأتباع التابعين فريقين في تفسير هذه الآية كما تبيَّن، ولوثاقة الرواة، وقربهم من عصر النبوة، وتواتر الأسانيد التي نقلت عنهم، ارتبك الرضيُّ، وهو يعرض الطارئ في لفظ: (القُرء)، فتحيَّر بين: مفهوم الطارئ، الذي يقوم على تدافع الضدَّين والحكم للطارئ منهما، وبين: نُقُولِ الصحابةِ والتابعين وتواتر الأسانيد عنهم، فذهب إلى أنَّ أحد المعنيين غير طارئ على الآخر، فقال: ((اعلم أنَّ ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضربين: أحدهما: أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر، غيرُ طارئ أحدهما على الآخر،

(1) ذهب فقهاء الكوفة، أمثال: ابن مسعود وأبي موسى ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة ومقاتل والسدي وقتادة، إلى أنَّ المراد بـ (القرء) في هذه الآية: الحيض، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وذهب فقهاء الحجاز، أمثال: زيد بن ثابت وعائشة وعبد الله بن عمر وابن عباس وعبادة بن الصامت والزهري والأوزاعي والثوري، إلى أنَّ المراد بـ (القرء) في هذه الآية: الطهر، وهو مذهب الشافعي وأصحابه، ينظر: جامع البيان عن تأويل آيِ القرآن، ابن جرير الطبري (ت: 310 هـ): 2 / 544، ومعالم التنزيل في التفسير والتأويل، الحسين بن مسعود البغويُّ (ت: 510 هـ): 1/ 187، ومجمع البيان: 2 / 573، ومفاتيح الغيب: 2 / 435، والبحر المحيط: 2/ 197.

كمعاني الكلم المشتركة، نحو: " القُرْء " في الطُّهر، والحيض)) [1]، والرضيُّ معذورٌ في قوله هذا، فالفريقان عدولٌ عند طائفةٍ كبيرةٍ من المسلمين.

ولا بدَّ من أن يكون هناك معنىً واحدٌ في هذا اللفظ، فأحدُ المعنيين أصلٌ، والآخر طارئ عليه[2]، وترجيحُ علماءِ التفسير لأحد المعنيين واضحٌ في مصنفاتهم، وهم يستندون إلى أدلة وحجج، وقد جمع الفخر الرازيُّ أدلة الفريقين وحججهم في ما ذهبوا إليه [3]، فمنهم من رجَّح معنى: (الحيض)[4]، ومنهم من رجَّح معنى: (الطهر)[5]، ومنهم مَن ذكر المعنيين ولم يُرجِّحأيَّاً منهما، كابن جرير الطبريِّ[6]، والزمخشريِّ[7]، والراغبِ الأصفهانيِّ[8]، أمَّاأبو حيَّان فقد ذكر آراء الفريقين المتعارضة، ولم يُرجِّح، لكنه قال:((العدَّة تنقضي بثلاثةقروء))[9] وكأنَّه وكأنَّه فسَّر الماءَ بالماءِ.

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 1 / 61.

(2) ينظر: الأضداد، أبو بكر الأنباري: 8.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب: 2 / 433 – 439.

(4)ينظر: معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي، (ت: 189 هـ): 90، ومعاني القرآن، أبو الحسن الأخفش (ت: 215 هـ): 126

(5)ينظر: معالم التنزيل في التفسير والتأويل: 1 / 188، ومجمع البيان: 2 / 573، والميزان في تفسيرالقرآن، محمد حسين الطباطبائي: 2 / 235.

(6) قال الطبري: ((أقرأت المرأة: إذا صارت ذات حيض وطهر))، جامع البيان عن تأويل آيِ القرآن: 2 / 545.

(7) قال الزمخشريُّ:((القرء والقارئ جاءا في معنى الوقت، ولم يرد لا حيضاً ولا طهراً))، الكشاف: 1 / 268.

(8) قال الراغب: ((وليس القرء اسماً للطهر مجرداً، ولا للحيض مجرداً))، مفردات ألفاظ القرآن: 668.

(9) البحر المحيط: 2 / 197 – 199.

والغريب أنَّ قطرباً وأبا الطيب اللغويَّ ذكرا الآيةَ، ولم يذكرا معنى (القرء) فيها[1]، والأغرب من ذلك كلِّه أنَّ الأصمعيَّ، وابن السِّكيت، والسجستاني، وأبا بكر بن الأنباري تحدَّثوا عن (القرء) في كتبهم (الأضداد)، ولم يذكروا الآية، لا تصريحاً، ولا تلميحاً[2]، فكأنَّهم فرُّوا من تفسير: (القرء) فيها ؛ لأنَّهم يعتقدُون جازمين أنَّ (القرء) في الآية يدلُّ على خصوصية أحد المعنيين من دون الآخر، لذلك قيل: ((تبقى لفظة القُرْء مبهمةغير دالة، إلا بعد أن تخصص لتدل على أحد المعنيين))[3]، وهذا يعني أنَّ اللفظ يدل على معنى واحد، قال ابن الأنباري: ((فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادَّين ؛ لأنَّها يتقدَّمُها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيينلدون الآخر))[4]، ولكن ابن الأنباري يؤكِّد أنَّه أنَّه لا يمكن ترجيحُ أحدِ المعنيين إلا بدليل، فقال: ((فلا يعرف المعنى المقصود منها... إلا بدليل يزيل اللَّبس عن السامعين))[5].

وآراء المفسرين المختلفة، وما نصَّ عليه ابن الأنباري تسمح للباحث أن يرجِّح الطارئَ من المعنيين ؛ وذلك أنَّ المسألة تقوم على الدليل، وأنَّ مدار اللفظ على الحقيقة والمجاز، فما كان مجازا، كان طارئاً، فاللفظ في أصالته يدل على أحد المعنيين ثم ينتقل مجازاً إلى المعنى الثاني[6].

---

(1) ينظر: الأضداد، قطرب: 91، والأضداد، أبو الطيب اللغوي: 359.

(2)ينظر: الأضداد، الأصمعي: 5، والأضداد، ابن السكيت: 163، والأضداد، السجستاني: 99، والأضداد، أبو بكر ابن الأنباري: 27 – 32.

(3) التفكير الدلالي عند المعتزلة، الدكتور: علي حاتم الحسن: 152 – 153.

(4)الأضداد: 2.

(5) المصدر نفسه: 4.

(6) ينظر: الأضداد في اللغة، الأستاذ حسين محمد، بحث: 116.

ولـذلك قـال الـرازي في (القُـرْء): ((إنَّـه حقيقـةٌ في الحـيض، مجـازٌ في الطهر))[1]، وقال الدكتور عبد القادر السعديُّ: ((القرء حقيقة في معنى الحيض، مجاز في الطهـر))[2]، وهـذا يعني أنَّ هنـاك معنيين، ((أحدهما: حسـيٌّ، والآخـر: معنويٌّ، ولا شكَّ أنَّالمعنى الأصلي في مثل هذه الحالة هو: الحسيَّ، وأنَّ المعنويَّ فرعٌ عنه بطريقالمجاز))[3]، فالحسـيُّ هـو الحيض، وهـو المعنـى الحقيقـي، أمَّـا المعنـى المجازيُّ لـ: (القرء)فهو الطهر، وهو الطـارئ في المعنـى؛ لأنَّ المجـازي الطـارئ يزيل حكم الحقيقي [4]. والله تعالى أعلم. ويدلُّ على ذلك أمور:

- قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: 1]، ومعنـاه في وقت عدَّتهنَّقال الرازي: ((الطلاق في زمن الحيض منهيٌّ عنـه))[5]، فوجـب أن يكون زمان العدة غير زمان الحيض، وهو: (الطهر).
- لـو كانـت القـروء بمعنـى الحيضـات، أتنتهـي العـدةُفي أول الحيضـة الثالثة، أم في آخرها؟ وانتهاء العدة في أول الحيضـة لم يقل بـه أحدٌ من العلماء، أمَّا إذا اعتدَّت بآخرها، فهذا يعني أنَّها دخلت في طهرٍ، فتكون قد أتمَّت ثلاثة أطهار.
- يترتَّب على الحائض سقوط فرضي الصلاة والصوم في أيام حيضـها، وعدم جـواز قراءة القرآن، فضلاً عن الوضـع النفسـي المؤلم للمـرأة، وهـي أجـواء لا تسـاعد علـى الرجعـة في الطـلاق الرجعـي، لمـن يريـد الإصلاح، أمَّا أجواء الطهر فخلاف ذلك.

---

(1) مفاتيح الغيب: 2 / 435.

(2) أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية: 305.

(3) في اللهجات العربية: 172.

(4)ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 342.

(5) مفاتيح الغيب: 2 / 436.

- المرأة ما لم يخرج منها الدم، فهي طاهرة، فإذا خرج الدم احتمل أن يكون حيضاً وغيره، والحكم المبني على أمرٍ مقطوع، وهو (الطهر)، أقل تعارضاً من حكم يبنى على أمرٍ محتمل، وهو (خروج الدم).

وبذلك يكون (الطهر)، وهو المعنى المجازيُّ المعنويُّ الطارئ لـ: (القرء)، قد أزال المعنى الحقيقيَّ الحسيَّ للمطروء عليه، وهو " (الحيض)، فالمسألة إذاً منوطة بالدليل، قال ابن الأنباري، وهو يذكر (ظنَّ) في الأضداد: ((إنَّما جاز أن يقع الظنَّ على الشك واليقين ؛ لأنَّه قولٌ بالقلب، فإذا صحَّت دلائل الحقِّ وقامت أماراته، كان يقيناً، وإذا قامت دلائل الشكِّ وبطلت دلائل اليقين كان كذباً))[1]، وقال الدكتور فاضل السامرائي: ((الجمل التي تحتمل المعنى وضده، قد يعرف أحدهما من الآخر من السياق أو المقام))[2]، وبناء على هذه الأدلة والأمارات، يُرجِّح أنَّ معنى القرء في الآية، هو: (الطهر)، وذلك لأنَّالمجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي، كما توضَّح من نصَّ الرضيِّ، ولذلك رجَّح بعض المفسرين (الطهر)، قال البغويُّ: ((الترجيح فيه للطهر))[3]، وقال الطبرسيُّ: ((والمراد بالقروء: الأطهار))[4]، ورجَّحه الطباطبائي أيضاً، فقال:((فالأظهر أن يكون معناه:الطهر))[5]، وهو: الأرجح، بناءً على أنَّ الحكم للطارئ، والله تعالى أعلم.

(1)الأضداد: 16.

(2) الجملة العربية والمعنى: 93.

(3) معالم التنزيل في التفسير والتأويل: 1 / 188.

(4) مجمع البيان: 2 / 573.

(5) الميزان في تفسير القرآن: 2 / 235.

المعنى الطَّارئ في الترادف

أشار سيبويه إلى ظاهرة الترادف[1]، وإن لم يسمِّها، وذكرها ابن فارس أيضاً، وعقد في ذلك بابين مختلفين، أحدهما: ((باب الأسماء كيف تقع على المسميات))[2]، والآخر: ((باب في أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق))[3]، وقال الدكتور أحمد مختار عمر: ((يبدو أنَّ من أقدم من أطلقوا اسم الترادف على هذه الظاهرة أبو الحسين أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي))[4]، وسنبحث الترادف في ضوء الطارئ، وقد نظرت في ذلك فوجدته على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما كان ترادفاً، ولا طارئ فيه.

القسم الثاني: ما عُدَّ من الترادف، والطارئ فيه بحسب اعتباراتٍ مختلفة.

القسم الثالث: ما كان ترادفاً، وأحد المعاني طارئ على المعاني الأُخَر.

القسم الأول: ما كان ترادفاً، ولا طارئ فيه، وفي ذلك نقطتان:

الترادف التام:

ومعنى الترادف التام: أن تكون الألفاظ المترادفة متحدة المعنى، وقابلةللتبادل فيما بينها في أيِّ سياق، أو أن تتطابق الألفاظ في المعنى انطباقاً تامَّاً بحيث يمكن استبدال اللفظ الواحد بالآخر' فيكون المسمَّى يوافق المسمَّى في حدِّه، ويخالفه في اسمه، كقولنا: قطٌّ، وهِرٌّ، وهما لفظان متساويان يدلان على

---

(1)وهو قوله: ((واختلاف اللفظين والمعنى واحد))، كتاب سيبويه: 1 / 24.

(2) الصاحبي: 114.

(3) المصدر نفسه: 327.

(4) ولم أجد ذلك في كتاب (الصاحبي)، علم الدلالة: 216.

مسمًّى واحد [1]، وهو الحيوان ذو المواء، وإن كان أحدُهما أشهرَ وأعرفَ، ومن هذه الألفاظ الذي يكون الترادف فيها تامًّا: أسد، وليث، وسبع، وغضنفر، وضيغم، وهي ألفاظ تطلق على الحيوان الزَّئِر، وهذه الألفاظ تتساوى معنىً ودلالة ولا طارئ فيها؛ لأنَّ الطارئ لا يكون في الشيء نفسه.

واللغة العربية لا تخلو من المترادفات، لكن بشرط الاتفاق في المعنى بين الكلمتين انطباقاً تاماً، بحيث يمكن تبادل الكلمتين، قال الدكتور أحمد مختار عمر: ((إنَّ شرط التطابق، أو الترادف الكامل هو إمكانية تبادل اللفظين في كلِّ السياقات دون أي فرقٍ في المعنى))[2].

ولكني لا أتفق أن تكون العلاقة بين بعض الألفاظ علاقةَ ترادفٍ تامٍّ، وذلك نحو: السَّيف والصَّارم، والحسام، فهي ألفاظ متباينة، فالأول يدلُّ على الذات، والثاني والثالث يدلَّان على الصفة[3]، فبإمكاننا أن نقول: هذا سيفٌ صارمٌ، والكلمة الأخرى ليست مترادفةً؛ لأنَّ وظيفتها التوكيد، أمَّا المترادفان فيفيد أحدهما ما يفيده الآخر، وأيضاً يمكن عطف اللفظين، فنقول: هذا سيفٌ وصارمٌ، إذ لا يعطف الشيء على نفسه.

الترادف بسبب اختلاف اللهجات العربية.

أظهرنا أثر اختلاف اللهجات في موضوع (الأضداد)، ويظهر هذا الأثر في الترادف أيضاً، وذلك بأن تضع قبيلة عربية اسماً لمسمًّى معين، وتضع قبيلة أخرى اسماً آخر للمسمَّى نفسه يختلف في لفظه، ثمَّ يشتهر اللفظان بسبب احتكاك

---

(1) ينظر: الترادف في اللغة، د. حاكم مالك لعيبي: 63، وفصول في فقه العربية: 220، ودور الكلمة في اللغة: 119، وعلم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: 413، والدلالة السياقية عند اللغويين: 273.

(2) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: 102.

(3)ينظر: الصاحبي: 114، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 321.

اللهجات بعضها ببعض، فلا نعرف أيَّ اللفظين أسبق[1]، فيكون الأمر كأنَّه أشبهُ ببحيرةٍ امتزج ماؤها الأصلي بمياهٍ أُخَر انحدرت إليها من جداول مختلفة، ومن هذه الأمثلة: القمح، والبُر، والحنطة، فالقمح على ما يقرره الجاحظ (ت: 255 هـ) لغة شاميَّة، والحنطة لغة كوفية، والبُّر لغة حجازية[2]، وأورد الدكتور علي ناصر غالب طائفةً من المترادفات في لهجة قبيلة أسد، ومن هذه الألفاظ: (العِسْق) و (الحِثاث) و (الغَريفة) و (الزَّبير) و (الرِّكزة) و (يستأهل) و (التؤبة)، وغيرها[3]، وهذه الألفاظ لا طارئ فيها، لذلك اشترط بعض اللغويين المحدثين في لفظ المترادف أن يكون هناك اتحادٌ في البيئة اللغوية[4]، أي: أنَّ الألفاظ المترادفة يجب أن تنتمي إلى لهجة واحدة، وهذا وأمثاله لا طارئ فيه ؛ لأنَّ كلَّ لفظة وقعت في اللهجات على أصلها.

القسم الثاني: ما عُدَّ من الترادف، والطارئ فيه بحسب اعتباراتٍ مختلفة، وفيه نقطتان:

ما كان مترادفاً بسبب التطور اللغوي.

تتطور بعض أصوات الكلمة الواحدة على ألسنة الناس، فتنشأ صورة مختلفة للكلمة، وقد يكون هذا التطور إبدالاً، نحو: الجَثْل و الجَفْل، بمعنى الشَّعر الكثير[5]، أو قلباً، نحو: جذب وجبذ، وصاعقة وصاقعة[6]، وعقد ابن جني باباً في ذلك، سمَّاه (باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، وذكر أمثلةً بيَّن

(1) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 323، وفصول في فقه العربية: 316.

(2) ينظر: البيان والتبيين: 1 / 32.

(3) ينظر: اللهجات العربية، لهجة قبيلة أسد: 175 – 178.

(4) ينظر: علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر: 227، وعلم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: 411.

(5) ينظر: العين، مادة (جثل): 1 / 262، و مادة (جفل): 1 / 300.

(6) ينظر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: 312.

فيها بعض الألفاظ المتقاربة في دلالاتها، مثل: الأزّ والهزّ، بمعنى الإزعاج والقلق، وحمس وحبس، بمعنى التمانع، وجبل وجبن وجبر، بمعنى الالتئام والتماسك، وقرد وقرت، بمعنى التجمع، وغيرها من الألفاظ[1]، وذكر السيوطي كلمات كثيرة من هذه الألفاظ، مثل: السِّنح والسِّنخ والسِّنج، بمعنى الأصل، والضِّئضِئ والبؤبؤ، بمعنى كثرة النسل، والإسُّ والأَسُّ، بمعنى أصل التأسيس[2]، وأظهرالدكتور إبراهيم أنيس قدرة واضحة في تحليل عدد من الألفاظ المتقاربة دلالياً، وأكَّد أنَّ هناك ألفاظاً مترادفةً نتيجةَ تطورٍ صوتيٍّ، وقد جمع عشرات الكلمات، وقال: ((وليست هذه الكلمات بمترادفات على حسب المعنى الدقيق للترادف، وقد مثَّل القدماء لقليل من هذه الكلمات، دون أن يشرحوا لنا العلاقة الصوتية بينها، لهذا قمت بجمع عشرات من تلك الكلمات، أوردُها هنا مبوبة مع شرح العلاقة الصوتية بينها، وكيف تطورت إلى صورٍ متعددة))[3]، وصنع الدكتور إبراهيم أنيس جدولاً رتَّبه على صفات الحروف التي تعرَّضت للتطور الصوتي، وهي[4]:

1- **الشِّدة والرخاوة**، مثل: هلبت السماء وألبت السماء، أي: دام مطرُها، والأت والهت، للكثير الكلام، والأصر والهصر، بمعنى العطف، والأتُم والعُتُم، بمعنى زيتون البرِّ، وكمح الفرس وكبحها، أي: قرعها باللجام.

2- **الجهر والهمس**، مثل: المدّ والمت، بمعنى الوصل، وبثَّه وبذَّه، بمعنى نشره وفرَّقه، وفلح الأرض وفلعها، أي: شقَّها، والحوس والجوس، بمعنى طوفان الليل، وغرس وغرز، وغيرها من الألفاظ.

---

(1) ينظر: الخصائص: 2 / 403 - 405.

(2)ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 327.

(3) في اللهجات العربية: 159.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 160، 163.

3- **الإطباق والاستفال،** وذلك نحو: الدخيس والدخيص، أي: المكتنز اللحم، والرعس والرعص، بمعنى الارتعاش، ودلع لسانه وطلع، أي أخرجه، والصِّراط والسِّراط، والبساق والبصاق، والسَّخَب والصَّخَب، وهذا كلُّه يفيد فائدة من غير تفاوت، والطارئ فيه صوتيٌّ وليس شيئاً آخر.

والظاهر أنَّ هذه الألفاظ ترادفت بسبب التطور اللغوي، وذكر الدكتور حاكم مالك لعيبي ذلك، فقال: ((الترادف إنَّما هو حالة تعرضٍ لألفاظ من اللغة خلال حياتها نتيجة تطورها الدلالي بفعل الاستعمال، ومن هنا جاز لنا الحكم بعدم أصالة الترادف في معظمالألفاظ... ومعنى هذا أنَّه ما كان غير مترادف قد يصير مترادفاً بسبب التطور، وما كان مترادفاً قد يصير متبايناً للسبب نفسه))[1]، وهذا يعني أنَّ للتطور اللغوي علاقة كبيرة بالترادف، والطارئ في ذلك صوتيٌّ، أو صرفيٌّ، وليس شيئاً آخر.

ما كان ترادفاً بسبب الاقتراض اللغوي من اللغات الأُخَر.

استعملت العرب ألفاظاً موضوعةً لمعان في غير لغتها، وقد ذكر السيوطي أنَّ اللفظ يوافق اللفظ ويقاربه، ومعناهما واحد، أحدهما بالعربية، والآخر في غيرها[2]، وذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ العرب استعارت ألفاظاً غير عربية، وقد وقع ذلك في كلامهم، ومن هذه الكلمات: (الإستبرق)، وهي كلمة فارسية، ومعناها الحرير أو الديباج[3]، وقد اقترض العرب هذه اللفظة لتعيش جنباً إلى جنب مع لفظة الحرير، ومنه: (دستفشار) ومعناها العسلوهي كلمة

---

(1) الترادف في اللغة: 187.

(2) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 225.

(3) ينظر: المعرب من الكلام الأعجمي، أبو منصور الجواليقي (ت: 540 هـ): 14،والإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي: 1 / 195، وفي اللهجات العربية: 158.

فارسية، قال ابن منظور:((الدستفشار: كلمة فارسية معناها ما عصرته الأيدي))[1]، ومنها كلمة: (الدِّمقْس)[2]، وهو الحرير الأبيض، قال امرؤ القيس[3]:

فَظَلَّ العَذَارَى يَرْتَمينَ بِلَحْمِها وَشَحْمٍ كَهُدَّابِ الدِّمَقْسِ المُفَتَّلِ

ويلاحظ أنَّ الشاعر شبَّه بياض لحم المطيةِ ولينه بالحرير الأبيض الذي أُجيد فتله[4].

وذكر الجواليقي والسَّيوطي كلمات فارسية وروميَّة كثيرة، وذكرا ما يقابلها في العربية[5]، ويلاحظ أنَّ الطروء في هذه الكلمات وأمثالها من جهة العجمة، وليس شيئاً آخر، فالأصل في أحد هذه الألفاظ لمعنى واحد في العربية، أمَّا المعنى الآخر فهو أعجمي، وهو الطارئ على الأصل، وقد أوضحنا نصَّ أبي البقاء العكبري: ((وأمَّا العجمة ففرع على العربية ؛ لأنَّها طارئة))[6]، وهو نصٌّ لا يحتاج إلى تعليق.

---

(1) لسان العرب، مادة (بكر): 2 / 131.

(2) يرى الجواليقي أنَّها أعجمية، وأنها ربما قلبت إلى (مدقس)، ينظر: المعرب من الكلام الأعجمي: 77.

(3) ديوانه: 20.

(4) ينظر: شرح القصائد السبع لطوال الجاهليات: 35، وشرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، الشيخ أحمد الأمين الشنقيطي: 20.

(5)ينظر: المعرب من الكلام الأعجمي، على سبيل التمثيل: 44، 77، 90، 134، 141، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 225، 230.

(6) اللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 505.

القسم الثالث: ما كان مترادفاً، وأحد المعاني طارئ على المعنى الآخر، أو على المعاني الأُخَر، وهو ما يسمَّى بـ (شبه الترادف) أو (الترادف الجزئي)[1].

ونعني بشبه الترادف التقارب الدلالي بين كلمة وأخرى، فالألفاظ تتقارب في المعنى، لكنَّ كلَّ لفظٍ يختلف عن الآخر بملمحٍ طارئ واحدٍ في الأقل[2]، ولحظ فريق من اللغويين الفروق الدلالية بين هذه الألفاظ، وصنَّفوا فيها، ومنهم أبو هلال العسكري فقد تحسَّس الفروق الدلالية الدقيقة بين الكلمة وما يُعَدُّ مرادفاً لها، وذلك نحو: السَّنة والعام[3]، والأم والوالدة، والشكر والحمد، وغير ذلك من الألفاظ التي ذُكِرت أنَّها مترادفة، والحقيقة أنَّ هذه الألفاظ يمكن أن يحلَّ لفظٌ منها محلَّ الألفاظ الأُخَر في السياق الواحد، لكنَّ المعنى يتطابق جزئياً ولا يتطابق تطابقاً تامَّاً.

ولا بدَّ من توضيح أمرٍ غاية في الأهمية، وهو أنَّ الحكم على ترادف هذه الألفاظ ترادفاً جزئياً إنَّما هو بمقتضى أصل دلالتها في اللغة، فإذا تطورت دلالة هذه الألفاظ فقد يتلاشى الترادف فيها، ولعلَّ الترادف في الألفاظ بدلالتها القديمة لا ينكر، أمَّا بدلالتها الحالية فلا ترادف فيها، وقد يكون العكس، فمثلاً الألفاظ: (عقيلته وزوجته وامرأته)، تناولها المحدثون، وذكروا أنَّ الكلمة الأولى تستعمل مع كبار الشخصيات، والثانية أقل رسمية، والثالثة لعوام الناس، ويُسمُّون ذلك بـ (ظلال المعنى الأسلوبي)[4]، وفي القرآن الكريم خلاف

---

(1) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 121، وعلم الدلالة، الدكتور: أحمد مختار عمر: 220، والدلالة السياقية عند اللغويين: 272.

(2)ينظر: علم الدلالة، الدكتور: أحمد مختار عمر: 221، والدلالة السياقية عند اللغويين: 272.

(3) ذُكِر أنَّ العام جمع أيَّام، والسنة جمع شهور، ولفظ (العام) يفيد كونه وقتاً لشيء، والسنة لا تفيد ذلك، ولهذا يقال: عام الفيل، ولا يقال: سنة الفيل، معجم الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري (ت: بعد: 400 هـ): 264.

(4) ينظر: علم الدلالة، الدكتور: أحمد مختار عمر: 228، وعلم الدلالة علم المعنى: 77.

ذلك، فلفظ (عقيلة) لم يُذكَر لنساء الرسل والأنبياء وكبار الشخصيات، بل ذكرت اللفظة الثانية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [الأعراف: 19]، أمَّا لفظ (امرأته) فقد ذُكر لزوجة لإبراهيم (عليه السلام)، قال تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ﴾، [هود: 71] وذُكر لزوجة أبي لهب، قال تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: 4]، وهذا يعني أنَّ دلالة الألفاظ المتقاربة في المعنى قديماً قد لا تكون متقاربة في الوقت الحاضر، فهناك تغيُّرات تطرأ على معاني الألفاظ من ناحية الاستعمال، قال الدكتور إبراهيم أنيس: ((المعاني لا تبقى على حالٍ واحدة بل هي دائمة التغيُّر))[1]، ونصَّ على أنَّ أهم العوامل التي تتسبب في تغيير المعاني هي: ((الانتقال من الحقيقة إلى المجاز))[2]، والمجاز طارئ يزيل حكم الحقيقة، كما ذكر الرضيُّ[3]، ولذلك ستكون معجمات القدماء هي المفزع في معرفة الفروق بين الألفاظ، وإذا استعمل اللفظ في التركيب في غير موضعه، فإنَّ ذلك يُعَدُّ طارئاً، كما نصَّ على ذلك الشلوبين[4].

وسنناقش هذه المسألة في ضوء نصِّ ابن فارس، ويبدو أنَّه يذكر الترادف الجزئي، فقال: ((ونحن نقول: إنَّ في " قعد " معنىً ليس في " جلس "، ألا ترى أنَّا نقول:قام، ثمَّ قعد، وأخذه المقيم والمقعِد، وقَعَدَت المرأة عن الحيض، ونقول لناس من الخوارج:قَعَدٌ، ثمَّ نقول: " كان مضطجعاً فجلس "، فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس ؛ لأنَّ " الجَلْسَ: المرتفع "، فالجلوس ارتفاع عمَّا هو دونه))[5]، ويتبيَّن من النصِّ أمران:

---

(1) في اللهجات العربية: 168.

(2) المصدر نفسه: 168.

(3)ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 342.

(4)ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: 1 / 254.

(5) الصاحبي: 116.

أحدهما: تتقارب بعض المعاني، لكنها لا تتطابق، فبعض الألفاظ المترادفة يختلف عن بعضها الآخر بخصِّيصة واحدة أو أكثر، فالجلوس ليس كالقعود، فالأول بعد الاضطجاع، والثاني بعد القيام، وهذا ما يسمَّى بـ (الترادف الجزئي).

والآخر: استعمل ابن فارس طريقة - لعلَّها مبتكرة - في معرفة الاختلاف بين المعاني، وهي طريقة: (**التبادل**)[1]، أي: أن تحلَّ كلمةٌ محلَّ أخرى في السياق دون تغيير في الجملة، فمعنى (قعد) غير معنى (جلس)؛ لأننا نقول: (قَعَدَت المرأة عن الحيض)، ولا نقول: (جلست عن الحيض)، وعدم مقبولية تبادلهما في السياقات المختلفة يكون دليلاً على أنَّ الترادف ليس تامًّا، فاللفظان يختلف أحدهما عن الآخر بملمح مهم، وقد ذكره ابن فارس، والحقيقة أنَّ المثال المصنوع الذي ذكره ابن فارس لا يترك للمجاز موضعاً، فالمجاز غالباً من عمل الأفراد الموهوبين في شعر أو نثر، فهي من أساليبهم وتصدر منهم عمداً[2]، فلو أراد شاعرٌ أن ينشدنا بيتاً يستعمل فيه لفظ (قعد) يُضمِّن فيه معنى (جلس) لفهمنا مراده، ولرضينا به مجازاً طارئاً، فالمجاز يكثر في الألفاظ المترادفة، قال الدكتور حاكم مالك لعيبي: ((للمجاز أثر كبير في ترادف الألفاظ))[3]، وهذا يعني أن هناك معاني مجازية طارئة على المعنى الحقيقي للكلمة مع التركيب، يتصرف بها المتكلم، وغالباً ما تظهر فروقٌ دلالية في النصوص الفصيحة، لأنَّهم يقصدون الألفاظ المترادفة قصداً، قال الدكتور أحمد مختار عمر: ((سرعان ما تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة، بحيث يصبح كلٌّ لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول

---

(1) وفكرة التبادل هذه تلاقفها المحدثون، وجعلوها أساساً للألفاظ المترادفة، ينظر: علم الدلالة، الدكتور: أحمد مختار عمر: 225، والترادف في اللغة: 63، والدلالة السياقية عند اللغويين: 273.

(2) ينظر: في اللهجات العربية: 169.

(3) الترادف في اللغة: 110.

الواحد))[1]، ومن هذه الألفاظ **(الأمّ والوالدة)**، فعلى الرغم من اشتراك اللفظين في أصل المعنى إلا أنَّنا نقول في زوجات النبيِّ: (أُمهات المؤمنين)، ولا نقول: (والدات المؤمنين)، لأنَّ الوالدات ترتبط بصفة الحمل والولادة[2]، وهو واضحٌ في الاستعمال القرآني، قال تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: 233]، وقال تعالى: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱذۡكُرۡ نِعۡمَتِي عَلَيۡكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ﴾ [المائدة: 110]، أمَّا لفظ الأمِّ فقد تعني ذلك، كقوله تعالى: ﴿حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ﴾ [لقمان: 14]، وقد لا تعني هذا النسب، كقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾ [النساء: 23]: وقوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾ [الأحزاب: 6]، قال أبو حيَّان: ((وسمَّى المرضعات أمهات، لأجل الحرمة، كما سمَّى أزواج رسول الله أمهات المؤمنين))[3]، وهذا يعني أن الترادف جزئيٌّ وللأم معنى طارئ في التركيب إذا ما استعملت بديلاً عن المرضعات ونساء النبيِّ، وذكر الرازي الأحكام المتعلقة بالنساء في هذه الآية، فمنها يكون تحريمها مؤبداً، ومنها يكون تحريمها بسبب طارئ، فقال ـ ذاكراً القسم الثاني: ((يحلُّ نكاحهنَّ ثمَّ يُصرنَ محرمات بسبب طارئ))[4]، ويلاحظ أنَّه لا يمكن التبادل بين اللفظين في جميع السياقات للمعنى نفسه، إذ إنَّ الاستعمال القرآني يفرِّق بينهما في المعنى ؛ ولكن يمكن أن تحلَّ هذه الألفاظ محلَّ اللفظ الأخر لتحقيق معنى مجازيٍّ طارئ ؛ لأنَّ المجاز الطارئ يوصلنا إلى الغرض الذي لا تستطيع الحقيقة أن توصلنا إليه، وهذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة، ومن الألفاظ المترادفة: (الظلّ والفيء)، وقد بحثهما الدكتور حاكم مالك لعيبي، وانتهى إلى القول: ((بأنَّ الكلمتين من الألفاظ المتقاربة في المعنى وأنَّ ترادفهما

---

(1) علم الدلالة: 226.

(2) ينظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: 116.

(3) البحر المحيط: 3 / 219.

(4) مفاتح الغيب: 4 / 26.

نتيجة التطور الدلالي، إذ أنَّ الظلَّ عامٌّ والفيء خاصٌّ على قول أكثرهم، ثمَّ استعملا بمعنى واحد على سبيل تعميم دلالة الخاص))[1]، وهذا يعني أنَّ العموم الطارئ في لفظ (الظلّ) أزال حكم المطروء عليه، وهو دلالة الخصوص في لفظ (الفيء)، ولذلك دعا الدكتور نعمة رحيم العزاوي إلى الدقة في اختيار الألفاظ المشتركة، فقال: ((ونعني بالدقة أن يعبر الأديب عن المعنى باللفظ المحدد له، أو الدال عليه، وأن يترك الألفاظ العامة، التي تصور المعاني الكلية... فـ:(النظرُ عامٌّ)، تندرج تحته ألوان محددة منه، مثل: رمقه، إذا نظر إليه بمجاميع عينيه، ولحظه، بمعنى نظر إليه من جانب أذنه، ولمحه، نظر إليه بعجلة، وحدَّجه نظر إليه شزراً، واستشرفه، نظر إليه واضعاً يديه على حاجبه من الشمس))[2]، وهي دعوة صالحة لاختيار الكلمة المطابقة لمعناها الطارئ، بلا زيادة ولا نقصان.

وأمَّا إذا تقاربت الألفاظ في ما بينها تقارباً شديداً يصعب معها لغير المتخصص التفريق بينها، فيمكن لنا أن نقرر الطارئ من هذه الألفاظ بناءً على ما أورده السيوطي من أنَّ الأمر إذا دار بين قلَّة الاستعمال وكثرته عُدَّت كثيرة الاستعمال هي الأصل، أمَّا قليلة الاستعمال فهي الطارئة[3].

---

(1) الترادف في اللغة: 250، 251.

(2) فصول في اللغة والنقد: 182.

(3)ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1 / 214.

الخاتمة

5



الخاتمة

كنت في مؤلَّفي هذا في سياحة مع الطارئ، سافر بي إلى مظانِّ وجوده ومحالِّ وروده، فسررت بما رأيت، وفرحت بما وجدت، أما وقد عدُّتُ من رحلة التعب اللذيذ فعليَّ أن أعود بما يؤوب به المسافر، وقد انتهت بي مسيرة تأليف هذا الكتاب إلى حيث النتائج، وهذه خلاصة ما توصلت أوجزه على النحو الآتي:

- إنَّ الطارئ ظاهرة لغوية عامَّة استوعبت مستويات العربية عموماً، فالطارئ يكون في الباب النحوي فيغيِّر قواعده، ويدخل في المسألة الصرفية فيبدل أقيستها، ويدخل الظاهرة الدلالية فينوِّع في دلالاتها، فهي ليست باباً نحويَّاً نادراً، ولا مبحثاً صرفيَّاً شاذاً ولا هي ظاهرة خارجة عن القياس، ولو كانت كذلك لما توزعت على مباحث العربية عامَّة.
- إنَّ النُّحاةَ القُدامى قبلَ ابنِ جنِّي لم يطلقوا مصطلحَ (الطارئ) على ما يندرجُ تحتَه من مظاهرَ، فوجدت مظاهرَه وغاب مصطلحه.
- الطارئ ظاهرةٌ واضحةٌ وجوداً واصطلاحاً عند ابن جني، فوجدته مبدع مصطلحها، وعدت إلى سابقيه فلم أجدْه، فقد خلا منه كتاب سيبويه وشروحه، وكتاب المقتضب للمبرد، وكتاب الأصول لابن السراج، ولم يذكره أبو علي الفارسي في كتبه.
- الطارئ ظاهرة لغوية تقوم على تدافع حكمين متضادِّين تكون الغلبة للاحق منهما، وهذا يعني أنها تقتضي ثلاثة أمور: إلغاء حكم سابق، وحلول حكم لاحق، والعلاقة بين الحكمين تقوم على قاعدة تدافع الضدِّين.

- الطارئ مصطلح يتمتع بالثبوت، إذ لا يمكن الاستعاضة عن الطارئ بمرادف دون الإخلال بنظامه، وهذا يعني أنَّ الطارئ يدل على معنى خاص ودلالة مخصَّصة في سياقات محدَّدة داخل النظام اللغوي.
- (غلبة حكم الطارئ) قاعدة تمثل قواماً لظاهرة الطارئ إذ إنَّ الحكم الأول أصبح بحكم المنسوخ، والثاني ناسخ له، وبذلك يكون المعنى قابلا للقياس، ومن طرائق قياسه: القياس بالطارئ ؛ لأنَّ الشيء يُعرف بضدِّه.
- تتابعُ استعمال مصطلح الطارئ أعطاه أبعاداً جديدة وفهماً أوسع في كتب المتأخرين، كالشلوبين وقد استعمله أربعة وثلاثين مرة في كتابه شرح المقدمة الجزولية الكبير، والرضيِّ في شرحيه على الكافية والشافية لابن الحاجب، فقد استعمله سبعة وستين مرة.
- إنَّ ظاهرة الطارئ مبنية على قاعدة (التضادّ) بأنواعه، والتضادُّ: مصطلحٌ دلاليٌّ يعنى باختلاف دلالة لفظين أو أكثر، وهو على تسعة أنواع، مقسَّمة على قسمين: التضادُّ الثنائي والتضادُّ المتعدد، ويسمَّى (التنافر).
- تبين ممَّا تقدم أنَّ استحضار الضدِّ الملغى لغرض الوقوف على الأصوب منهجٌ سليمٌ للوصول إلى المطلب اللغوي، وكذلك أنَّ معرفة نوع التضاد يكشف عن حجم المسألة اللغوية، سواءٌ أكانت ذاتَ أوجهٍ متعددةٍ أم ذاتَ وجهين.
- إنَّ المُحْدَثين كانوا على قسمين في تعاملهم مع هذا المصطلح: الأول: لم يستعمله البتة، على الرغم من اشتغاله بدراسة المصطلحات اللغوية وتصنيف معاجم في ذلك، والثاني: خلط بين مصطلح الطارئ ومصطلح العارض ولم يفرِّق بينهما، فقد تساوت دلالة المصطلحين لديه، ونظر إليهما على أنَّهما مترادفان، ويدلان على شيءٍ واحدٍ بعينه، وهذا يعني

أنَّ المحدثين فهِموا الطارئ على أساس معناه المعجمي فقط، أما معناه الاصطلاحي فقد غاب عنهم، ويمكن أن نلتمس لهم العذر في أنهم شُغِلوا عن المعنى الاصطلاحي ؛ لأنَّه ليس مدارَ بحثهم.

- إنَّ سيادة الحكم للطارئ، وهذه السيادة باقية بقاء علة الطَّروء، أما العارض فليس كذلك، فأغلب مظاهره لا يعتد بها، أي: أن السيادة قد تكون للعارض وقد لا تكون، فالعارض في أغلبه لا يكون لازما.
- الاحتكام إلى أصل الكلام يُعد معياراً مهماً للكشف عن الطارئ في النصِّ، لكنه ليس المعيارَ الوحيد، فالطارئ قد يزيل الثوابت اللغوية عن محالِّها، وهذه الثوابت قد تكون أصلاً وقد لا تكون، فالطارئ يكون بين أصل وفرع، بشرط تضادِّهما، أو بين أصلين، أو بين فرعين، بالشرط نفسه.
- إنَّ دلالات الخطاب بالصِّيغة الاسمية تختلف عن ضدِّها، وهي تختلف فيما بينها، فلكلٍّ منها دلالة طارئة تختلف عن الأخرى.
- إنَّ اجتماع المذكر والمؤنث في بعض الصفات المؤنثة، واجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة لطارئ، وكذا إلحاق تاء التأنيث الساكنة مع الفعل وحذفها، فهو لطارئ أيضاً.
- السلب في الأفعال والأسماء، وعبارة ابن جني: (وجدته أيضاً في الأسماء) تشير بوضوح إلى أنَّ ذلك من إبداعاته، فهو ينسب إيجاد السَّلب في الأسماء لنفسه، فلا أحدَ يشاركه في هذا الإيجاد، وهي زيادة طارئة كما نصَّ على ذلك.
- ما نسبه بعض النحاة إلى سيبويه من القول أنَّ الألف في (عصا) بدل من التنوين في النصب، وفي الرفع والجر هي بدل من لام الفعل، وهمٌ، وما نُسِب إلى سيبويه ليس صحيحاً، والغريب أنَّ المحققين الأفاضل لم يلحظوا ذلك في تحقيقاتهم، فمنهم من اضطرب في النقل، ومنهم من

تركه بلا تعليق، ومنهم من نقل نصَّاً آخر لسيبويه، ومنهم من تركه غُفْلاً بلا هامش.

- تبين أنَّ بعض الأسماء إذا دخلها (أل) تنكرت، ومن أمثلته ما ورد في (أمس)، وهو معرفة، فإذا دخله (التنوين) أو(أل) تنكَّر، وكان ذلك طارئاً، وناقش المؤلف أيضاً عود المضمر، وهو معرفة على ظاهر نكرة، وهذا الظاهر هو: مجرور (رُبّ)، نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه.
- رجَّح المؤلف صحَّةَ مذهبِ الكسائيِّ، وهو أنَّ المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله، وباختيارنا مذهب الكسائي، يكون الجازم الطارئ مسقطاً للرفع الثابت، ورجَّح المؤلف أيضاً مذهب الأخفش والفراء في أنَّ المحذوف في نحو (إقامة) هو ألف الكلمة وليس ألف الصيغة، وذلك أنَّ ألف الصيغة هي الطارئة، وبذلك مثَّل الطارئ مدداً سخياً في معرفة المشكل وحلِّ بعض غوامضه، فعاد على الدرس اللغوي بالنفع الكثير.
- ناقش المؤلف عامل الفعل المضارع المجزوم بـ (لم) إذا دخلت عليه (إنْ) الشرطية، وذلك نحو: (إنْ لم يفعل)، فالطارئ هو الجازم للفعل المضارع، لأنَّ الطارئ يزيل حكم المطروء عليه، والطارئ هو: " إنْ " الشرطية، فهو الجازم للمضارع ؛ وذلك أنَّ الجمل أصلها التمام، وهو (لم يفعل)، حتى يطرأ عليها ما يُصَيِّرها إلى النقصان، وهذا يعني أنَّ الجملةَ أصبحت جزءَ جملةٍ بطارئ طرأ عليها وهو (إن)، فكان الحكم لها، ويدل على ذلك أنَّ (إن) قويت بالتصدُّر وضعف حكم (لم) بالتوسط، وممَّا يقوِّي ذلك أيضاً أنَّ دلالة الفعل المضارع الزمنية لم تقلب إلى المضي بوجود (لم)، وإنَّما خلص إلى الاستقبال بوجود (إن)، وإلغاء حكم (لم) في ذلك يؤذن بإلغاء حكمها في الجزم.
- إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ، فالجواب للأول منهما، وهذا يعني أنَّ اللاحق قد أزاح السابق، فكان الحكم له، وهي عبارة تؤكد: أنَّ الطارئ

يزيل حكم المطروء عليه، فالطارئ له الحكم والأمر، فإذا حضر هذا ذهب ذاك.

- البناء الأصلي قد يطرأ عليه بناء طارئ، لكنه يبقى مقدَّراً، وذلك، مثل: المفرد العلم المبني بعد النداء، نحو: (يا سيبويه).
- توضَّح أنَّ الطروء في مقيِّدات الزمن، وليس في الزمن نفسه، وذلك أنَّ الزمن الماضي وزمن الحال وزمن الاستقبال لا يمكن أن تكون عناصر تضادٍّ متدافعة في الطارئ ؛ لأنَّ الطارئ إذا كان يزيل حكم المطروء عليه، فكيف يزيل حكماً قد زال وانقضى أصلاً، وهو الزمن الماضي، وكيف يزيل حكماً لم يوجد بعد، وهو زمن الاستقبال، أمَّا زمن الحال، فيقتضي أن يكون الطارئ والمطروء في الحال وقته، وهذا محال لأنَّه يلزم الجمعَ بين العدم والوجود، وهذا يعني أنَّ الطارئ في مقيِّدات الزمن، وليس في الزمن نفسه.
- تبين أنَّ الاسم الأعجمي يمنع من الصرف، ويقبل الإعراب، وياء النسبة، والتصغير ؛ لأنَّه استعمل في كلام العرب، فأصبح عربيا، فكانت العربية طارئةً عليه، فأُزيلت أعجميتُه، لأنَّه مطروءٌ عليها.
- إنَّ طروء الشرط في (إذا)، وذلك لعدم عراقتها في الشرطية، وبذلك يكون الشرط طارئاً عليها.
- التضامَّ قد يكون طارئاً، ومن ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامَّه معنى التعجب استحال خبراً، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ أيِّ رجل، فكأنك مخبِر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهِما، فكأنَّ التعجب لمَّا طرأ على الاستفهام أعاده إلى أصله من الخبرية، ومن ذلك أيضاً لفظ الواجب، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً، لأنَّ الحكم للطارئ منهما.

- تبين أنَّ بعض الأدوات يطرأ عليها بالتركيب معانٍ جديدة، وقد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن من قبل، وذلك نحو " هل " حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، فإذا ركِّبت مع " لا "، فقيل: (هلَّا) وطرأ معنى جديد، وهو (التحضيض)، وكذلك (لا) النافية للجنس إذا تركبت مع اسمها، طرأ معنى وحكم لم يكن من قبل.
- إنَّ بعض الحروف قد يطرأ عليها معنى السببية، فيكون الفعل بعد الفاء منصوباً، وقد تنتفي الحاجة للسببية، فيطرأ معنى العطف، فيكون الفعل بعدها مرفوعاً، فالرفع الطارئ يُضعف دلالة سببية الفاء، والنصب الطارئ يُقوِّي دلالة سببية الفاء، وهذا ينطبق على حرفي الصرف الآخرَين، وهما: الواو، و أو.
- جوَّز بعضهم إيقاع (نَعَم) موقع (بلى)، بناءً على العُرف الطارئ، ويبدو أنَّ ذلك عرفاً طرأ على أصل الوضع، وهو أقوى في الاستدلال، فأزال حكمه.
- قد يضاف بعض الأعلام لقصد التخصيص ودفع العموم الطارئ فيها، فنقول: هذا حاتم، أي: كريم ؛ لأنَّ هذا العَلَم اشتهر بالكرم، ويجوز إضافتُه لقصد التخصيص، ودفع العموم الطارئ عنه، فنقول: هذا حاتم عشيرتنا، ونعني: شخصاً معلوماً.
- تبيَّن أنَّ المعاني في المشترك اللفظي تحوم على لفظ واحد، وقد يلتبس المعنى بغيره، ولذلك ذكر الرضيُّ قرينتين لمعرفة هذا المعنى الطارئ، هما الوصف الطارئ، والإضافة الطارئة، ثم ترك الباب مفتوحاً للبحث عن قرائنَ طارئةٍ أُخَر.
- تتضح معاني المشترك اللفظي بسبب السياق الطارئ، سواءٌ أكان لغوياً أم غيرَ لغويٍّ، وهذا السياق يمثل الفيصل في فَهْمِ المعنى الطارئ في

المشترك، فهو يستوعب معنىً واحداً، ويستبعد المعاني الأخر، فهناك أحوال وظروف وملابسات طارئة تصاحب النصَّ، وتحيط به سمَّاها بعضُهم (الدخول الطارئ في سياق الحدث) وكأنَّ لهذه الظروف جسراً طارئاً يربط النَّصَّ ببيئته الخارجية.

- إنَّ معاني حروف الجرِّ طارئةٌ على معاني ألفاظ أُخَر، وذلك إذا دخلت على الفعل، فبعضها يصرف المعنى المشترك في الفعل إلى معنى طارئ جديد، وقد اتَّضح ذلك في معاني الفعل (دخل) مع متعلِّقه.
- رجَّح المؤلف أنَّ أغلب أسباب الأضداد يرجع إلى سبب واحد، وهو (المجاز) بأنواعه: اللغوي أو الشرعي أو العرفي، مثل: أضداد ذات علاقة تقابلية قائمة على التفاؤل والتشاؤم، وأضداد ذات علاقة تقابلية قائمة على الزَّمن، وأضداد ذات علاقة تقابلية قائمة على الاتجاهات، وأضداد ذات علاقة تقابلية قائمة على أحكام التشريع، فالمجاز وسيلة كبيرة من وسائل التوسع اللغوي، وإثراء اللغة، والتوالد المستمر للمعاني، وبه تحصل اللفظة على معانٍ طارئة جديدة، تتجدَّد بها حياتُها.
- رجَّح المؤلف في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ أنَّ معنى القرء هو: الطهر، من بين المعنيين المختلف عليهما، وهما: الحيض أو الطهر؛ وذلك أنَّ المجازي الطارئ للطهر أزال حكم الحقيقي الثابت للحيض، وبذلك يترجَّح أنَّ يكون معنى الطهر هو الأظهر في الآية ؛ لأنَّ المسألة منوطة بالدليل.
- تبين أنَّ بعض الألفاظ يتقارب في المعنى تقارباً شديداً، لكنَّ كلَّ لفظٍ يختلف عن الآخر بملمحٍ طارئ واحدٍ في الأقل، فلا يمكن أن تحلَّ كلمةٌ محلَّ أخرى في السياق، إذ لا يمكن تبادلهما من دون أيِّ فرق، وهذا يعرف بـ(شبه الترادف) أو (الترادف الجزئي).

المصادر والمراجع

6



المصادر والمراجع

📖 **القرآن الكريم**

أولاً: الكتب المطبوعة

.أ.

📖 **أبحاث في اللغة،** الأستاذ الدكتور علي ناصر غالب، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمَّان، ط: 1، 2012م.

📖 **الإبدال،** أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت: 351 هـ)، حققه وشرحه: عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1961.

📖 **أبنية الصرف في كتاب سيبويه،** الدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م.

📖 **الإتقان في علوم القرآن**، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي الشافعي (ت911هـ)، تصحيح وتعليق خالد العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2005م.

📖 **أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية**، عبد القادر عبد الرحمن السعدي، مطبعة الخلود، بغداد، ط1، 1986م.

📖 **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2003م.

📖 **أدب الكاتب،** عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: 276 هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط5، 1963.

📖 **ارتشاف الضرَب من لسان العرب**، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

📖 **الأزمنة والأمكنة**، أحمد بن محمد أبوعلي المرزوقي (ت: 421هـ)، تح: د. محمد نايف الدليمي، مط عالم الكتب، ط1، بيروت، 2002م.

📖 **أساس البلاغة**، محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت: 538هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط1، 2001م.

📖 **أسرار العربية**، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ)، تح: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957م.

📖 **الأسلوب والأسلوبية**، الدكتور عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط 5، 2006م.

📖 **الأشباه والنظائر في الفقه الشافعي**، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، 1959.

📖 **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين السيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط1، 1985م.

📖 **الأصل والفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام، دراسة نحوية**، الدكتور عبد الحسن خضيّر عبيد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009م.

📖 **الأصوات اللغوية**، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007.

📖 **أصول التفكير النحوي**، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة، مصر، ط 1، 2006م.

📖 **الأصول في النحو**، محمد بن سهل أبو بكر بن السَّراج (ت: 316 هـ)، تح: الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1999م.

📖 **الأضداد**، الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغانيّ (ت: 650 هـ)، تح: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1913م.

📖 **الأضداد**، سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني (ت: 255 هـ)، تح: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1913م.

📖 **الأضداد**، عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت: 216 هـ)، تح: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1913م.

📖 **الأضداد**، محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري (ت: 328 هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1991.

📖 **الأضداد**، محمد بن المستنير، قطرب (ت: 206 هـ)، تح الدكتور حنَّا حدَّاد، دار العلوم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1984.

📖 **الأضداد**، يعقوب بن إسحاق السكيت (ت: 244 هـ)، تح: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1913م.

📖 **الأضداد في كلام العرب**، عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، تح: الدكتور: عزة حسن، المجمع العلمي بدمشق، ط1، 1963م.

📖 **الأضداد في اللغة**، محمد حُسين آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1974م.

📖 **إعراب القرآن**، أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر النحاس (ت338هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، مط العاني، بغداد، 1977م.

📖 **إعراب القرآن الكريم، دراسة في منهجية التأليف حتى نهاية القرن السادس الهجري**، الدكتورة مي الجبوري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2001م.

📖 **الأغاني**، علي بن الحسين بن محمد أبو الفرج الأصفهاني (ت: 576)، شرحه وكتب هوامشه: الأستاذ عبد الأمير علي مهنَّا والأستاذ سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط1، 1986.

📖 **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، تأليف د. فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، 1977م.

📖 **ألفية ابن مالك**، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت: 672هـ)، مكتبة النهضة، بغداد ـ العراق، د. ت.

📖 **الانزياح في الخطاب النقدي والبلاغي عند العرب**، الدكتور عباس رشيد الدَّدة، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 2009.

📖 **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط4، 1961.

📖 **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، 2000م.

ـ ب ـ

📖 **البحث الدلالي عند ابن سينا، دراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات**، الدكتور مشكور كاظم العوادي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط1، 2003م.

📖 **البحث الدلالي في تفسير الميزان، دراسة في تحليل النَّص**، الدكتور مشكور كاظم العوادي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط1، 2003م.

📖 **البحر المحيط في التفسير**، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، بإشراف: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، 1992م.

📖 **البرهان في علوم القرآن**، محمد بن عبد الله بدر الدين الزركشي (ت: 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المطبعة العصرية، بيروت، 2006م.

📖 **بناء الجملة العربية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة 2003م.

📖 **البيان والتبيين**، عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ (ت: 255هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ط1، 2010م.

.ت.

📖 **تاريخ اللغات السامية**، أ. ولفنسون، دار القلم للطباعة، بيروت، (د. ت).

📖 **تأويل مشكل القرآن**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، 2006م.

📖 **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية**، الدكتور محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2005م.

📖 **تحليل النص النحوي**، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط2، 2006م.

📖 **الترادف في اللغة**، حاكم مالك لعيبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980م.

📖 **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، الدكتور الطيِّب البكوش، تقديم صالح القرمادي، تونس، 1975م.

📖 **التصور اللغوي عند الأصوليين**، الدكتور السيد أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1981م.

📖 **التضاد في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة**، الدكتور ربحي كمال، دار النهضة العربية، بيروت، 1975م.

📖 **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري**، الدكتور يحيى عبابنة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006م.

📖 **التطور النحوي**، برجشتراسر، أخرجه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 2003م.

📖 **التعريفات**، علي بن محمد بن علي أبو الحسن الجرجاني (ت: 816هـ) تقديم: الدكتور أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م.

📖 **التعريف والتنكير في النحو العربي، دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء إعراباً وبناءً**، الدكتور أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، (د. ت)

📖 **التفكير الدلالي عند المعتزلة**، الدكتور علي حاتم الحسن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2002م.

📖 **التكملة**، الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي (ت: 377 هـ) تح: كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، 1981م.

📖 **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، الحسن بن قاسم المرادي (ت: 749 هـ)، تح: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م.

-ج-

📖 **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تقديم: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

📖 **الجملة الاسمية**، الدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، ط1، القاهرة، 2007م.

🕮 **الجملة العربية والمعنى،** الدكتور فاضل السامرائي، دار ابن حزم للطباعة، ط1، 2000م.

🕮 **الجملة المحتملة للاسمية والفعلية،** الدكتور محمد رزق شعير، مكتبة جزيرة الورد، مصر، المنصورة، (د. ت).

🕮 **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن أمِّ قاسم المرادي، تح: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

🕮 **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، السيد أحمد الهاشمي، مؤسسة الصادق للطباعة، طهران، ط1، 1379هـ.

ـ ح ـ

🕮 **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، محمد بن علي أبو العرفان الصبّان (ت: 1206هـ)، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002م.

🕮 **الحجة للقرَّاء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد،** الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، وضع حواشيه: كامل مصطفى، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م.

ـ خ ـ

🕮 **خِزَانة الأدب وغاية الأرب،** أبو بكر بن علي بن عبد اللّٰه أبو المحاسن تقي الدين الحمويّ (ت: 837 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتورة كوكب دياب، دار صادر، بيروت، ط2، 2005م.

🕮 **الخصائص**، عثمان بن جني أبو الفتح (ت: 392هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط4، (د. ت).

📖 **الخلاصة النحوية**، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2004م.

ـ د ـ

📖 **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، الدكتور صاحب أبو جناح، دار الفكر، عمَّان، ط1، 1998م.

📖 **دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته**، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2006م.

📖 **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، الدكتور حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، بغداد، 1980م.

📖 **دراسة الصوت اللغوي**، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2006م.

📖 **الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني**، الدكتور: تراث حاكم الزيادي، دار صفاء للنشر، عمَّان، ط1، 2011م.

📖 **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت: 471 هـ)، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط2، 1989م.

📖 **دلالة الألفاظ**، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004م.

📖 **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، الدكتور علي جابر المنصوري، مط: جامعة بغداد، العراق، ط1، 1984م.

📖 **الدلالة القرآنية في فكر محمد حسين الطباطبائي (الميزان نموذجاً)**، الدكتور شبَّر الفقيه، دار الهادي، بيروت، ط1، 2008م.

📖 **دور الكلمة في اللغة**، ستيفن أولمان، ترجمة وتقديم، الدكتور كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط12.

📖 **ديوان الأعشى**، ميمون بن قيس (ت: 7 هـ)، تح: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، 1968م.

📖 **ديوان امرئ القيس**، امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث آكل المرار (ت: 565م)، شرح وتعليق: الدكتور محمد الاسكندراني، ونهاد رزوق، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007م.

📖 **ديوان جرير**، جرير بن عطية بن حذيفة ابن المراغة (ت: 115 هـ)، شرحه: الدكتور عمر فاروق الطبَّاع، شركة دار الأرقم، بيروت، ط1، 1997م.

📖 **ديوان زهير بن أبي سلمى** (ت: 611م)، شرحه: الدكتور عمر فاروق الطبَّاع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، (د. ت).

📖 **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات** (ت: 75 هـ)، تح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، 1958م.

📖 **ديوان لبيد بن ربيعة العامري** (ت: 40 هـ)، شرحه: عمر فاروق الطبَّاع، بيروت، ط1، 1997م.

-ر-

📖 **الرد على النحاة**، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي (ت: 592 هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982م.

📖 **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد بن عبد النور المالقي (ت: 702)، تح: الدكتور أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم دمشق، ط3، 2002م.

📖 **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، محمود أبو الفضل شهاب الدين الآلوسي البغدادي (ت:1270هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ محمد

أحمد الأمد، والشيخ عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط1، 1999م.

- س -

🕮 **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة،** الدكتور أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر، عمَّان، الأردن ط1، 2011م.

- ش -

🕮 **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** عبد الله بن عقيل العقيلي (ت: 769هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، انتشارات ناصر خسرو، طهران، ط6، 1422هـ.

🕮 **شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمَّى (إيضاح الشعر)،** الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، تح: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1987.

🕮 **شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)،** محمد بن عبد الله بن مالك، تح: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د. ت).

🕮 **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)،** علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت: 669هـ)، تح: الدكتور: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1999م.

🕮 **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب،** محمد بن الحسن رضي الدين الاسترابادي (ت: 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1978م.

🕮 **شرح شافية ابن الحاجب،** محمد بن الحسن رضي الدين الاسترابادي، مع شواهده لعبد القادر البغدادي (ت: 1093هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975م.

🕮 **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1963م.

🕮 **شرح قطر الندى وبل الصدى**، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب، سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحسان للنشر، طهران، 1375هـ.

🕮 **شرح كتاب سيبويه**، الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي (ت: 368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.

🕮 **شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها**، الشيخ أحمد الأمين الشنقيطي، حققه: فاتن محمد خليل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

🕮 **شرح المفصل**، يعيش بن علي بن يعيش بن محمد موفق الدين النحوي، (ت: 643هـ)، المكتبة التوفيقية، تح: أحمد السيد، القاهرة، مصر، (د. ت).

🕮 **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، عمر بن محمد بن عمر، المعروف بأبي علي الشلوبين (ت: 645 هـ)، درسه وحققه: الدكتور تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1994.

🕮 **شرح الملوكي في التصريف**، يعيش بن علي بن يعيش بن محمد موفق الدين النحوي، تح: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الملتقى، سوريا، ط3، 2005م.

🕮 **شرح النِّظَّام، شرح شافية ابن الحاجب**، تأليف الحسن بن محمد نظام الملة والدين النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري)، تعليق: علي الشملاوي، مطبعة الأمير، قم، ط6، 1427هـ

-ص-

🕮 **الصاحبي**، أحمد بن فارس أبو الحسين (ت: 395هـ)، تح: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1977م .

🕮 **الصرف الكافي**، أيمن أمين عبد الغني، مراجعة الدكتور: عبده الراجحي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008م.

-ظ-

🕮 **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، دراسة لغوية تأصيلية،** الدكتور: إسماعيل أحمد عمايرة، الكتاب العلمي عمَّان، ط1، 1986م.

🕮 **ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتفاصل،** الدكتور أسعد عرار، دار وائل للنشر، عمَّان، ط1، 2003م.

-ع-

🕮 **العربية بين أمسها وحاضرها**، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978م.

🕮 **العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد**، هنري فليش، ترجمة وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط2، 1983م.

🕮 **علم الدلالة**، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 2006م.

🕮 **علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي**، الدكتور منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م.

🕮 **علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي،** الدكتور هادي نهر، عالم الكتب الحديث، عمَّان، ط1، 2008م.

📖 **علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية،** الدكتور فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط2، 1996م.

📖 **علم الدلالة (علم المعنى)**، الدكتور محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2001م.

📖 **علم الدلالة والمعجم العربي،** الدكتور عبد القادر أبو شريفة، حسين لافي، داود غطاشة، دار الفكر، عمَّان، 1989م.

📖 **علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي،** الدكتور محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، (د. ت).

📖 **علم اللغة،** الدكتور حاتم الضامن، منشورات دار الزهراء، بغداد، 1989م.

📖 **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 175هـ)، تح: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، تصحيح: الأستاذ: أسعد الطيب، انتشارات أسوة، طهران، ط1، 1414 هـ.

.ف.

📖 **الفروق في اللغة،** الحسن بن عبد الله المعروف بأبي هلال العسكري (ت بعد: 400هـ)، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1973م.

📖 **فصول في فقه العربية،** الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 2009م.

📖 **فصول في اللغة والنقد**، الدكتور نعمة رحيم العزاوي، المكتبة العصرية، بغداد، ط1، 2004م.

📖 **الفعل زمانه وأبنيته**، الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1984م.

📖 **فقه اللغات السامية**، المستشرق الألماني كارل بروكلمان، ترجمه الدكتور رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977م.

📖 **فقه اللغة العربية**،د. كاصد ياسر الزيدي، وزارة التعليم العالي جامعة الموصل 1987م

📖 **فقه اللغة وأسرار العربية**، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي(ت: 429 هـ)، تح: مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د. ت).

📖 **في تطور اللغة العربية، بحوث معجمية في الأصول والألفاظ والأساليب،** الدكتور: محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007م.

📖 **في اللهجات العربية**، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م.

📖 **في النحو العربي نقد وتوجيه**، الدكتور مهدي المخزومي، مط: المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1964م.

- ق -

📖 **القاموس المحيط**، محمد بن يعقوب مجد الدين الفيروز آبادي (ت: 817هـ)، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط2، 2003م.

📖 **القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر،** الدكتور سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، أربد، 2005م.

📖 **قراءة النصوص التراثية، إشكاليات وضوابط**، الدكتور محمد خليفة الدناع، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1998م.

📖 **قضايا نحوية**، الدكتور مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2002م.

. ك .

📖 **كتاب سيبويه**، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المعروف بسيبويه (ت:180هـ)، شرحه وحققه: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2004م.

📖 **كتاب سيبويه**، **شرح أبي سعيد السيرافي** الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافيّ، ومعه شرح الشواهد المسمى: (**تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**)، تأليف: يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت: 476هـ)، مطبعة بولاق، مصر، ط1، 1316هـ.

📖 **كشاف اصطلاحات الفنون**، محمد بن علي التهانوي (ت: 1158 هـ) دار صادر، بيروت، (د. ت).

📖 **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، محمود بن عمر جار الله الزمخشري، ضبطه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط4، 2006م.

📖 **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أيوب بن موسى أبو البقاء الكفوي (ت: 1094 هـ)، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.

. ل .

📖 **اللباب في علل البناء والإعراب**، عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري (ت: 616 هـ)، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1991م.

📖 **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور جمال الدين (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط4، 2005م.

📖 **اللغـة**، فنـدريس، ترجمـة: عبـد الحميـد الـدواخلي، ومحمـد القصـاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1950م.

📖 **اللغـة بـين المعياريـة والوصـفية،** الـدكتور تمـام حسـان، عـالم الكتـب، القاهرة، ط4، 2000م.

📖 **اللغـة العربيـة معناهـا ومبناهـا**، الـدكتور تمـام حسـان، عـالم الكتـب، القاهرة، ط3، 1998م.

📖 **لمسات بيانية في نصوص من التنزيل،** الدكتور فاضل صالح السامرائي، مكتبة الأدب العربي، بغداد، ط1، 1998م.

📖 **اللهجات العربية، لهجة قبيلة أسد**، الدكتور علي ناصر غالب، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط1، 2010م.

-م-

📖 **مجمع البيان في تفسير القرآن**، الفضل بن الحسن أبو علي الطبرسي (ت: 548هـ)، تقـديم: محمـد جـواد بلاغـي، دار المعرفـة، بـيروت، لبنـان، ط1، 1986م.

📖 **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، عثمان بن جني أبو الفتح، حقـق الجـزء الأول: علـي النجـدي ناصـف، والـدكتور عبـد الحلـيم النجـار، والـدكتور عبـد الفتـاح شـلبي، وحقـق الجـزء الثـاني: علـي النجـدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي، المطبعة التجارية، القاهرة، 2004م.

📖 **المخصـص**، علـي بـن إسماعيـل أبـو الحسـن المعروف بـابن سـيده (ت: 458)، تقديم الدكتور خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م.

📖 **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي،** الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.

📖 **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،** الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط3، 1986م.

📖 **المذكر والمؤنث،** سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني، تح: الدكتور حاتم الضامن، دار الفكر، دمشق، ط1، 1997 هـ.

📖 **مراتب النحويين،** أبو الطيب اللغوي، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، (د. ت).

📖 **المزهر في علوم اللغة وأنواعها،** عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ومحمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2009م.

📖 **المسائل الحلبيات،** الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، تح: الدكتور حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1987م.

📖 **المسائل العضديات في النحو العربي،** الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، تح: علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمَّان، 2002م.

📖 **المسائل المشكلة، المعروفة بـ (البغداديات)،** الحسن بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.

📖 **مشكل إعراب القرآن،** مكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437 هـ) تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة، دمشق، ط1، 2003م.

📖 **المصطلح الصَّرفي، مميزات التذكير والتأنيث،** الدكتور عصام نور الدين، دار الكتاب العالمي، بيروت، ط1، 1998م.

🕮 **المصطلح النَّحوي، نشأته وتطوره، حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، تأليف عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1981م.

🕮 **معالم التنزيل في التفسير والتأويل**، الحسين بن مسعود أبو محمد البغوي (ت: 516هـ)، دار الفكر، بيروت لبنان، ط1، 2002م.

🕮 **معاني الأبنية في العربية**، الدكتور فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، ط1، 1981م.

🕮 **معاني الحروف**، علي بن عيسى أبو الحسن الرماني (ت: 384هـ)، تح: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة - المملكة العربية السعودية، 2008م.

🕮 **معاني القرآن**، سعيد بن مسعدة أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1990م.

🕮 **معاني القرآن**، علي بن حمزة الكسائي (ت: 189هـ)، تقديم وتصحيح: الدكتور عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة القاهرة، 1998م.

🕮 **معاني القرآن**، يحيى بن زياد أبو زكريا الفرَّاء (ت: 207هـ)، تح الدكتور أحمد يوسف نجاتي، والدكتور محمد علي النجار، دار السرور، (د.ت).

🕮 **معاني النحو**، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 2003م.

🕮 **معجم شواهد النحو الشعرية**، الدكتور حنَّا جميل حدَّاد، دار العلوم، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1984م.

🕮 **معجم علوم اللغة العربية**، الدكتور محمد سلمان عبد الله الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2001م.

🕮 **معجم المترادفات والأضداد،** الدكتور سعدي الضناوي والأستاذ جوزيف مالك، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ط1، 2010م.

🕮 **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب،** مجدي وهبه، وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.

🕮 **معجم المصطلحات النحوية والصرفية،** الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.

🕮 **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي، منشورات ذوي القربى للنشر، إيران، ط3، 1384م.

🕮 **معجم المقاييس في اللغة**، أحمد بن فارس أبو الحسين، تح: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002م.

🕮 **المعجم الوسيط،** قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، مؤسسة الصادق، إيران، ط3، 1424هـ.

🕮 **المعرَّب من الكلام الأعجمي،** أحمد بن محمد أبو منصور الجواليقي (ت: 540 هـ) وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

🕮 **المغني في النحو**، منصور بن فلاح تقي الدين اليمني النحوي (ت: 680 هـ) تح: عبد الرزاق السعدي، بغداد، ط1، 1999م.

🕮 **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، حققه وعلّق عليه، د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، إيران، ط1، 1378هـ.

🕮 **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت: 606 هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2008م.

🕮 **مفتاح العلوم**، يوسف بن عمر بن بكر أبو يعقوب السكّاكي (ت: 626 هـ)، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

🕮 **مفردات ألفاظ القرآن الكريم**، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت425هـ)، تح: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية بيروت، ط4، 1425هـ.

🕮 **المفصّل في صنعة الإعراب**، محمود بن عمر جار الله الزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه وحواشيه، د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.

🕮 **مقامات بديع الزمان الهمذاني**، أحمد بن الحسين بن يحيى أبو الفضل (ت: 398 هـ)، تح: سمير شمس، دار صادر، ط1، 2010م.

🕮 **مقدمة في أصول التصريف**، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: 469 هـ) تح: الدكتور حسين علي السعدي، والدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، بغداد، 2006م.

🕮 **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م.

🕮 **المقتضب**، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد (ت: 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، (د.ت).

🕮 **الممتع في التصريف**، علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي، تح: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1978م.

🕮 **من أسرار اللغة**، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8، 2003م.

🕮 **المنصف في شرح التصريف،** شرح عثمان بن جني أبي الفتح لكتاب **(التصريف)،** لأبي عثمان المازني (ت: 347 هـ)، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، مصر، ط1، 1954م.

🕮 **منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه،** الدكتور محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1990م.

🕮 **المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي،** الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.

🕮 **موسوعة النحو والصرف والإعراب**، إعداد: الدكتور أميل بديع يعقوب، انتشارات إسلام، إيران، ط3، 1425هـ.

🕮 **الميزان في تفسير القرآن**، السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ط 1، 1997م.

ـ ن ـ

🕮 **نحو الفعل**، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006م.

🕮 **نحو المعاني**، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2006م.

🕮 **النحو الوافي**، عباس حسن، مط آوند دانش، ط1، 2004م.

🕮 **النحويون والقرآن**، الدكتور خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة، عمان، الأردن، ط1، 2002م.

📖 **نسـخ الوظـائف النحويـة في الجملـة العربيـة**، الـدكتورة خديجـة محمـد الصافي، دار السلام للنشر، القاهرة، ط1، 2008م.

📖 **نهـج البلاغـة**، مجمـوع مـا اختـاره محمـد بـن الحسـن بـن موسـى المعـروف بالشـريف الرضـي (ت: 404 هـ) مـن كـلام الإمـام علـي بـن أبـي طالـب أمـير المؤمنين (عليه السلام) (ت: 40هـ)، شرحه محمـد عبـده، دار الكتب العلمية، بغداد، (د. ت).

.هـ.

📖 **هل العربية منطقية**، الأب مرمرجي الدومنيكي، مطبعة المرسلين، لبنـان، 1947م.

.و.

📖 **وفيات الأعيان وأنباء أبنـاء الزمـان**، أحمـد بـن محمـد بـن خلِّكـان (ت: 681 هـ)، حققه: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط5، 2009م.

.ي.

📖 **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصـور الثعـالبي، شـرح وتحقيـق: مفيـد قميمـة، دار الكتـب العلميـة، لبنـان، ط1، 1983م.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

📖 **ابـن جـني، ناقـداً لغويـاً**، إسـراء عـريبي فـدعم، أطروحـة دكتـوراه، كليـة التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2005م.

📖 **الأبنيـة الصـرفية في ديـوان امـرئ القـيس**، صـباح عبـاس السـالم، أطروحـة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1978م.

🕮 **أثر اللهجات في التوجيه اللغوي في كتب معاني القرآن**، رافد مطشر سعيدان، أطروحة دكتوراه، كلية التربية صفي الدين الحلي، 2009م.

🕮 **العارض في اللغة**، غانم عبد الحسن ردَّاد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010م.

🕮 **العدول الصرفي في القرآن الكريم، دراسة دلالية**، هلال علي محمود الجحيشي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2005م.

🕮 **المشكل في العربية**، أمين عبيد جيجان الدليمي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، صفي الدين الحلي، جامعة بابل، 2010م.

🕮 **مقيِّدات الفعل الزمنية في التعبير القرآني**، فالح حسن كاطع الأسدي، كلية التربية، صفي الدين الحلي، جامعة بابل، 2008م.

ثالثاً: البحوث:

🕮 **الأضداد في اللغة**، الأستاذ حسين محمد، بحث منشور في مجلة اللسان العربي، العدد (1)، المجلد الثامن، القاهرة، 1971م.

🕮 **الأضداد**، محمد بن عبد الله أبو محمد التُّوزي (ت: 233 هـ)، دراسة وتحقيق: محمد حسين آل ياسين، بحث منشور في مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الثالث، مطبعة دار الحرية، بغداد، 1979.

🕮 **تأويل ما له أكثر من وجه إملائي**، الدكتور عبد الفتاح الحموز، بحث منشور في مجلة (الضاد)، الجمهورية العراقية، الجزء الثاني، 1989م.

🕮 **تطور البحث الدلالي**، الدكتور أحمد مطلوب، بحث منشور في مجلة (الضاد)، تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية، 1989م.

📖 **الطارئ في النحو**، الدكتور حميد عبد الحمزة الفتلي، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد، 82، 2008م.

📖 **ظاهرة التقابل في علم الدلالة**، الدكتور أحمد نصيف الجنابي، بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية، العدد العاشر، بغداد، 1984.

📖 **العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه**، الدكتور عبد الفتاح الحموز، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد، 33، 1989م.

📖 **فكرة الزمن في الدراسات العربية**، د. حسين جمعة، بحث منشور في مجلة التراث العربي دمشق، العدد: 86 ـ 87، 2002م.

📖 **قضايا صوتية في النحو العربي**، الدكتور طارق الجنابي، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثاني، المجلد: 38، 1987م.

📖 **كراهية توالي الأمثال في أبنية العربية**، الدكتور رمضان عبد التواب، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد: 18، 1969م.

📖 **مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه**، الدكتور كريم حسين ناصح، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العدد الثالث، 2002م.

📖 **مصطلحا الخلاف والصرف (دراسة تحليلية)**، الدكتور حامد عبد المحسن كاظم، بحث منشور في مجلة القادسية، جامعة القادسية، العدد: 1، المجلد: 12، 2009م.

رابعاً: المواقع على شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت):

🕮 **بحوث في اللغة**، الدكتور يوسف عبد الله الجوارنة، موقع اتحاد كتَّاب العرب، 2004م.

🕮 **دراسات في النحو**، الدكتور صلاح الدين الزعبلاوي، موقع اتحاد كتَّاب العرب، 2004م.

🕮 **الفعلية في العربية**، الدكتور عبد الوهاب حسن حمد، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث، 2002م.

Ministry of Higher Education
And Scientific Research
Babylon University
College of Education /For Human Sciences
Arabic Language Department

ADVENTITIOUS IN ARABIC

A thesis submitted by the student

Falih Hasan Gate'e Al-Asadi

To the Council of College of Education / Human Sciences Babylon University As partial fulfillment of the requirement of Ph.D in Arabic Language and its literature

Supervised by :

Prof. Assist. Dr.

Hamid Abdul Mohsin Kadhem Al-Janabi

Introduction :

Thanks God , the Lord of all creation and prayer and peace be upon Mohammed , the most honourable messengers , his honour relatives and his honest followers and those who follow his path to the day of judgment.

The task of the researcher is to explore general and particular phenomena in language . It is difficult and hard for the researcher to search in a phenomenon that has never searched before although it exists , so it is not easy to wade in uncommon concept and it will be more complicated if this concept is not found in the sources related to old and new terms.

The requirements of the study induct to choose a subject for Ph.D thesis . So I have very carefully and deeply chosen a language carried the Holy Koran and for each era , Almighty Allah destined genius and perfect persons who serve the language by studying and analysis , exegesis and explanation . So I feel the big responsibility and the danger of this matter to be one of those who served it before , and my pen will be with other researches' pens . I see through it and I have found it that it feeds and checks a lesson from all aspects and sides .So I was looking for a phenomenon that hasn't taken before . So Almighty God has awarded me which is my study in Ph.D (Adventitious in Arabic) . I held my breath while I was turning the pages of the sources and specialized linguistic books searching the concept of adventitious through the lines of

the pages , then I have found as a linguistic phenomenon in the origin of the language whether it appealed a scientist or inattention on another. The person who focused on differed from the other , but it is an obvious phenomenon existing and as a term in Ibn Janni . I have found him creating its term and I came back to the former ones but I didn't find it . Sibaweih book and his explanation hadn't included it and also (Al-Muktadhab) book and (Al-Esool) for Ibn Al-Sarraj , and also Abu Ali Al-Faresi didn't mention it in his books. After Ibn Janni , the scientists continued mentioning this phenomenon such as Al-Shilubiyeen , Al-Radhi and others.

The adventitious is a general linguists phenomenon that assimilated all Arabic levels . It is neither a known structural part nor a familiar grammatical topic and also it is not a distinguished indication phenomenon. If it was so , many researchers would take it before me . With all these things I have mentioned before , I have found the topics of this phenomenon as pearls spreading in Arabic enrich sea .So I had to organize them , The adventitious will be in grammatical part so as to change its structure and also enter in morphology to change its criteria and to put the indicative phenomenon to vary in its indication.

The research has included four chapters preceded by an introduction and prelusion . I have taken the linguistic meaning of adventitious briefly . Fist chapter included the study of adventitious as comprehensive detailed study with explanation and analyzing for being a

term that hadn't given enough care by those who worked in language sciences and in their classifications . I made it a separated chapter that can’t be summarized or to put it in entrance or in the prelusion. I have also shown the differences between the adventitious and accidental and I have mentioned the signs of adventitious and I talked about the relation of adventitious with opposition. In chapter two , I have studied the morphological adventitious , I have studied in it : (Adventitious in masculine and feminine) (adventitious in deletion) (Adventitious in vowels) (Adventitious in formation) . The criterion in arranging the requests of the chapter is that the word adventitious was mentioned too much . I had also treated some sculptors differences in ancient time according to adventitious system. I have specified the third chapter for studying the structural adventitious and I have studied in it : (Adventitious in definite and indefinite) (Adventitious in analysis and structure) (accidental restriction for time) (accidental scientism) (accidental condition) (accidental decreasing) (accidental involve) (adventitious in construction) (accidental meaning for morphological letters) (adventitious custom) (adventitious clothing) (adventitious suspect) and (specializing and generalized adventitious) .

Chapter four devoted to study the adventitious meanings in (verbal common) (antagonism) (synonym) .Finally I have written a conclusion, I have mentioned all the results I reached to . The references of this research are very much and various mentioned in the margins of

this research , the basic ones are three books : (Al-Khasaes Book) for Ibn Janni , (Explanation of Al-Mukadima Al-Jizoliya Al-Kabeer) for Abi Ali Al-Shilobiyeen and (Al-Radhi Explanation on Kafiya) for Al-Radhi Al-Estrbadi besides holy Koran interpretation books , first of all these is big interpretation for Al-Fakher Al-Razi and books of Koran meanings and the books of language and eloquence and the books of different semantics .Regarding Sibaweih book , the whole research was decorated with its texts.

المؤلف في سطور



الاسم : فالح حسن كاطع الأسدي

التولد : العراق / البصرة / 1963

الشهادة : دكتوراه في اللغة العربية وآدابها

الوظيفة : تدريسي في قسم اللغة العربية في جامعة بابل حالياً

- ❖ حاصل على شهادة البكالوريوس بتقدير (امتياز)
- ❖ حاصل على شهادة الماجستير بتقدير (جيد جداً عال)
- ❖ حاصل على شهادة الدكتوراه بتقدير (امتياز)

الكتب المطبوعة :

1. الطارئ في العربية
2. (ألم وقلم) ديوان شعري

الكتب المخطوطة :

1. القيود الزمنية في القرآن الكريم (رسالة ماجستير)
2. (عشرة أعوام من العزلة) رواية .

البحوث المنشورة :

1. الطارئ مفهومه ومظاهره
2. الحقول الدلالية في شعر شاعر العرب محمد مهدي الجواهري (قصيدة تنويمة الجياع أنموذجا)
3. (أتموت الألفاظ حقاً)